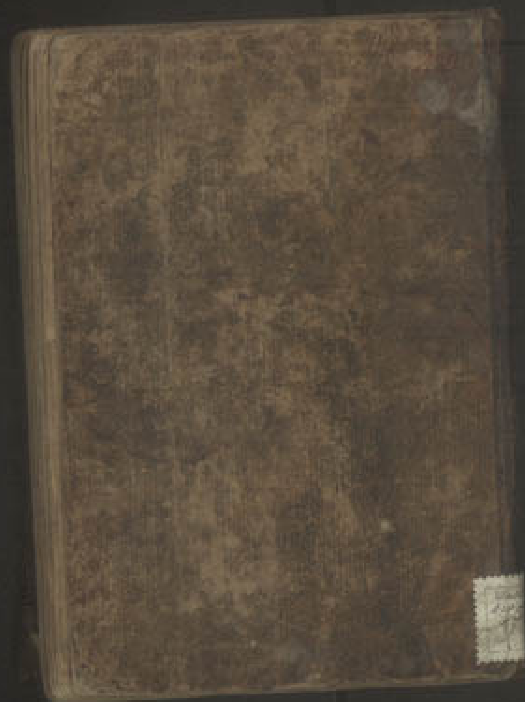


باکبیکی یا حفیظ

باب الاول فی اصطلاحات النحویة ۸ ... فصل فی الاسماء ... [illegible]

اسم فاعل ۵۸ اسم مفعول ۵۹ صفت مشبهة ۶۰

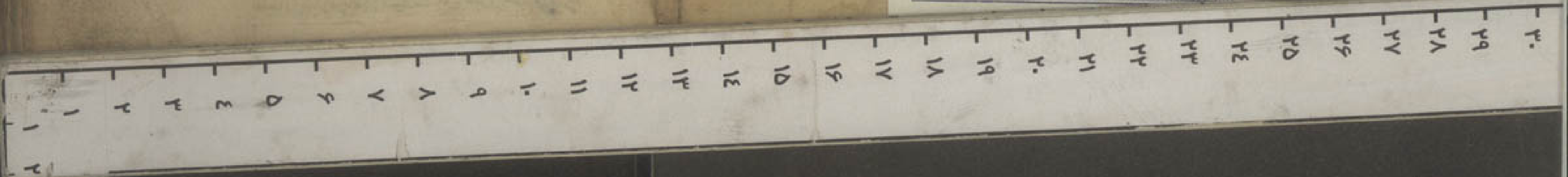
الباب الثالث فی العوامل ... ۶۷

... ۸۲ ... ۸۶ ... ۸۹

مصدر ... قسم در

افعال





یا کبیکج یا حفیظ

فهرست

باب الرفع في اصطلاحات النحوية ۸

فصل في الاسما

۶۷

239

489

مصدر اوج قسم در

۱۱۹

افعال

۲۱۰۵۰۴

كتاب افتتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل من السماء الفرقان وخلق من التراب الانسان وسوى الموت بين الفقير والامير والسلطان والصلوة على النبي محمد المخصوص بحاجم بني عدنان وعلى اله واصحابه ذوي الكرام والاحسان اما بعد فهذه خواشي كتبتها للمصباح وسميتها بالافتتاح بالتماس بعض الاصحاب في اوان الشباب مستعينا بالملك الوهاب قال المصنف رحمه الله في صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد حمد الله ذي الانعام اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك لزمت الفاء في جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقديره عند سيبويه مهما يكن من شيء فزيد منطلق حذفت الجملة الفعلية ثم ابدلت اما منها فصارا اما فزيد منطلق ثم اعطيت الفاء الخبر لكراهتهم الموالات بين حرفي الشرط والجزاء

لفظا

لفظا فحصل لك اما زيد فمنطلق واعلم ان استعمالها في الكلام على وجهين الاول ان يستعملها المتكلم لتبيين المجمل على طريق الاستيناف نحو جائني الرجلان اما زيد فاكرمته واما بشر فقد اعرضت والثاني ان يستعملها المتكلم شارعا في الكلام من غير ان يتقدم عليها كلام وعلى الثاني قوله اما بعد حمد الله والعامل فيه اما لانها لنيابتها مناب الفعل يعمل في الظرف فان قلت لم لا يجوز ان ينتصب بقوله اردت على معنى اردت بعد الفراغ عن حمد الله او بقوله ان المظ على معنى اردت ان المظ بعد الفراغ عن حمد الله قلت لمانع لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لان معمولها لا يتقدم عليها لاقتضائها صدر الكلام لا يقال منطلق ان زيدا فمعمولها احق ان لا يتقدم عليها قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام بجر جاعل على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له لعدم شرطه وهو التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا لان الا صافة فيه لفظية لا تفيد تعريفا فلا يتعرف جاعل بالاضافة والمبدل منه فان قيل لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله لانه لو كان بدلا منه لوجب ان يكون موصوفا بصفة

الالف واللام في الرجلان للعهد

لما ثبت من ان النكرة اذا ابدلت من المعرفة
لابد ان يتصف بصفة فلما لم يكن موصوفا فظهر
انه ليس بدل فالجواب عنه ان الموصوف هنا محذوف
ولذا عمل اسم الفاعل اعني جاعل اعتمادا على هذه
الموصوف وتقديره اله جاعل النحو ثم حذفت الموصوف
واقيم الصفة مقام الموصوف وح يندفع السؤال
وشبه النحو بالملح حيث قال كالملح في الطعام
وجه التشبيه بين النحو والملح ان استعمال النحو في
الكلام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له كما
ان استعمال الملح في الطعام مصلح له وترك استعماله
فيه مفسد له لكون هذا الوجه شاملا للطرفي المشبه
والمشبه به ومن حق وجه التشبيه كونه شاملا
لهما ومن هذا علم فساد قول من قال ان وجه
التشبيه بينهما هو ان القليل من هذا العلم مصلح
كما ان القليل من الملح مصلح له لا الكثير منه لان
هذا الوجه مختص بالمشبه به وهو الملح دون المشبه
وهو وبعد الصلوة على نبيه وهي من الله الرحمة
ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء
والنبي فعيل اما بمعنى فاعل من نباء اى بمعنى اخبر

ويسمى

ويسمى الرسول به مخبر عن الله تعالى خففت الهمزة
بقلبها ياء ثم ادغم واما بمعنى المفعول من النبوة وهي
الارتفاع والشرف ويسمى الرسول به لانه شرف
على ساير الخلق قلبت الواو ياء ثم ادغم فيها والجمع
انبياء والفرق بين النبي اعم من الرسول لان النبي
يطلق على من له الكتاب وعلى من ليس له كتاب
والرسول يطلق على من له كتاب فقط محمد بالجر
بانه عطف بيان لنبيه وهو في الاصل الذي كثر خصال
الحميدة فصار علما بقلادة الانبياء لكثرة خصال
الحميدة قوله سيد الانام مجرور على الوصفية لمحمد
واصله سيود قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء
لما ثبت في قاعدة التصريفية ان الواو والياء اذا اجتمعتا
وسبقت احداهما بالسكون تقلب الواو ياء وادغمت
الياء والانام البشر وبعد الصلوة على آله اصله
اهل بدليل تصغيره اهيل قلبت الياء همزة لقرب
مخرجها ثم قلبت الهمزة الثانية الفا لكون ما قبلها
مفتوحا فصار آل وبعد الصلوة على اصحابه الا
صحاب جمع صحب وهو جمع الصحابة وهي المصدر
في الاصل مثل زيد واذيا ذو الاضافة في قوله

موٴيدي الاسلام اضافة معنوية لان اسم
الفاعل هنا بمعنى الماضي فيكون وصفا للاصحاب
المؤيد المقوي الاصل فيه المؤيدين سقطت النون
بالاضافة لئلا يلزم اجتماع الضدين و الياء سقطت
لفظا ولكنها في الخط ثابتة لئلا يلتبس الجمع بالمفرد والقا
قوله فان الولد الاعز جواب اما وهو اعني ان مع
حرف من الحروف المشبهة بالفعل يستدعي الاسم
منصوبا والخبر مرفوعا واسم الولد والاعز صفته
والجملة اعني لازال كاسمه مسعودا مع ما قبلها جملة
معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله اردت
ان المظ ولا محل لها من الاعراب والجملة المعترضة
هي التي يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة وعلى
اسم وخبرها ويفيد معنى يتعلق باحد اجزائها
وهو اسم ان والاوجه في الاعراب ان يقال ان
لازال من الافعال الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا
والخبر منصوبا واسمه ضمير مستكن في تحت لا ذال
راجع الى الولد وخبره كاسمه ومسعودا بدل منه
والكاف فيه يحتمل ان يكون حرفا واسما اما اذا كان
حرفا فيكون متعلقة محذوفا تقديره كائنا كاسمه

والجملة المعترضة ههنا يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة

واما

واما اذا كان اسما فيكون بمعنى المثل وانما قلنا والا
وجه لان فيها وجه آخر وهو ان يقال ان اسم
(في اعراب لازال)
لازال ضمير مستكن فيه راجع الى الولد وخبره مسعودا و
كاسمه حال منه الا ان الوجه الذي ذكرناه اولا اوجه لعدم
لزوم تقييد الدعاء بخلاف الثاني و لازال ذلك الولد
الى اهل الخير مودودا اي محبوبا والجار والمجرور اعني
الى اهل الخير متعلق بالمودود ولما في قوله لما استظهر
اى الولد مختصر الاقناع ظرف بمعنى حين لانها اذا د
خلت على الماضي ظرف حين واذا دخلت على المضارع
يكون جازمة نحو لما يخرج واذا دخلت على غيرهما
يكون بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها
حافظ اي ما كل نفس الا عليها حافظ وهي ههنا قد
دخلت على الماضي فلا جرم ان يكون ظرفا بمعنى حين
والعامل فيها اردت فان قيل لم لا يجوز ان يكون
العامل فيها استظهر قلنا لا يجوز ان يكون استظهر
عاملا لانه مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف
اليه في المضاف ولما كشف عنه اى عن المختصر الاقناع
بحفظ اي بسبب حفظ (اى الولد) فصلت القناع اى قناعه
والقناع ما تغطي به المرأة على رأسها مفصلة بقية واراد

والمراد بيان

بكشف الولد اياه اي ازالة الجهل عنه لانه حجاب كغطاء
القناع والمصدر اعني الحفظ يحتمل ان يكون مضاف
المفعول وذكر الفاعل متروك وان يكون مضاف
الى الفاعل وذكر المفعول متروك تقدير الكلام على
الاول وكشف عنه بحفظ المختصر الولد وعلى الثاني
وكشف عنه بحفظ الولد المختصر **ولما احاط** اي الولد
بمفرداته اي بمسائل المختصر **حفظا** وهو منصوب
على انه تمييز بمعنى الفاعل اي احاط حفظه بمفرداته
ولما اتقن اي الولد **ما فيه** اي الذي حصل في المختصر
والجار والمجرور اعني **من النحو** بيان الموصول وانه
منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او من
الضمير المستكن في الظرف والعامل فيه اتقن ان كان
حالا من الاسم الموصول والظرف المستقر ان كان
حالا من الضمير المستكن في فيه قوله **معنىً ولفظاً**
منصوبان على انهما تمييزان بمعنى المفعول اي
اتقن معنى ما فيه ولفظه واعلم ان بعض الاستاذي
عند قرائتي في هذا الموضع قال الخ اقول قاعدة يعرف
بها التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى المفعول وهي
ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان اخذته واضفته

وان يحتمل

الي

اي فاعل فعل ويكون بمعنى مفعول ان اخذته وا
ضفته الى مفعول فعل والجمل اعني **اردت ان الفظ** مع
ما عمل فيه مرفوع المحل على الخبرية لان وهو اعني ان
الفظ يحتمل ان يكون بمعنى اطعمه لانه يكفي به عن الاكل
ويحتمل ان يكون بمعنى احركه لسانه لان التلميظ
يتضمن بمعنى التحريك والجار والمجرور اعني **من كلام
الهمام المحقق** متعلق بان الفظ **و**من كلام **الحبر الحاذق**
يقال للرجل العالم التحبير الكلام حبر بالفتح والكسر فيه
لغتان وقيل هو مقلوب من البحر لان العالم يجمع
العلم كما ان البحر يجمع الماء والعلم والماء كلاهما
سببان للحيوة ومما يدل على كون العلم سببا
للحيوة قول الشاعر • من صار بالعلم حيا • لم يمت
ابدا • قوله **ابي بكر** مجرور لانه بدل من الامام قوله
عبد القاهر مجرور على انه عطف بيان له واما قوله
ابن عبد الرحمن الجرجاني وابن مجرور على انه صفة
لعبد القاهر وعبد الرحمن مجرور على انه مضاف
اليه ودعى عبد القاهر بقوله **سقى الله** اي ليسقي الله
ثراه وهو منصوب المحل على انه مفعول ليسقي **و**
بقوله **جعل الجنة** اي ليجعل الله الجنة **مثواه** اي

موضع اقامته وهو لابن الجرجاني مجرور على انه
صفة سببية للامام لان المراد معرفة الامام لا معرفة
ابائه منصوب المحل على انه مفعول ثان بجعل ومفعوله
الاول الجنة حتى يعلق بطبعه اى بطبع الولد
من لفظ الحلو بجر الحلو على انه صفة لقوله من
لفظ وهو نقيض المر والاسم الموصول اعني ما في
قوله ما يتفجر منه مرفوع المحل على انه فاعل يعلق
ينابيع النحو بالرفع على انه فاعل يتفجر وهي جمع
ينبوع وهو العين الماء فان قيل ان دخول حتى
ممتنع على الفعل لانه من الحروف الجارة وهي
مختصة بالاسم فكيف دخل عليه قلت نعم
الا ان الفعل بعده في تقدير المصدر بتقدير ان تقدير
حتى ان يعلق وح دخل على الاسم تقديرا فان قيل
ان من الواجب في حتى ان يكون ما بعدها جزء
لما قبلها ليفيده قوة او ضعيفا وما بعد حتى ههنا
ليس كذلك اي ليس بجزء مما قبلها قلت نعم
الا ان ما بعدها في قوة الجزء مما قبلها لان العلق
من لوازم التلفظ فيفيد قوة ههنا لان العلق
بالطبع اقوى منه والنظر في قوله فنظرت في مختصرات

المظبوطة

المظبوطة بمعنى الفكر لان النظر اذا استعمل مع
في يكون بمعنى الفكر ومع على يكون بمعنى الغضب
ومع الى يكون بمعنى الرؤية ومع اللام يكون بمعنى
الرحمة والضمير المجرور المتصل بالمختصرات راجع الى
عبد القاهر والمظبوطة مجرورة بانه صفة لها فان قيل
ان المظبوطة لا يجوز ان يكون صفة للمختصرات لعدم
شرطها وهو التطابق بينها وبين الموصوف لان
الموصوف ههنا جمع الصفة ليس كذلك فالجواب
عنه مبني على معرفة مقدمة وهي ان الصفة
اذا اسندت الى الضمير الجماعة كان حكمها حكم الفعل
كما جاز ان يقال النساء جاءت او جئن على صورة
الجمع والواحد كذلك جاز ان يقال النساء جائية
او جائيات واذا عرفت الجواب واما اختيار المص
الواحدة مع ان الواحد والجمع جائز ان فلكونه اصلا
واحضر من الجمع وايضا هذا الاشكال وارد على قوله
دون كتبه المبسوطة وجوابه ما قلنا آنفا والفاء
في قوله فوجدت للعطف على قوله فنظرت المعطوف
على قوله اردت اكثرها اي اكثر مختصراته تعاورا
اي تداوله بين الايمة والمائة والجيل والفئة و

وتجدة ههنا يجوز ان يكون بمعنى صادفت
فانه يكون اكثرها مفعولا والمائة والجمل والتتمة
فيجوز ان يكون بعد تحصيله وبمعنى عرفت فح يكون اكثرها مفعولا
اولا والمائة مع ما بعدها مفعولا ثانيا واما قوله
تعاورًا فمنصوب على التميز على كلا التقديرين
فاستطلت ان الخلف اى الولد جمعها اي جمع
الكتب الثلثة وهي المائة والجمل والتتمة تنتصب
جمعها على انه مفعول ثان لان الخلف ومفعوله
الاول الضمير البارز المتصل به وهو اعنى استطلت
مأخوذ من طال يطول وهو لازم فلما نقل الى
باب الاستفعال صار متعديًا كاستكرهت واستطلت
ان احمد اى الولد دفعها اى دفع الكتب الثلثة
وهو اعنى دفعها منصوب على انه مفعول ثان
لان احمد ومفعوله الاول الضمير البارز المحترك
المتصل به والمصدر اعنى الكراهة فى قوله كراهة
ما فيها مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
تقديره كراهتى ما فيها اى فى الكتب الثلثة والضمير
الذى يرجع الى الموصول مستكن فى الظرف وهي
منصوبة على انها المفعول له والجار والمجرور اعنى

من الاشياء المعادة اى المتكررة بيان للموصول
وان في قوله وان كانت لا يخلوا للوصل والجار والمجرور
اعنى فى قوله من الافادة متعلق بقوله لا يخلوا
فاستصفيت منها اي من الكتب الثلثة وهي على
اعنى استصفيت مأخوذ من الصفا وهو لازم فلما
نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كاستطلت
ومفعوله قوله هذا المختصر والتنوين في قوله
ونفيت عن كل منها عوض عن المضاف اليه تقديره
ونفيت عن كل واحد من الكتب الثلثة وما فى قوله
ما تكرر مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون
موصولا لئلا يلزم نفي المتكرر وهو غير مفيد وانما
قلنا ولا يحسن ولم نقل ولا يجوز اذ يجوز ان يكون
موصولة بحذف المضاف فيكون التقدير نفيت
عن كل واحد منها تكرار ما تكرر استثقالا للمعاد
وهو منصوب على انه مفعول له او على الحال والمعاد
هنا ليس باسم المفعول بل هو مصدر بمعنى التكرار
مثل ما ذكرنا واعراب استقلالا كاعراب استثقالا
في جواز الوجهين والمفاد في قوله للمفاد مصدر
والالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه والتقدير

نفيت عن كل منها الا محل استفادته او حال كونه مستفادا
زيادة المتكثر لا سم مفعول لانه اذا كان كذلك يلزم
الارتكاب على الحذف بخلاف ما اذا كان مصدرا والانتصاب
غير مدخر على الحالية من الضمير المتكلم المتصل
باستصفيت وهو اعنى مدخر يعمل عمل الفعل
لذلك كان قوله فضل النصيحة منصوبا به والجار
والمجرور اعنى في رعاية عباراته الفصيحة
متعلق بقوله غير مدخر والضمير المجرور المتصل
راجع الي عبد القاهر ولم احو ولم اطو اي
لم اترك ذكر شيء من مسائلها من مسائل
الكتب الثلثة ومحل الموصول في قوله الا ما ندر
او شاع فيما بينهم وانتشر اما منصوب على
الاستثناء او على البدلية من ذكر شيء بحذف
المضاف اي لم اطو ذكر شيء الا لا طوى ذكر ما ندر
والذكر الذي قدرناه غير الذكر الحاصل في قوله
ولم اطو ذكر شيء اذا كان بدلا من ذكر شيء
وعينه اذا كان بدلا من شيء فافهم او من
مسائلها الا اطوي ذكر شيء من المسائل التي
ندرت فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان يكون

محل الموصول في قوله لان يكون بدلا من الضمير
المتصل بالمسائل اجيب لفساد المعنى وكذا محل
الموصول في قوله ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا
ما كان بالزيادة حريا اما منصوب على الاستثناء
او على البدلية من شيء والضمير المجرور المتصل
بالظرف راجع الي هذه المختصر المتقدم ذكره وكان
من الافعال الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا
والخبر منصوبا واسمه ضمير مستتر راجع الى الموصول
وخبره حريا والجار والمجرور اعنى بالزيادة متعلق
بقوله حريا وترجمته اي سميت هذا المختصر
بكتاب المصباح واشار الي وجه التسمية بقوله
ليستضيء بانواره اي بانوار هذا المختصر يعنى انما
سميت هذا المختصر بكتاب المصباح ليستضيء
بانوار هذا المختصر كما يستضيء بانوار المصباح
ويستفيء اي يغتنم بمغانم اثاره اي اثار هذا
المختصر وكسرته اي طويته وجعلته مشتملا
على خمسة ابواب وجه الانحصار ان يقال المبحوث
عنه في هذا الكتاب لا يخلو اما ان يكون موقوفا
عليه المباحث الاتية اولا فان كان الاول فهو

وفي هذا الكلام استعارة الكناية
بان المصنف شبه هذا المختصر بالمصباح
وازالة الظلم اي من ظلم الجهل م

والباب الاول وان كان الثاني فلا تخلو اما ان يكون
البحث فيه من العاملية اولم يكن فان كان الاول
فلا تخلو من ان يكون لفظيا او معنويا فان كان لفظيا
فلا تخلو من ان يكون قياسيا او سماعيا فان كان قياسيا
فهو الباب الثاني وان كان سماعيا فهو الباب الثالث
وان كان معنويا فهو الباب الرابع وان كان الثاني فهو
الباب الخامس وعدها بقوله **الباب الاول في
الاصطلاحات النحوية • الباب الثاني في العوامل
اللفظية القياسية • الباب الثالث في العوامل
اللفظية السماعية • الباب الرابع في العوامل
المعنوية • الباب الخامس في فصول من
من العربية** لما فرغ من تعدادها شرع في بيانها
فقال **الباب الاول في الاصطلاحات
النحوية** وههنا سؤال وجواب ذكرناهما في
مختصراته المضبوطة فان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع
فكيف جمعه ههنا فالجواب عنه من وجهين اما الاول
فهو ان المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع
هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان
بمعنى الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات

ههنا بمعنى المصطلحات واما الثاني فلان المراد
منه هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع المختلفة
اما اذا قصدت فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه
ههنا الانواع المختلفة وعرف المصنف الكلمة بقوله
كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة
انما اتى بكلمة كل لانه لو لم ياء به يلزم الفساد بيان
لزوم الفساد ان لفظ لفظة عام يتناول زيدا وعمرا
وبكرا وغيرها ولدلالته صفة عامة موجودة في زيد
وعمر وبكر وغيرها فاذا قرن الصفة العامة بلفظ عام
فيتخصص ذلك اللفظ في عمومه فلو قال لفظة دلت
الى آخره لكان معناه جميع اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع كلمة وليس كذلك بل كل واحد منها
كلمة فاتى بكلمة كل ليزول الفساد لان الكل للاحاطة
الافراد فيكون حينئذ معناه كل واحد من اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع كلمة فاستقام الكلام وقيل
لان هذا التعريف تعريف بالحد وهو لا يحصل الا بذكر
الاجزاء الداخلة في الماهية فاتى بكلمة كل ليحيط تلك
الاجزاء الداخلة فيها ومن هذا اعلم عدم ورود
الاعتراض بان تعال كلمة كل غير واقعة موقعها لما فيها

من التعريف لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف
انما يكون للحقيقة لا للافراد فان قيل لم قدم تعريف الكلمة
عليها على ان المقصود من التعريف المعرف قلنا لان معرفة
المعرف اقدم معرفة المعرف فقدمه وضعا ايضا للموافقة
بين الوضع والطبع فان قيل لم قدم الكلمة على الاعراب
والبناء مع ان المقصود من علم النحو الاعراب
والبناء اجيب بانهما عارضان على الكلمة وهي معروضة
والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون اهتم ولذا
قدمها عليهما اعلم ان البحث في هذا المقام موقوف
على اربعة اقسام الاول في حل اجزاء التعريف واجزاؤه خمسة
احدها اللفظ وثانيهما الدلالة بفتح الدال وكسرها
وثالثها المعنى ورابعها المفرد وخامسها الوضع
اما الاول اعني اللفظ فهو في اللغة يقال لفظت الرحى
الدقيق اذا رمته وفي الاصطلاح هو صوت بالقوة
او بالفعل يقصد به حصول حرف واحد فصاعدا
وعرفه بعض النحاة بانه ما يتلفظ به الانسان
اي حكما مهملا كان او مستعملا وفيه نظر اذ يلزم
ان يكون الحركات الاعرابية لفظا لصدقه عليها
وصدقه عليها يوجب صدق الكلمة عليها لانها لفظ

دلت على معنى مفرد بالوضع اي الفاعلية والمفعولية
والاضافة فان اجيب عن النظر بان المراد من اللفظ
مستقلا اي شيء يتلفظ به الاتصال بشيء آخر
والحركات الاعرابية ليست بهذه المشابهة قلنا
يخرج عنه كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير
والفم واوه وياء النسبة والتصغير وغير ذلك اما
الثاني اي الدلالة فهي في اللغة عبارة عن ايصال
الطريق المستقيم وفي الاصطلاح فهم من المعنى
من اللفظ واما الثالث اي المعنى فهو في اللغة الارادة
وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ واما الرابع
اعني المفرد فهو في اللغة الواحدة وفي الاصطلاح
عبارة عما لا يدل جزء اللفظ المرتب المسموع على
جزء معناه وعدم دلالته عليه اما لانه لا جزء له
اصلا كق علما او له جزء لكن لا يدل على جزء المعنى
المقصود كعبد الله اذا سمي به رجل او له جزء
يدل على جزء المعنى المقصود لكن يكون بدون
القصد كالحيوان الناطق اذا كان علما لشخص
انساني واما الخامس اعني الوضع فهو في اللغة
ظاهر واما في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء

متى ذكر احد الشيئين الاول فهم الشيء الثاني منه صح القسم
الثاني في الاحترازات اعلم ان المص بقوله
لفظ مجردا عن التاء قد احترز عن الدوال الاربع
المشاركة للكلمة في باقي القيود وهي الخطوط و
العقود والاشارة والنصب وبالتاء الحاصلة في اللفظ
قد احترز عن عبد الله علما لان التاء فيها للوحدة
وعبد الله ليس كذلك ولكنها شاملة للمهملات وبقوله
دلت على معنى قد احترز عنها لانها ليست بدالة على
المعنى بالوضع ودخل فيه نحو الرجل وبقوله مفرد يخرج
عنه لانه لا يدل على معنى مفرد بل يدل على معنيين
احدهما التعريف والثاني المذكور مع الادمية ولكن
اللفظ العامة والدالة على المعنى بالطبع او بالعقل
داخلة فيه وبقوله بالوضع يخرجها والقسم الثالث
في الاسولة مع الاجوبة اعلم ان لقائل ان يقول
ان ذكر المفرد مستدرك لان التاء في اللفظة
يغني عن ذكره لان ذكره للاحتراز عن نحو الرجل
وهو قد خرج به لانه ليس بلفظ واحد الجواب
عنه ان الامر ليس كذلك على ما قلتم اذا اللفظ الواحد صادق
على مثل الرجل لشدة اتصال الحرف بالاسم ومجاورته

العامل

العامل عنه المجيء العامل ايضا فلو لم يقل مفرد لدخل
في تعريف الكلمة فلما قال مفرد خرج عنه فان قيل ان ذكر
ذكر التاء في اللفظ مستدرك لان ذكر المفرد يغني عن ذكرها
لان المعنى المفرد لا يكون الا مدلول اللفظ الواحد
الجواب عنه ان عبد الله اذا سمي به رجل يدل على
معنى مفرد وهو الشخص المسمى بعبد الله مع
ان اللفظ متعدد فلو لم يدخل التاء لدخل مثل بعبد الله
في تعريف الكلمة فلما دخل خرج عنه ولسائل ان يسأل
بان التنوين القائم في معنى ذكر المفرد لان التنوين فيه
للوحدة فلما قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون
الا واحدا الجواب عنه ان التنوين انما يغني اذا كان
الواحد دالا على المفرد وليس كذلك اي ليس الواحد
دالا على المفرد وذلك لان الواحد عام والمفرد خاص ولا
دلالة العام على الخاص باحدى الدلالات المعتبرة وانما
قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان الواحد قد
يكون مركبا ومفردا والمفرد لا يكون الا لمعنى وللمعترض ان يعترض صح
بان الوضع يغني عن ذكر المعنى لانه لا يكون الا لمعنى
ويمكن ان يجاب عنه بان يقال نعم الا ان دلالة الوضع صح
عليه بالالتزام والدلالة الالتزامية مهجورة في التعريف

يغني عن صح

ان فان سال سايل بان هذا التعريف منقوض
بالضماير المستكن في الافعال فانها كلمات مع انها
ليست بالفاظ والجواب عنه لا نسلم انها ليست
بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون ملفوظا
لفظا او حكما فان تلك الضماير وان لم يكن ملفوظا
بها لفظا الا انها ملفوظا بها حكما بدليل اسناد الفعل
اليها وتاكيدها والعطف عليها والبدل عنها وغير
ذلك والقسم الرابع في الاعراب فنقول قوله كل
لفظة مبتداء وقوله دلت على معنى مفرد بالوضع
صفتها والجاران اعني على المعنى في الوضع
يتعلقان بدلت وقوله فهي مبتداء ثان وقوله كلمة
خبر المبتدا الثاني فالمبتداء الثاني مع خبره جملة
اسمية في محل الرفع بانه خبر للمبتداء الاول
وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان المبتداء
اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وذلك
اذا كان اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى
الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ عند ربهم بِاللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ
وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة

مبتدا — صفة مبتداء — صفة — مبتداء موصول

موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني تكرم او في
الدار فله درهم وقوله كل لفظة من قبيل المبتدا
النكرة الموصوفة بالفعل وانما توسط الضمير بين
المبتداء والخبر الذي انك اذا قلت زيد عالم لم يلزم
نفي العلم عن غيره للحصر فاذا قلت زيد هو عالم كان
بمنزلة قولك ما عالم الا زيد وليس معنى الحصر
الا هذا وجمعها اى جمع الكلمة كلمات وكلم وانما
بين الجمع مع انه من وظيفة التصريفيين اما تصديق
لقوله غير مدخر فضل النصيحة واما الدفع وهم
من يتوهم ان الكلام جمع كلمة كالكلمات اعلم ان
الكلمة واحد الكلمات فقط لا الكلم ايضا كما هو
زعم المصنف اذ لو كان الكلم جمعا لانث الضمير العايد
اليه وليس كذلك كقوله تعالى يحرفون الكلم عن
مواضعه والا انث صفة ايضا لكنه لم يؤنث
كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وهي
عايد الى الكلمة باعتبار ما صدقت الكلمة عليه
على ثلثة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها
حرف وجه الحصر انها ان يقال كل كلمة لا يخ اما ان
تدل على معنى في نفسه او لا الثاني الحرف والاول

اي عن غير زيد — المص — المص

فان قيل ما الفرق بين الكلام والكلم قيل الفرق بينهما ان الكلام يطلق على المفيد واما الكلم لا يطلق الا على غير المفيد حاشية

اما ان يقترن باحد ازمنة الثلثة اولا الثاني
الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لابد
من ان يكون مستقلة على معنى بنفسها اولا
الثاني الحرف واما الاول فلا بد اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم الاول
الفعل واما ان يقال كل كلمة لا بد من ان يكون
ركنا للاسناد اولا الثاني هو الحرف واما الاول
فلا بد اما ان يكون قابلة له بطرفيه اولا الثاني
هو الفعل والاول هو الاسم فان قيل لم تدم
الاسم على الفعل والحرف قلنا انما قدم لكونه
مسند او مسندا اليه وغيره لا يكون مسندا اليه
فالاسم ما جاز ان يحدث عنه والضمير المجرور
المتصل راجع الى الموصول اعلم ان اسناد اعم
من اخبار والحديث لصدق الاسناد على المتكلم
في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث
فانهما لا يصدقان عليه لان من لوازم قسمها
احتمال الصدق والكذب وهو لا يحتملها واذا عرفت
هذا فاعلم ان المصنف لو قال الاسم ما يصح مسندا
اليه او في معنى لكان اصوب وتمثيله الاسم

بقوله كزيد والعلم والجهل فانك تخبر عن زيد
بالخروج كقولك خرج زيد وعن العلم بالحسن في
قولك والعلم حسن وعن الجهل بالقبيح في قولك
والجهل قبيح اشارة الى ان الاسم منقسم الى اسم
عين وهو الدال على معنى قايم بذاته كزيد والى اسم
معنى وهو الدال على معني غير قايم بذاته وهو على
ضربين احدهما وجودي كالعلم والاخر عدمي
كالجهل ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز
ان يحدث عنه اردفه بقوله او كان الاسم
في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا
للاسماء اللازمة الظرفية كاذ واذا ومتى ونحوها
نحو حيث فانك لا تحدث عنها اى عن اذ واذا
ومتى ونحوها للزوم ظرفيتها اي ظرفية اذ واذا
ومتى ونحوها وكل الاسماء اللازمة لها منصوب
ابدا ولو احدث عنها يلزم ان يكون مرفوعا فيلزم
ان يكون الشيء الواحد منصوب او مرفوعا فيلزم
ان يكون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة
واحدة وهو ممتنع ولكنها اذ واذا ومتى ونحوها
في معنى الوقت وهو اي الوقت مما يحدث عنه

اي من النفع الذي يحدث عنه في قولك
مضى الوقت بانه مضى وفي قولك طاب الوقت
بانه طاب وفي قولك اتسع المكان بانه اتسع
وفي عدّ اذ من الاسماء اللازمة للظرفية نظر
لانه غير لازم للظرفية يدل عليه قولهم ان
اذ في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل مستضعفين
في الارض منصوب المحل لوقوع الفعل عليه
ولو كان لازما للظرفية يكون الفعل واقعا فيه
لا عليه واذ في قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة
منصوب المحل لوقوع الفعل المضمر عليه وعليه
ذلك وكذا في عدّ اذا منها نظر لانهم قالوا ان اذا
في قول الشاعر وبعد غد يا لهف نفسي من غد
اذا راح اصحابي ولست براح مجرور المحل
على البدلية من غد ولما فرغ عن تعريف
الاسم شرع في بيان علاماته فقال ومن
علاماته اللفظية دخول الالف واللام عليه
وانما اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان
التعريف ويدخلان فيما هو صالح له وهو الاسم
لان الفعل غير صالح له اذ وضعه للتنكير واما قول

الشاعر

الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره
بالشيحة اليتقصع وشاذ لا يعتبر فيه مثال
ما دخله الالف واللام نحو الغلام والفرس واورد
مثالين احدهما من ذوي العقول والاخر من
غير ذوي العقول ومن علامات اللفظية
دخول حروف الجر وانما اختص دخول حرف الجر
لان اثره وهو الجر اختص به اذ المجرور عنه
في المعنى في نحو قولك مررت بزيد مخبر به
والفعل لا يكون مخبرا عنه اذ وضعه الواضع لان
يخبر به وانما فلو لم يختص دخول حرف الجر به
لزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو محال ومن
علاماته اللفظية دخول التنوين مثال ما دخل
التنوين نحو رجلٌ وزيدٍ وانما اختص دخول
التنوين في الاسم لانه على ستة اقسام تنوين
التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض عن
المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين
الترنم وتنوين الغالي والاربعة الاول تختص به
اما تنوين التمكن فلانه فارق بين المنصرف
وغيره وذلك غير متحقق الا في الاسم لان الصرف

بالاسم مخبر

ومعنه لا يكون ان الا في الاسم واما تنوين
التنكير فلانه يدخل على الكلمة ليدل على تنكير ما هو
صالح للتعريف وذلك لا يكون الا في الاسماء
لدوام نكارة الفعل وعدم صلاحيته له وهذه
التنوين لا يوجد الا في الاصوات والاسماء
الافعال واما تنوين العوض عن المضاف
اليه فلانه يدخل على المضاف عوضا عن المضاف
اليه يومئذ اي يوم اذا كان كذا وحينئذ وساعتئذ
والفعل لا يقع مضافا حتى يدخل هذا التنوين
عليه عوضا عن المضاف اليه وانما قلنا انه
لا يقع مضافا حتى لان وضعه للابهام فلو
عرف او خصص يلزم نقض الغرض فلم يضف
للتعريف والتخصيص وكذا لا يجوز اضافته
للتخفيف لانه انما يحصل بحذف التنوين
او ما يقوم مقامه ولا يوجد هو في الفعل
ولا قايم مقامه فلم يضف للتخفيف واما
التنوين المقابلة كالتنوين الذى في مسلمات
انه مقابل وعوض عن النون الذي في السالم
نحو مسلمون ولما لم يجمع الفعل لم يدخل

هذا التنوين عليه واما تنوين الترنم وهي
ما ينوب مناب حرف الاطلاق اي حرف المد الذي
يقع اخر الابيات بحسن الانشاد وترك النغي
اذ النون وان كانت فيها الغنة لكنه ليس
فيها من اسدار الاصوات بخلاف ما في الالف
واختيها وهو الواو والياء وذلك نحو قوله
اقل اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت
لقد اصابن والاصل عتابا واصابا وتنوين الغالي
وهو ما يلحق القافية المقيدة بالسكون في نحو
قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه
الاعلام لماع الخفقن فلا اختصاص لهما
بالاسم اذ المقصود من وضعهما هو ترك
الترنم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني
وهذا المعنى ليس بمخصوص به فالمراد بقوله
والتنوين الاربعة الاولى دون الاخيرين **و**
لما فرغ عن الاسم ومن علاماته شرع في
الفعل فقال **الفعل ما دخله قد وسوف**
والسين هذا تعريف بالخاصة وانما اختص
دخول قد به لانه وضع لتقريب الماضي من الحال

اذا دخل على الماضي ولتقليل الفعل اذا دخل
على المستقبل غالبا فيلزم دخوله في الفعل
لامتناع دخوله الا في الماضي والمستقبل اما
وجه اختصاص سوف والسين به فهو انهما
وضعتا للاستقبال لان يستفاد منهما معنى
المستقبل والاستقبال ممتنع الا فيه فلم يختص
الآية مثال ما دخله قد **نحو قد خرج و** مثال
ما دخله سوف نحو **سوف يخرج و** مثال
ما دخله السين نحو **سيخرج** قال صاحب
المقاليد وانما ذكر المص السين معرفا لانه
يجيء للاستقبال والطلب واطابة الشيء
على صفته والتحول والوقف بعد كاف المؤنث
ويسمى السين الكسكسة نحو سيخرج
واستعمله واستجاده واستنسر البغاث
والكهتكس فلا بد من ذكره معرفا بتعريف العهد
ليتعين سين الاستقبال تم كلامه وقد
فرق البعض بين السين وسوف فقال
سوف زيادة تنفيس وتاخير حد له في
السين قلت هذه دعوى مجردة عن دليل

ومردود

ومردود ايضا لان العرب عبرت سيفعل وسوف
يفعل عن معنى واحد فصح بذلك توافقهما وعدم
تخالفهما ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين
اجرا عظيما وقوله امنوا بالله واعتصموا به
فسيدخلهم ربهم برحمة منه فانهما في الايتين
استعملا بمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر
لكن الفرق هو ان يقول السين فرع سوف
فمن استعمل سوف نظر الى الاصل ومن استعمل
السين نظر الى الايجاز لا يقال السين لو كانت
فرعا لها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا
نقول ان من الفروع ما تفوق الاصل بكثرة
الاستعمال نحو نعم وبئس فانهما فرعا نعم وبئس
بكسر العين فيهما وهما اكثر استعمالا منهما كذا
قال شهاب الدين في شرح الزينة **و** ما دخله
حرف الجزم وجه اختصاص حرف الجزم بالفعل
هو ان اثره وهو الجزم اختص به اختصاص
الجر بالاسم فلو لم يختص حرف الجزم به لزم
تخلف الاثر عن المؤثر وهو ممنوع مثال ما دخله
حرف الجزم **نحو لم يخرج و ما اتصل به** اي بالفعل

الضمير المرفوع واحترز بالمرفوع عن المنصوب
والمجرور فان المنصوب ليس بمختص به بل
يتصل به وبالحرف نحو ضربك وانني وانه وبالاسم
ايضا عند الشيخ عبد القاهر نحو الضاربك والضاربه
والمجرور لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل بالحرف
والاسم نحو مررت بك وغلامك ولقائل ان يقول
ان اتصال الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل
لانه لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره واللازم
باطل لانه قد يتصل بالاسم كما يتصل به نحو زيد
ضارب اي هو فالملزوم مثله لان بطلان اللازم
يستدعي بطلان الملزوم فوجب على المص ان يزيد
قيدا اخر وهو البارز للاحتراز عن الضمير المرفوع
المستكن في الاسم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
من الاتصال الاتصال اللغوي دون النحوي
والضمير المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به لغة
لعدم ظهوره في الاشكال وانما اختص اتصال
الضمير المرفوع البارز بالفعل لامتناع ثبوتها
في الاسماء والحروف واما في الحروف فظاهر واما
في الاسم فلانه لو اتصلت بالاسم يلزم اجتماع

الالفين

الالفين في المثنى والواوين في الجمع فلم يتصل بها
في الواحد ايضا اجراء للباب على وتيرة الاطراد
وانما مثل المص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل
بثلثة امثلة وهي قوله نحو اكرمت واكرما واكرموا
للاشارة الى ان اخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع
بالفعل قد يكون ساكنا كالاول ومفتوحا كالثاني
ومرفوعا كالثالث و ما اتصل به تاء التانيث الساكنة
برفع الساكنة على الوصيفة للتاء واحترز بالساكنة
عن المتحركة لان المتحركة لا يدخل على الفعل بل مختص
بالاسم وانما اختص الساكنة بالفعل والمتحركة
بالاسم للتعادل بينهما باعطاء الخفيف وهو الساكنة
على الثقيل وهو الفعل لدلالة على الحدث والزمان والفاعل
وباعطاء الثقيل وهو المتحركة على الخفيف وهو الاسم
مثال ما اتصل به تاء التانيث الساكنة نحو نصرت
وانما اورد بعد قوله نصرت ونعمت وبئست لان
نعليتهما خلافا والصحيح نعليتهما فادخلهما مما هو
من علامات الفعل وهو تاء التانيث الساكنة للتنبيه
على المذهب الاصح وله اي للفعل ثلثة امثلة وجه الحصر
على ثلثة امثلة لان الفعل لا يخلو من ان يكون اخبارا

اولم يكن فان كان الثاني فهو المضمر فان كان
الاول فلا يخ اما ان يكون معناه موجود اولا الاول
الماضي والثاني المضارع الاول مفتوح الاخر مثال
المفتوح الاخر من ثلاثي المجرد عن الزوايد وحرف
العلة نحو نصر ومثاله من الرباعي المجرد عنهما
نحو دحرج ومثاله من الثلاثي المزيد فيه نحو اكرم
ويسمي اي مفتوح الاخر الماضي دبين لان
موجب الاعراب مفقود فيه واما وجه بنائه علي
الحركة مع ان الاصل في البناء السكون فهو للتشابه
بالاسم بوجه ما وهي قيامه مقام تقول مررت
برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب
واما وجه بنائه على الفتح فهو الخفة وهو اعني
الماضي بفتح اخره دايما الا ان يعرض مانع
يمنع عنه فيوجب ضمه وهو عند اتصال واو الجمع
به نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة وما قبلها
مضموم ابدا او سكونه وذلك عند اتصال بعض
الضماير به نحو ضربت [illegible] وكذا [illegible]
[illegible] اي [illegible] الاعراب بالحروف
في [illegible] الاسماء الستة [illegible]

مضافة

مضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي المراد الاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم وضربت ضربت
ضربنا واما السكون عند ذلك فرار عن توالي الحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة اعني الفعل وفاعله وعند
الاعلال نحو دعي ورضي اصلهما دعو ورضي قلبت
الواو والياء فيهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
او حذفه وهو عند اتصال واو الجمع بالماضي
المعتل اللام نحو دعوا ورموا اصلهما دعووا
ورميوا حذفت الياء والواو بعد قلبهما الفا
كما مر آنفا وعند اتصال تاء التانيث الساكنة
بالماضي المذكور نحو دعت ورمت والاصل فيهما
دعوت ورميت قلبت الواو الياء فيهما الفا
كما مر ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين والثاني من
الامثلة الثلثة للفعل ما يتعاقب اي الذي
يتعاقب علي اوله احدي الزوايد الاربع وهي
الياء فانها اعطيت للغايب المذكر والتاء
وهي اعطيت للمخاطب المذكر والغايبة المؤنث
والالف فانها اعطيت للمتكلم الواحد مذكورا
كان او مؤنثا والنون وهي اعطيت لما فوقه

وانما قال على اول المضارع
ولم يقل على اول الماضي
باعتبار ما يؤول اليه كم

اي فوق المتكلم الواحد **مذكر كان او مونثا قوله**
تقول يفعل هو وتفعل انت او هي او تفعل
انا و نفعل نحن مثال ما يتعاقب على اوله احدى
الزوايد الاربع وانما اعتقبت هذا الزوايد الاربع
على اول المضارع لان الفعل لما كان صادرا عن الغايب
او عن المخاطب او عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره
طلبوا ان ينصبوا علامة من الحروف يستدل بها على
ذلك فاختاروا منها الياء والواو والالف لكثرة
دورها في الكلام وزادوا من بينها الياء للغايب
لكونها من وسط المخارج وكونه متوسطا بين
المتكلم والمخاطب فاعطي المتوسط وهو الياء
للمتوسط وهو الغايب للمناسبة بينهما ثم
زادوا الواو للمخاطب مطلقا وقلبت الواو تاء لما
في بقائها من اجتماع الامثال في كلمة واحدة واحترزنا
بقولنا في كلمة واحدة عما اجتمع فيه الامثال في
كلمتين نحو او واو نصروا وبيان الاجتماع في حالة
بقاء الواو وهو ان فاء الفعل قد يقع واوا فلو
زيدت عليها واو اخرى للمخاطب ودخلت عليها
الواو للعطف لاجتمع الامثال المستكرهة فلما علموا

ان

ان زيادتها مستكرهة ابدلوا منها التاء لانها
كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل
فيهما وارث ووجاه ثم جعلت الغايبة تبعا
للمخاطب في التاء في المضارع لا في الماضي جعلت
تابعة له مع ان الماضي اصل وجعلها تابعة له في
الفرع اولى واحرى ولم يفرقوا فيه بينهما بكسر التاء
لعدم امكان اسكانه لوقوعه اولا بخلاف الماضي
فان الاسكان فيه ممكن لعدم وقوعها اولا ولا
بالتحريك اذ في الضم وفتح الالتباس بين المعلوم
والمجهول ولا بالكسر لوقوع الالتباس بلغة اخرى
فان قيل ان في الفتح التباس بين المذكر والمونث
فلم لم يفرقوا منه اجيب بان تغير التقديري
معتبرة عندهم كذلك للواحد والجمع قال الله تعالى
في الفلك المشحون قال الله تعالى حتى اذا كنتم في
الفلك وجرين بهم بريح طيبة فالضمة في الاول اصلية
كضمة برد وفي الثاني عارضية كضمة سقف لانه
جمع تكسير فلا بد له من تغيير سواء كان بزيادة
كرجال في رجل او بنقصان كازر في ازار او بتغيير
هيئة كسقف في سقف فلا وجود للواو لين

في ملك فتعين الثالث وتقدير التغيير في المضارع
من حيث ان تاء المخاطب اصلها واو بخلاف تاء
التانيث فهي باقية علي حالها ثم قصدوا بزيادة
الالف للمتكلم الواحد لوجهين الاول طلبا للتوافق
اول انا والثاني ان الف في مبتدء المخارج لانه من
من اقصى الحلق وهو مبتداء المخارج والمتكلم هو
الذي يبدء الكلام فناسب الالف له ثم حركوها
لتيسر الابتداء بها فلما لم يبق من حروف المد
واللين لان يزاد للمتكلم مع غيره قصدوا الي
زيادة حرف قريب منها فوجدوا النون قريبا
والاليق بزيادتها له لكونها علامة له في الماضي وانما
لم يزاد وهذه الحروف في الماضي مع انه قد كان
اما صادرا عن الغايب او عن المخاطب او عن
المتكلم وحده او عنه مع غيره لان الزمان الحاضر
والمستقبل بعد الزمان الماضي والمزيد ايضا
بعد المجرد فناسب ان يعطى المقدم للمقدم و
المؤخر للمؤخر واذا تحقيق هذا فاقول في قوله
والياء للغائب المذكر والتاء للمخاطب المذكر
والغايبة المؤنث نظر والصواب ان يقال والياء

للغايب

للغائب المذكر والجمع المؤنث الغايبة والتاء للمخاطب
مطلقا والغايبة المؤنث ويسمى ما يتعاقب على اوله
احدى الزوايد الاربع المضارع قال شهاب الدين
في شرح الزنبية وانما سمي بذلك لمشابهته الاسم
من وجوه الاول انهما متفقان في الحركات والسكنات
نحو ضارب ويضرب وهو ينتقض بالماضي غير الثلاثي
نحو ضارب وضارب وبالماضي الثاني نحو طلبا طلبا
وهرب وهربا ومثال ذلك كثيرة والوجه الثاني
ان للفعل شيوعا لكونه صالحا للزمان الحاضر و
المستقبل والتقليل والتكثير كشيوع الاسم نحو رجل وكما
يختص الاسم بواحد معين بدخول اللام كذلك الفعل
يختص بالزمان المستقبل بدخول السين او سوف وبدخول
قد بالتقليل وهذا ايضا ينتقض بالفعل الماضي فانه يشارك
الاسم في الشيوع اذا كان مجردا عن قد لانه ح يحتمل
القرب والبعد واذا دخل عليه قد يختص بالقرب والوجه
الثالث وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما
تقول زيد ضارب هذا ايضا منقوض بالماضي الذي يقوم
مقام الاسم بلا مانع نحو زيد ضرب كما تقول زيد ضارب
والوجه الرابع دخول اللام الابتداء على كل واحد من

ان الوفاء عن النساء عديم
وجفاهن على الرجال قديم
كلما تامنوا عن كيدهن النساء وقال الله
ان كيدكن عظيم

من الاسم والمضارع وينتقض هذا ايضا بالماضي
لان اللام الواقعة بعد لو تصحب الاسم والفعل
الماضي حاصة كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا
لمثوبة وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا والوجه
الخامس ان الفعل المضارع والاسم عند اطلاقهما
يتبادر الوهم الى الحال نحو زيد يصلي وعمرو مصلي
قلت للماضي وجه اخر مثل هذا الوجه وان لم يكن
له هذا وهو ان الماضي والاسم يشتركان في دخول
مذ ومنذ عليهما دون المضارع وفي التاء التأنيث
التي يلحق باواخرهما دون المضارع ولما ظهر بطلان
هذا الوجوه في مشابهة المضارع الاسم لزم الاتيان
فيها وجه ليس في الماضي وهو ان المضارع معان
يتعاقب على صيغة يتعاقب العوامل وهي كونه مامورا به
وعلة ومعطوفا واستئنافا كما ان الاسم معان يتعاقب
عليه يتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
فيهذا اشتركا في الاعراب هذا ما ذكره ابن الحاجب
في شرح التسهيل ثم كلامه **وهو** اي المضارع **مشترك**
بين الحال والاستقبال فاذا دخلت عليه اي على
المضارع **لام الابتداء خلص** اي المضارع **للحال** ولقائل

ان

ان يقول اللام لا يخلص للحال لانه لو كان خالصا
له للحال ينبغي ان لا يجامع مع حرف الاستقبال
للمنافات بينهما التالي باطل لانه يجامع معه كقوله تعالى
ولسوف اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه
بان اللام يفيد التاكيد والحال وفي الاية قد تجرد
لمعنى التاكيد مثال المضارع الذي دخل عليه اللام الخالص
له للحال **كقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به**
فان اعترض المعترض بان اللام في هذه الاية ما كان
خالصا المضارع للحال لان الاذهاب ليس بموجود
في الحال ويمكن ان يجاب عنه بان المضاف محذوف
تقدير الكلام اني ليحزنني تصور ان تذهبوا به والتصور
موجود فيه وح لا اشكال **فاذا دخلت عليه** اي المضارع
السين وسوف خلص للاستقبال ^١ **والثالث**
من الامثلة الثلثة للفعل **الموقوف الاخر** وانما قال الموقوف
الاخر ولم يقل المجزوم الاخر لان الامر عند الكوفيين
معرب مجزوم بلام مقدرة وعند البصريين مبني موقوف
الاخر والصحيح ما ذهب اليه البصرية لان الفعل
انما كان معربا بالمشابهة التي تحصل بدخول حرف المضارعة
فيه فلما حذف فيه عاد [illegible] الى البناء فلهذا اشار المص

^١ نحو سيخرج او سوف يخرج والفرق بينهما ظاهر

الي مذهب الصحيح بقوله الموقوف الاخر ويسمي
الموقوف الاخر الامر نحو اضرب اعلم ان الامر يوخذ
من المضارع بحذف الزوايد ثم ينظر الي ما بقي بعد الحذف
فان كان ساكنا فلا يخ اما ان يكون العين مكسورة
او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسورا يجتلب همزة
الوصل مكسورة لاتباع نحو اضرب لا مفتوحة لئلا يلتبس
بماضي الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل او لدفع
الالتباس بينه وبين مجهول المتكلم وحده لمضارع
ضرب ولا اعتداد بحركة الاخر لان الادغام يترك
كثيرا وكذا ان كان مفتوحا يجتلب همزة الوصل مكسورة
نحو اعلم لا مفتوحة لئلا يلتبس بماضي الافعال ولا
مضمومة اما لدفع الثقل او لدفع الالتباس بينه وبين
مجهول المتكلم وحده لمضارع علم وان كان مضموما
يجتلب همزة الوصل مضمومة نحو انصر للاتباع بضمة
العين لا مفتوحة لئلا يلتبس بمعلوم المتكلم وحده
لمضارع نصر ولا مكسورة لئلا يلزم الخروج من الكسرة
الحقيقية الي الضمة الحقيقية ولا اعتداد بالساكن لانه ليس
بحاجز حصين والدليل علي ان الساكن ليس بحاجز
حصين قلبهم واو قنوة ياء وان كان ما بقي بعد

الحذف

الحذف متحركا يترك علي حاله ويسكن اخره وهذا
معني قوله وكذا كل ما كان مشتقا علي طريقة افعل
نحو عد وضع وجرب وحاسب اي يشتق الامر
من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل وانما قال
مشتقا احترازا عن نحو صه ومه فانهما يفيدان فايدة
الا انهما غير مشتق وقوله علي طريقة افعل احتراز
عن مثل نزال فانه (وتراك) مشتق ويفيد فايدة الامر الا ان
اشتقاقهما ليس علي طريقة افعل ولما فرغ عن مباحث
الاسم وعن علاماته وعن مباحث الفعل شرع
في الحرف فقال الحرف ما جاء اي الذي جاء لمعني ليس
ذلك المعني بمعني اسم ولا فعل نحو هل وبل وقد وذلك
اي يجيء الحرف لمعني ليس بمعناهما لان الاسم يكون حديثا
ويكون محدثا عنه وفي قوله والفعل يكون حديثا
(نحو زيد قايم)
ولا يكون محدثا عنه جاز الرفع والنصب اما الرفع
(نحو ضرب زيد والفعل مح)
فعلي انه معطوف علي محل اسم ان واما النصب
فعلي انه معطوف علي لفظه قال صاحب المقاليد فان
قيل هذا غير مستقيم لان الفعل في قولك الفعل
ان يكون محدثا عنه والمص نفي الحديث عن الفعل
وقوله والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه

الامر واخره موقوف

حديث عنه فجوابه ان المراد من نفي كون الفعل
محدثا عنه ان لا يحدث عن لفظ الفعل باعتبار
معنى هو يستعمل فيه كما في نحو نصر زيد وبقولك الفعل
يكون حديثا لا يكون محدثا عنه ما يستعمل لفظ الفعل
باعتبار معنى هو يستعمل فيه خرج الجواب عن الحديث
من الفعل في نحو نصر فعل ماض لانه لم يقصد غير الانفس
اللفظ في نصر ايضا جاز الرفع والنصب في قوله و
الحرف اداة بينهما اي رابط بين الفعل والاسم لا يكون
اي الحرف حديثا ولا يكون ايضا محدثا عنه نحو هل وبل
فانهما لا يكونان حديثين ولا محدثين عنهما ولا جل
ان الحرف رابطة بينهما لم ينفك من متعلق وذلك
المتعلق اما اسم او فعل ولا يصح ان يكون حرفا
لافضائه الى التسلسل واذ قد عرفت في صدر الكتاب
ان كلا اي كل واحد من الاقسام الثالث وهي
الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة والفاء وقوله فاعلم
انه اي الشان جواب لقوله واذ قد عرفت اذا ائتلف
اي اذا ركب منها اي الاقسام الثلثة اسم وفعل وحرف
اذا ائتلف او اسمان وافادا اي الفعل والاسم والاسمان
سميا اي الفعل والاسم والاسمان كلاما وجملة

وحد

وحد الكلام ما تركب من كلمتين اسندت احدهما الى
الاخرى والمراد من الاسناد اضافة احدى الكلمتين الى الاخرى
علي وجه الافادة التامة وزاد بعضهم في حده بشرط
ان يفيد السامع فايدة تامة احترازا من قايم ابوه
في زيد قايم ابوه وذلك مما لا يحتاج اليه لخروجه
عن قولنا اسندت لان الاسناد على ما قلنا صادق
عليه وانما شرط في حصوله ثلثة شروط احديها التا
ليف والثانية التاليف من فعل واسم او من اسمين
والثالثة الافادة فقوله اذا ائتلف اشارة الى الشريطة
الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلم نحو زيد وغير
ذلك وقوله فعل واسم او اسمان اشارة الى الشريطة
الثانية وقد احترز بها عن التاليف من فعلين وحرفين
ومن فعل وحرف ومن اسم وحرف لانتفاء المسند مع
المسند او واحد منهما بخلاف التاليف من فعل واسم
او من اسمين وقوله وافادا اشارة الى الشريطة الثالثة
وقد احترز بها عن التاليف من اسمين على وجه
التعداد نحو غلام زيد وعلى وجه الاضافة نحو غلام
زيد وعلى وجه التوصيف نحو الرجل العالم وغير ذلك
كالمركب المزجي نحو بعلبك والمركب من الجار والمجرور

نحو من زيد قال شهاب الدين في شرح الزبينة
لا يقال يا زيد مركب من الحرف والاسم وهو كلام
تام فيلزم بطلان الحصر لانا نقول حرف الندا نايب
مناب ادعوا ففي التقدير هو المركب من الفعل
الانشائي والاسم فان قيل الاستاذ في ادعوا خبر
فيحتمل الصدق والكذب وهو خبر لا انشاء قلت لا نسلم
ان ادعوا ههنا يحتمل للصدق والكذب لكونه منقولا
عن الخبر الى الانشاء كبعت واشتريت تم كلامه اعلم
ان الفرق بين الكلام والجملة عموم وخصوص لان
كل كلام جملة ولا ينعكس وذلك لان صلة الموصول
والمركبة الواقعة صفة للنكرة ونحو ذلك جملة
وليست بكلام فاذن بطل قول من قال ان الكلام
والجملة مترادفان **والجمل اربع** الاولى جملة **فعلية**
والثانية جملة **اسمية** ومثالهما **كما ذكرنا في الاسم و**
الثالث جملة **ظرفية و** الرابع جملة **شرطية** مثال الجملة
الظرفية **نحو عندي مال و** مثال الجملة الشرطية **نحو ان**
تاتني اكرمك وفي عندي مال من الجملة الظرفية سوال
وجواب ومن اراد علمهما فليطالع الضوء ووجه الحصر
على اربعة هو ان المسند والمسند اليه لا يخ اما ان يوجد

لهما

لهما ما يليهما صلاحية السكوت عنهما ويحوجهما الى
جملة اخرى اولا الاول الجملة الشرطية نحو ان اتاني زيد
اكرمه اما الثاني فلا يخ اما ان يكون المسند مؤخرا عن المسند
اليه لفظا او تقديرا او لا يكون فان كان الاول فهو
الجملة الاسمية نحو زيد قايم وقايم زيد فان كان
الثاني فلا يخ اما ان يسير المسند ظرفا او ما يجري
مجراه اولا الاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار
محبوبك واما على الامر الثاني هو الجملة الفعلية نحو
ضرب زيد وانما قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل
هو الاصل في الاسناد والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه
والمبتدا والخبر فرعان عليه فلهذا قدمها والاسمية
على الظرفية لان العامل فيها مقدر بخلاف الاسمية فالاصل
الظهور والظرفية على الشرطية لان الظرفية جملة واحدة
والشرطية جملتان والواحد مقدم على الاثنين والتنوين
في قوله **وكل منها** بدل عن المضاف اليه تقدير الكلام
وكل واحد من الجمل الاربع **تقوم مقام المفرد فتكتسب**
اي كل واحد من الجملة **اعرابه** اي اعراب المفرد **محله**
ويكون فيها اي في الجملة التي تقوم مقام المفرد **ضمير**
عايد الى الاسم الاول وذلك اي قيام الجملة مقام المفرد

مقصود باستقرار في ستة مواضع احدها في خبر
المبتدا سواء كان اسمية نحو زيد ابوه قايم او فعلية
نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان تعطه يشكرك
او ظرفية نحو زيد في المسجد وثانيها في الخبر في باب ان
نحو ان زيدا اخوه ذاهب او قد ذهب اخوه او ان
تعطه يشكرك او في السوق فمحل الجمل الاربع فيهما
مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع ها وثالثها في الخبر
في باب كان نحو كان زيد اخوه قايم او قد قام اخوه
او ان تعطه يشكرك او عندك ورابعها في المفعول
الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابوه قايم او قد
قام ابوه او ان تعطه يشكرك او في البيت فمحل
الجمل الاربع فيهما منصوب لوقوعها موقع المفرد
المنصوب وخامسها في صفة النكرة نحو مررت برجل
صورته حسن او حسن صورته او ان تراه يعجبك
حسنه او في حسبه حسن فمحل هذه الجمل مجرور لوقوعها
موقع المفرد المجرور وسادسها في الحال نحو جاءني زيد
وغلامه راكب او قد ركب غلامه او هو ان تسأل
تعطه او على كتفه سيف فمحل الجمل الاربع فيه منصوب
لوقوعها موقع المفرد المنصوب واعلم ان الحال اذا كان

جملة فلا بد اما ان يكون اسمية او فعلية او شرطية
او ظرفية فان كان اسمية فالرابطة فيها اما بالواو
والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب واما بالواو وحده
نحو جئتك والشمس طالعة واما بالضمير وحده
كقولهم كلمته فوه الى فيّ وان كانت فعلية فلا بد اما
ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا اذ الامر لا يقع
موقع الحال لانه طلب غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون
ثانيا لغيره وان كان ماضيا فلا بد اما ان يكون مثبتا
او منفيا الاول في الاثبات يجب قد ظاهرة او مضمرة
نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت
وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على
عدم الانقضاء فلا بد من قد حتى يقرب الماضي من
الحال واما اذا كان منفيا فلا يدخل عليه قد لا ظاهرة
ولا مضمرة للمنافاة بينهما وبيانها ظاهر على من له
ادنى لب وان كان مثبتا فالرابطة فيه اما بالواو والضمير
نحو جاءني زيد وقد ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد
وقد طلع الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد
قد ركب وعلى هذا الماضي المنفي نحو جاءني زيد وما ركب
او ما طلع الشمس او ما ركب وان كان مضارعا

فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان
الاول فبالضمير وحده اذا لم يكن مصدرا بعد لمشابهة
اسم الفاعل وامتناع الواو فيه نحو جاءني زيد يركب
وانما قلنا اذا لم يكن مصدرا بعد لانه لو كان مصدرا
بعد ليس بالضمير وحده بل يدخل عليه الواو كقوله تع
ولم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وان كان
منفيا فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب او بالواو
وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس او بالضمير وحده
نحو جاءني زيد ما يركب وان كان شرطية فهي لا يقع
بتمامها موقع الحال بل لو اريد وقوعها حالا تجعلها خبرا
عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسال
يعطه فيكون الواقع موقعه هو الاسمية دون الشرطية
وان كان ظرفية فلا يخ اما ان يكون الظرف عاملا
في اسم مظهر بعده او في ضمير مستكن فيه راجع الي
ما اريد الحال عنه فان كان الثاني فبغير واو نحو
جاءني زيد علي فرس وان كان الاول فسايغ فيه
الامران اثبات الواو وعدمه نحو جاءني علي كتفه سيف
او وعلي كتفه سيف **وسترى ذلك** اي خبر المبتداء
او والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني

في باب

في باب ظننت وصفة النكرة والحال لان المعنى
وقوع الجمل في هذه المواضع الستة فانه لم يبين
وقوعها موقع المفرد في المتن **فصل** في بيان الاعراب
الاعراب هو **ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل**
وهو اي الاعراب يحتمل ان يكون مشتقا من قولهم
عربت معدته اذا فسدت واعربتها اي ازلت فسادها
ويحتمل ان يكون مشتقا من اعرب الرجل عن
حجته اذا بينها والاعراب يبين المعاني لانك اذا قلت
ما احسن زيد فلو لم يعرب لم يعرف انه متعجب او ناف
او مستفهم فاذا نصبت زيد تبين ان المراد منه التعجب
واذا رفعته علم ان المراد منه نفي الحسن عنه واذا جررته
مع رفع احسن ظهر ان المراد منه الاستفهام وفي عبارة
المصنف تساهل لانه لا يختلف اخرها بل هيئة اخره
من الرفع والنصب والجر فالاولى ان يقول الاعراب
ان يختلف هيئة اخر الكلمة اعلم ان من الواجب
في التعريف ان يذكر الجنس اولا والفصل ثانيا
فقوله ان يختلف جنس متناول لاختلاف الوسط
وقوله اخر الكلمة فصل يخرج اختلاف الاوسط
كاختلاف الراء والنون في قولك جاءني امرؤ وابنم

ورايت امراء وابنما ومررت بامرء وابنم ودخل فيه
اختلاف اخرمن في قولك من زيد ومن الرجل ومن
ابنك وبقوله باختلاف العوامل احترازعنه لان
اختلاف اخره ليس باختلاف العوامل وفي التعريف
نظر لان التعريف غير مانع لدخول ما ليس منه فيه
كاختلاف اخر من في قولك جاءني رجل منوا ورايت
رجل منا ومررت برجل مني وينبغي ان يكون التعريف
مانعا وجامعا فالاحسن ان يزاد قيد اخر وهو في
لفظ المتكلم بالعاس احترازعنه فان هذه الحروف
في اخر من وان كانت باختلاف العوامل الا انها
ليست في لفظ المتكلم بالعوامل وانما هو في غيره
اعلم ان من الواجب عليه ان يقول لفظا او تقديرا
ليخرج المبني المعرب بالاعراب المحل نحو جاءني هؤلاء
ورايت هؤلاء ومررت بهؤلاء فانه يصدق
على هولاء انه اختلاف اختلف اخره باختلاف
العوامل وليس بمعرب لكون اختلاف محلا وانما جعل
الاعراب في اخره الكلمة دون اولها واوسطها لان الا
عراب يدل على احوال الذات والكلمة يدل على الذات
ولا يمكن المصير الى احوال الا الذات وقبل الاعراب

لايكون

لايكون في اول الكلمة لانه يلزم الابتداء بالساكن
وفي الاوسط لئلا يلتبس تغيير الاوزان بتغيير
الاعراب فلم يبق الا اخر الكلمة فيكون فيه مثال
اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا [illegible]
نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وما
في اخره اي الاسم الذى حصل في اخره الف لا يظهر
فيه اي في ذلك الاسم الاعراب لمانع مثاله كالعصا
والرحى فان الاعراب فيهما غير ظاهر نحو هذه عصا
ورحى ورايت عصا ورحي ومررت بعصا ورحى لعدم
قبول الالف الحركة وما في اخره اى الاسم الذي ثبت
في اخر ذلك الاسم ياء مكسورة ما قبلها اي ما قبل
الياء ساكن اخره في حالة الرفع والجر لكون الضمة
والكسرة على الياء ثقيلا ويتحرك اخره في النصب لخفة
الفتحة عليها مثاله نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي
ورايت القاضي قال الله تعالى اجيبوا داعي الله وما
يسكن اي الاسم الذي ما قبل واوه وياؤه اي ياء
وواو ذلك الاسم كدلو وظبي فحكمه اي فحكم ذلك
الاسم حكم الصحيح في جري الاعراب على الاخر في
الاحوال الثلث تقول هذا دلو وظبي بالرفع ورايت

دلوا وظبيا بالنصب ومررت بدلو وظبي بالجر
واصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها احضر من
الحروف على المراد ولكنه قد يكون بالحروف وذلك وادل
اي كون الاعراب بالحروف في مواضع احدها في الاسماء
الستة المعتلة مضافة حال كونها الى غير ياء المتكلم
وهي اي تلك الاسماء الستة المعتلة مضافة الى غير
ياء المتكلم ابوه واخوه وفوه وهنوه وحموها وانما
خالف بسايره في الضمير لان الحم اقارب زوج المراة
واذا اضيف اضيف الى الاناث وذو مال تقول في
حالة الرفع جاءني ابوه وفي حالة النصب رايت اباه
وفي حالة الجر مررت بابيه وكذا البواقي من ابيه
بالواو في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء
في حالة الجر فتدل الواو فيها على حالة الرفع وتدل
الالف فيها على حالة النصب وتدل الياء فيها على
حالة الجر وشرط في اعرابها بالحروف التامة شرطين
احدهما ان يكون مضافة لانها لو لم يكن مضافة
لكانت معربة بالحركات تقول هذا اب ورايت ابا
ومررت باب والثاني ان يكون الاضافة الى غير
ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت

مبنية عند اكثرهم او معربة اعرابا تقديريا عند بعض
اخر ولقائل ان يقول ان من الواجب عليه ان يقول
بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مكبرة لانها لو كانت
مصغرة لكانت اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك
بالرفع ورايت اخيك بالنصب ومررت باخيك
بالجر ويمكن ان يجاب عنه بان المصنف لما ذكر
امثلتها مكبرة غني عن ان يذكرها ولسائل ان
يعود ويقول انا ما ذكرتم من الجواب يقتضي
الاستغناء عن قوله مضافة لان امثلتها مذكورة
بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر على لفظة ابوه
لتوهم انه اذا كان مضاف الى مظهر نحو ابي زيد ليس
حكمه كذلك مع ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على
لفظة المكبرة لتوهم ما هو خلاف الواقع واعترض
النحاة بان يكون اعرابها بالحروف التامة يحتاج الى
شرط اخر وهو الواحدة لانها لو ثنيت او جمعت لكان
اعرابها الاعراب ساير الاسماء اقول الجواب عن هذا
الاعتراض من هو الجواب بعينه عن الاعتراض
بان من الواجب عليه ان يقول مكبرة وانما كان
اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا

على الحركات الا انها اقوى من الحركات اذكل حرف
من الحروف العلة كحركتين نكره استبداد المثنى
والمجموع الفرعيين على الافراد بالاعراب القوى فاختاروا
من بين المفردات هذه الاسماء وجعلوا اعرابها
بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالحركات التى
هى الاصل وبالحروف التى هي اقوى منها وخصوا هذه
الاسماء لكونها مشابهة للمثنى في استلزام كل منها ذاتا
اخرى كالاب للابن والاخ وخصوا بحال الاضافة
ليظهر تلك الذات فيقوي المشابهة لان صلاحية
لازم بعضها وعن الاخر ان يقوم مقام الحركات مع
عدم حرف فيها يكون بدلا من العين واللام وثانيها
في التثنية بالالف والنون، والياء والنون والجمع
الذى يكون بالواو والنون، والياء والنون وقيد
بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون الاعراب
بالحركات لا بالحروف وكلاما في الاعراب مثال
التثنية في حالة الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال
الجمع في حالة الرفع نحو جاءني مسلمون ومثال
التثنية في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال
الجمع في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال

التثنية

التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت بمسلمين
وبمسلمين وانما كان اعرابها بالحروف لانهما
متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركات فاعطى الفرع للفرع كما اعطى الاصل للاصل
وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان للتثنية والجمع ستة
احوال والحروف التى يصلح لان يكون اعرابا ثلثة
الواو والالف والياء فلو جعل اعراب التثنية بها لبقى
الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع بها لبقى المثنى
بلا اعراب ولو جعل اعرابهما بالواو في حالة الرفع
وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر
لوقع الالتباس بينها الاسماء في حالة الاضافة نحو
رايت زيدك لم يعلم انه مثنى او مجموع فاحتاجوا الي
التوزيع فوزعت هذه الحروف بان جعلوا اعراب
المثنى بالالف في حالة الرفع لوقوع الالف في المثنى
ضميرا للمرفوع نحو ضربا ويضربان واعراب الجمع الواو
فيها لوقوع الواو ضمير المرفوع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا
اعرابهما بالياء في حالة الجر وفرقوا بينهما بفتح ما قبل
الياء وكسر النون في التثنية وبكسر ما قبله وفتحه
في الجمع اما فتح ما قبل الياء في التثنية فطلب الخفة لكثرتها

وتلك للجمع السالم بالنسبة اليها لاختصاصه بالعقلاء
الذكور واما كسر النون فيها فلان النون في الاصل
ساكن والاصل في تحريك الساكن الكسر لان الساكن
عن حركة بناء لحصول بلا عامل فاختير لها ما هو ابعد
الحركات وهو الكسرة وانما قلنا ان الكسرة ابعد
الحركات لان الكسرة لا تدخل في بعض المعربات اعني
ما لا ينصرف والمضارع بخلاف الرفع والنصب وانما قلنا
ان النون في الاصل ساكن لانه من الحروف الواردة
على هجاء واحد والاصل فيها السكون واما كسر ما قبل
الياء في الجمع فلقلة استعماله وثقل الكسرة واما فتح
النون فيه فلانها لو كسرت يلزم في حالة الرفع النقل
من الضمة الى الكسرة وفي حالتي النصب والجر اجتماع
الكسرات ولو ضمت يلزم في الاول اجتماع الضمات
وفي الثاني اعني حالتي النصب والجر من الكسرات
الضمة واتبعوا النصب بالجر دون الرفع لانه
الى الجر اقرب منه الرفع في المخرج فالحمل على الاقرب
اولى منه على الابعد وثالثها في كلا حال كونه مضافا
الى مضمر فحكمه اي حكم كلا اذا كان كذلك المثنى
في كون اعرابه بالحروف الناقصة لشدة شبهه

لفظا

لفظا لكون اخره الفا وهو لا ينفك عن الاضافة حتى
يتميز عنه بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى
او يقال انه لا يضاف الا اليه فيكتسي حكم المثنى وانما
خصوا الاعراب بالحروف الناقصة بحال الاضافة الى المضمر
لانه اذا كان مضافا الى الغايب فالاغلب ان يقع تاكيدا
للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا للمتبوعة
في الاعراب به ثم طرد ذلك في كونه مضافا الى المتكلم
والمخاطب وان لم يقع تاكيدا له تقول في حالة الرفع
جاءني كلاهما وفي حالة النصب رايت كليهما وفي
حالة الجر مررت بكليهما هذا اذا كان مضافا
الى مضمر واما اذا اضيف كلا الى مظهر فحكمه اي حكم
العصا لفظا اي في كون الاعراب مقدرا تقول جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
وانما قال لفظا انه ليس بموافق له معنى لانه مثنى
المعنى بخلاف العصا فلو لم يقل ذلك لظن ان كل واحد
منهما متساويان وقيل ان قوله لفظا احتراز عن
الخط لان العصا لا يكتب الا بالالف لكون الفه
منقلبة عن واو بلا شبهة وخلاف واما في انقلاب
الف كلا كان القياس ان يكتب بالياء ويستوي الجر

والنصب في خمسة مواضع وهي الجمع والتثنية كما ذكرنا
في كون الاعراب بالحروف والثالث من المواضع التى
يستوى فيها النصب والجر جمع المونث السالم بالالف
والتاء وانما حمل النصب فيه على الجر لان جمع المونث
فرع جمع المذكر ونصب جمع المذكر تابع لجره كما
مر فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم زيادة مزية الفرع
على الاصل وانما قلنا زيادة مزية ولم تقتصر على
مزية لان مزية الفرع الاصل ثابتة من حيث
ان اعراب جمع المونث بالحركات والجمع المذكر بالحروف
وقد مر ان اصل الاصل قد يكون بالحركات مثال الجمع
المونث بالالف والتاء نحو جاءتني مسلمات بالرفع
ورايت مسلمات بالجر ومررت بمسلمات بالجر ايضا
والرابع من المواضع التى كانت النصب والجر متساويان
فيها ما لا ينصرف نحو جاءني احمد ورايت احمد بالنصب
ومررت باحمد بالنصب ايضا لان الجر فيه تابع
للنصب بخلاف غيره لكون الجر ممنوعا منه لمشابهته
الفعل وجه المشابهة يجيء بعد فلما كان ممنوعا منه
ابتعوه عليه بخلاف غيره والخامس من المواضع التى
يستوي الجر والنصب فيها الضمير والاستواء في الضمير

الاشتراك

لاشتراك الضمير المنصوب والمجرور في معنى مفعولية
فالكاف في اكرمتك مفعول وكذا الكاف في مررت بك
لان التقدير جاوزتك والضمير في انه مرفوع لفظا
وكذا في له مع الجار داخل في له وكذا الجمع من التثنية
والجمع فان قيل ان استوى النصب والجر في المضمرات بسبب
البناء فلا يناسب ان يذكرهن فيما نحن بصدده لان
كلامنا في المعربات فالجواب عنه ان كلامنا في استواء
الجر والنصب من غير نظر الى انه معرب او مبني هذا
حاصل ما ذكره صاحب المقاليد ومن قيام الحرف مقام
الحركة النون في يفعلان وتفعلان بالياء في الاول
والتاء في الثاني وفي يفعلون وتفعلين وانما اقاموا النون
فيها مقام الحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال
معربة لبقاء حروف المضارعة فيها ولم يمكن ان يجعل
فيها اللام متعقب الاعراب لان الضماير التى بعده
اوجب كونه على وجه واحد وايضا لم يمكن ان يجعل
الضماير حروف الاعراب اذ هي في الحقيقة ليست من
نفس الكلمة وجب ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة فوجد
بالزيادة بل حروف المد واللين لكثرة دورها في
الكلام ولا يمكن زيادتها فيها لانها لو زيدت فيها يلزم

اجتماع النونين في المثنى والواوين في الجمع والياءين في
المخاطب والمؤنث مع لزوم التقاء الساكنين في كل
واحد من الامثلة الخمسة اذ الزايد ساكن كالضماير فلما
لم يمكن زيادتها فيها زادوا حرفا تشبيها بها وهو النون
فانها اي النون علامة الرفع وانما جعل ثبوت النون
علامة للرفع لان الثبوت مقدم على السقوط والرفع
مقدم على اخويه فيناسب ان يعطي المقدم للمقدم
وانها تسقط في حالتي الجزم والنصب سقوط الحركة
اي مثل سقوط الحركة من الفعل المفرد الصحيح مثال
الفعل المثنى الذي يسقط نونه في حالتي الجزم والنصب
نحو لم يفعلا ولن يفعلا ومثال الفعل المجموع الذي
يسقط نونه فيهما نحو لم يفعلوا ولن يفعلوا ومثال
الفعل المخاطب الذي يسقط نونه فيهما معا نحو لم
تفعلي ولن تفعلي وانما كان سقوط النون علامة
الجزم والنصب لانهما موخران عن الرفع والسقوط
موخر عن الثبوت فاعطي المؤخر للمؤخر للمناسبة ومن
ذلك اي ومن قيام الحرف مقام الحركة حروف المد
واللين الحاصلة في الفعل المعتل اللام فانها اي حروف
المد واللين تثبت حال كونها ساكنة في حالة الرفع نحو

يغزو

يغزو ويرمي ويخشى واورد مثالين الاول من
الواوي والثاني من اليائي وانها تسقط في حالة
الجزم سقوط الحركة اي مثل سقوطها في الجزم نحو لم يغز
ولم يرم ولم يخش وتتحرك الواو والياء في حالة النصب
بالفتحة نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف
حال كونها ساكنة في حالة النصب مثلهما اي مثل
الواو والياء في حالة الرفع نحو لن يخشاها وانما
تثبت الالف ساكنة فيه لامتناعها اي لامتناع الالف
عن الحركة لانهم لو حركوها يخرج من كونها الفا
فصل في بيان الاسماء الاسماء على ضربين احدهما
معرب وهو اي معرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل كما ذكرنا في الفصل المقدم وثانيهما مبني وهو
اي المبني ما كان حركته وسكونه اي الذي يكون حركته
وسكونه لا بعامل اوجب ذلك لما فرغ من تقسيم
الاسماء الى القسمين المذكورين شرع في تقسيم
المعرب فقال ثم المعرب على ضربين الاول منصرف
وهو اي المنصرف ما يدخل اي الاسم الذي يصلح ان
يدخله الجر مع التنوين وانما فسرنا الدخول بالصلاحية
لئلا يخرج عنه بعض الاسماء المنصرفات اللازمة النصب

نحو طرا او قاطبة وغيرهما والاسماء الداخلة عليهما
اللام لزوما نحو النجم والصعق والثاني من نوع المعرب
غير المنصرف وهو اي غير المنصرف ما لا يدخله الجر
مع التنوين الذي للتمكن لفظا وانما قيدنا بالتمكن لان
غيرها قد يدخل عليه نحو مسلمات وجوار وقولنا لفظا
احتراز عن الحكم اذ التنوين الذي هو للتمكن يدخل
عليه حكما ومن ثم يقال هم حواج بيت الله بنصب
البيت لان اسم الفاعل لا يعمل النصب الا مع
التنوين وعلم بما ذكرنا ان من الواجب عليه ان
يقيده بما قلنا اعلم ان في امتناع الجر مذهبان
الاول ان امتناعه منه ليس بمقصود على حدة
الا ان الجر لما كان شريكا للتنوين في اختصاصه
بالاسم ومعاقبته اياه في الاضافة اتبعوا الجر اياه
في المنع وهو الاصح المذهب الثاني ان امتناعه
منه مقصود على حدة وحجته ان الجر ركن من اركان
الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل منع التنوين
الذي هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوه اعراب
الاعراب الاسم وهو الجر وانما قلنا ان الاول اصح
لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين في المنع لما يعود

في حالة

في حالة الضرورة الى عادة التنوين فقط اللازم
ممنوع لانه يعود دونه كقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فالملزوم
ممنوع ايضا اذ بطلان اللازم يستدعي بطلان
الملزوم واشار الى ترجيح المذهب الاول بقوله
مع التنوين والقول في بيان كون المذهب الاول
اصح بانه لو لم يكن الجر تابعا للتنوين في المنع لما اعادوا
الجر بحيث امتنع الحاق التنوين بالاضافة او دخول
اللام فلما اعادوا الجر حيث امتنع الحاق التنوين بهما
علم ان الجر غير مقصود بالمنع واحدة بل بالتبعية
للتنوين هذا غير مستقيم لانه يجوز ان يقال ان
الاسم اذا اضيف او دخله اللام خرج من شبه الفعل
فصار منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخول ما لا
يوجد في الفعل عليه فاعيد ما سقط للمشابهة وهو
الجر واما التنوين فلم يمكن عوده لوجود اللام او
الاضافة فلا يعود وكان اي غير المنصرف في موضع
الجر مفتوحا الا يقال انه لو قال بدل قوله مفتوحا
منصوبا لكان احسن لانه الفتح من القاب البناء
وكلامنا في المعربات لانا نقول اذا قال هذا منصوب

لان التنوين لا يجامع
مع اللام والاضافة

يكون في قوة قولنا احمد مفعول لان النصب علم
المفعولية فلو قال موضع قوله مفتوحا منصوبا
لكان في قوة قوله وكان في موضع الجر مفعولا
وهذا ممنوع اذ الفتح في دال احمد في قولك مررت
باحمد ليست بدالة على ما دل عليه الفتحة في رايت
احمد حتى يصح اطلاق النصب عليها بل هي حركة
نائبة مناب اخترها العلة اوجبت ذلك واللام في قوله
والاسباب المانعة للصرف من تسعة متعلق بقوله
المانعة وهي اي تلك التسعة **التعريف** **والتانيث**
ووزن الفعل **والوصف** **والعدل** **والعجمة** **والتركيب**
والجمع الاقصى **والالف والنون المضارعتان** اي
المشابهتان لالفي التانيث في انهما زايدتان زيدتا
معا وفي عدم قبول التاء وكون الزايد الاول منهما
الفا وبتساوي الصدر فيهما في الوزن فان سكرى من
سكران كحمراء من حمراء والمراد بالتعريف ههنا
العلم دون غيره لان المعارف خمسة وهي العلم
والمضمر والمبهم والمعرف باللام والمضاف الى احدها
معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما
تعرف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان

وباب ما لا ينصرف من المعربات واما تعريف
المعرف باللام والمضاف الى احدها معنى فلانهما
يجعلان ما لا ينصرف منصرفا او في حكم المنصرف
على اختلاف المذهب ثم الاحسن ان لا يجعل المنصرف
غير منصرف واذا ابطل هذه الاقسام بامرها تعين
ان التعريف المانع من الصرف هو العلم متى اجتمع
في الاسم سببان منها اي من تلك الاسباب التسعة
المذكورة صفة سببان
او تكرر واحد منها منع الصرف اي منع الاسم من
الصرف وانما منع الاسم من الصرف عند تحقيق
السببين لان كل واحد من تلك الاسباب التسعة
فرع لشيء فالتعريف فرع التنكير لان كون
الاسم معرفا بعد كونه منكرا والتانيث فرع التذكير
لجيئه في الامر العام مجردا عن الدلالة ويجي المونث
فيه معها يكون وما يجيئه بدونها ووزن الفعل فرع
لوزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون
وزنه فرعا لوزن الاسم والوصف فرع الموصوف
لانه تابع له وما هو تابع فهو فرع والعدل
فرع المعدول عنه لنا خبره عنه والعجمة فرع العرب
لان لغة كل قدم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم

فرع علي لغتهم والتركيب فرع الافراد لانه
موقوف عليه والجمع فرع الواحد لكون حصوله
موقوفا علي حصول الواحد واما الالف والنون ففيه
خلاف قال الكوفيون ان الالف والنون تمنعان
الصرف اذا وجد سبب اخر بالاصالة لا للمضارعة
نحو يكونان فرعين علي مازيدتا عليه وقال البصريون
ليس لهما معنى بالاصالة يصيران به فرع الشيء
من جهة كانا علامتي تذكير نحو لا يكونان فرعين
علي مازيدتا عليه الا انهما يمنعان الاسم من
الصرف عند تحقيق سبب آخر للمشابهة لالفي
التانيث وجه المشابهة قدمت وقول البصريون
اولى اما لهذه الجهة واما لانه لو كان كونهما
فرعين على مازيدتا عليه سببا واحدا لكان نحو عثماني
وبصري عند تحقيق سبب اخر غير منصرف وهو
منصرف فاذا حصل في الاسم اثنان ههنا يصير بهما
فرعا من وجهين فيشبه الفعل الذي هو فرع
الاسم من وجهين الاول ان الاسم مستغن
عنه في الافادة والفعل غير مستغن منه فيها وما لا
يكون مستغنيا فهو فرع والثاني ان الفعل مشتق

من الاسم

من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلما اشبه
ما فيه سببان الفعل من وجهين قطع عما قطع
عنه الفعل وهو التنوين ويتبعه الجر والتنوين
والجر وما تكرر فيه سبب واحد فكانه اجتمع فيه
سببان فيمنع الصرف واما السبب الواحد الغير
التكرر فلا يمنع الصرف لان الاسم مع الوجد متمايل
بين الاصل وهو الصرف وبين الفرع وهو ترك
الصرف فلم يترجح بذلك بجانب الفرع فجذبه
الاصل لكونه اصلا في الاسماء الصرف واذا اجتمع
فيه اثنان يترجح جانب الفرع علي جانب الاصل
فيمنع الصرف وما وجب ذلك فيه اي الاسم
الذي وجد غير المنصرف فيه احد عشر اسما
خمسة منها لا ينصرف حالة التنكر وهي افعل
وهو يمنع الصرف حال كونه صفة في الاصل
بالحقيقة لا على التوهم وبهذا القيد احتراز
عن ما اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فانه
منصرف لعروض الوصفية وعن مثل اجدل واخيل
فانه منصرف عند سيبويه لعدم تحقيق كونها
وصف في الاصل وللمعترض ان يعترض بان يقول

ان صرف اربع انما هو لانتفاء شرط وزن
الفعل وهو عدم قبول التاء لكونه قابلا له لا
لعروض الوصفية والجواب عنه ان المراد من التاء
التي لا يقبلها وزن الفعل هو التاء التانيث و
التاء القابل لها اربع ليس بتاء التانيث بل تاء
التذكير المنصوبة لعلامه المذكر فلا يصدق
ما ذكرت فتعين انصرافه لعروض الوصفية مثال
افعل صفة نحو احمر فانه غير منصرف للصفة
ووزن الفعل وفعلان الذي يجيء مؤنثه فعلي
نحو سكران فان مؤنثه يجيء سكري وهو غير
منصرف للصفة والالف والنون واحترز بقوله
الذي يجيء مؤنثه فعلى عن فعلان الذي يجيء مؤنثه
فعلانة نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة
فانه منصرف في حالة النكرة لخروج الالف والنون
عن المضارعة لالفي التأنيث بدخول التاء عليهما
والمعدول نحو ثلاث ورباع وهما عدلا عن ثلاثة
ثلاثة واربعة اربعة فانهما غير منصرفين
في حالة التنكر للصفة والعدل وما في اخره اي
الاسم الذي جعل في اخره الف التأنيث فانه يمنع

الصرف سواء كانت مقصورة او ممدودة مثال
الممدودة حمراء وصحراء ومثال المقصورة نحو حبلى
وبشرى لان الالف التانيث فيهما قامت مقام
سببين اذ الالف كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه
حيث ما يكن في الكلام حبل وبشر ضم اليه الالف
بل هي صفة موضوعة عليه جري مجري تانيث اخر
والجمع الاقصى وتقيده بالاقصى اشارة الى ان شرط
الجمع المانع من الصرف وهو ان لا يجمع مرة اخري
جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير احترازا عن مثل
صواحبات يوسف فانه ليس بجمع التكسير بل التكسير
والمراد بالجمع الاقصى ما يكون بعد الفه حرفان
متحركان اما تحقيقا كأساور او تقديرا وهو اما
بالادغام كدواب او بالخوف كجوار او ثلثة احرف
اوسطها ساكن وذلك نحو اناعيم وهو اي الجمع
الاقصى يمنع الصرف حالة التنكير لتكرر الجمعية
وما كان علي مثالهما اي على مثال اساور واناعيم
من الجموع والجار والمجرور اعني مما بعد الفه بيان
للموصول في قوله وما كان اي الجمع الذي كان
علي مثالهما بان يكون بعد الفه حرفان او بان

بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن مثال الجمع الذي
كان على مثال اساور بان يكون بعد الفه حرفان
كمساجد ومثال الجمع الذي كان على مثال اناعيم
بان كان بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو
مصابيح فانهما غير منصرفين وان لم يكرر فيهما
الجمعية بمشابهتهما اياهما من حيث الوزن والامتناع
من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط متحركا كان
الاسم منصرفا كصياقلة وانما كان الاسم منصرفا
اذا كان الاوسط متحركا لانه ح يشبه المفرد لفظا
ومعنى اما لفظا فظاهر اذ هي مثل كراهية وطواعية
صونه وفيما مفردان تحقيقا واما معنى فلان معنى
الجمع كلي يقع على افراد كشيء كما ان مفهوم المصدر
كذلك فان كان ثاني الحرفين بعد الالف اي الف
الجمع ياء حذفتها اي الياء في حالتي الرفع والجر
ونونت الاسم واثبتها اي الياء في حالة النصب
بغير التنوين مثاله في حالة الرفع نحو جاءني جوار
ومثاله في حالة الجر نحو مررت بجوار واما
في حالة النصب تقول رأيت جواري وانما اورد
بعده فهم فاعلم لان الكلام اذا كان مشكلا ينتقل

الى التأمل فان دابهم يقولون عند عقيبه هكذا
لان فيه اشكالا اذ جوارى ينصرف في الرفع والجر
ولا ينصرف في النصب فكان هذا الموضع موضع
التأمل فلذا ولانه لو لم يقل فاعلم يكون جواريا لان
العرب يقف على النصب بالالف فيكون كصياقلة
فلما اتى بفاعلم وقف عند اخره ولم يقف على ياء
جواري اعلم ان اصل جوار في حالة الرفع عند
الاخفش جواري بالتنوين اذ الاصل في الاسماء
الصرف ومنعه لحصول اسباب عارضية فلما كانت
الضمة على الياء ثقيلة حذفت فالتقى ساكنان احدهما
التنوين والثاني الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
فاذا كانت خارجة عن مثل اقصى الجمع لكونه على وزن
سحاب وسواد وبياض وسلام وكلام فينصرف واما
في حالة الجر فالياء فيه اعلت مثل ما اعل في حالة
الرفع هذا عند الاخفش واما عند سيبويه فان اصل
جوار في حالة الرفع جاءتني جواري بغير تنوين
لانه غير منصرف عنده ثم حذفت الضمة لكونها
ثقيلة على الياء فبقيت الياء ساكنة ولما حذفوا الياء
في المفرد اذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها للاكتفاء

بالكسرة نحو والليل اذا يسر والكبير المتعال استحسنوا
حذف الياء في الجمع لكونه ثقيلا بالنسبة الي المفرد
فبقي جوار والتنوين فيه عند سيبويه عوض عن الحركة
وقيل عن الياء المحذوفة والاول اولي لان حذف
الياء لوجود التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها
لم يحذف الابعد وجوده وانما يكون الشيء بعد
ثبوت حذفه لغيره واما في حالة النصب فبالاتفاق
غير منصرف ولو قيل في حالة الجر مررت
بجواري بالفتحة لكان له وجه لكونه غير منصرف
وخفة الفتحة علي الياء وستة من احد عشر
لا ينصرف حالة التعريف الاسم وهي الاعجمي
العلم مثاله نحو ابراهيم واسمعيل فانهما غير
منصرفين للعلمية والعجمة فاذا نكرتهما بان
سميتهما اشخاصا متعددة صرفتهما لبقائهما
بلا سبب لان العلمية شرط في العجمة وان سميت
بنحو لجام او فرند رجل صرفته لان العجمة التكرية
غير مؤثرة في منع الصرف لكونهما ممتزجة بكلامهم في
دخول التنوين وحرف التعريف والاضافة
والثاني من تلك الستة التي يمنع الصرف حالة

التعريف ما

التعريف ما في اخره اي اسم يكون في اخره الف والنون
مزيدتان مثاله كعثمان وشعبان فانهما لا ينصرف
للعلمية والالف والنون المزيدتان فان نكرتهما صرفتهما
لبقائهما بلا سبب اذ العلمية شرط فيهما اذا كانا في
اسم ولسائل ان يسئل بان يقول ان المثني
المسمي به نحو بحران ينبغي ان يكون غير منصرف
معربا باعرابه للعلمية والالف والنون مع انه منصرف
ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من
الالف والنون المتلازمتان بحيث لا ينفك احديهما
عن الاخري بوجه بخلاف الالف والنون في المثني
لانهما ليست كذلك لانفكاك النون عن الالف
عند الاضافة والالف عن النون في حالة الجر والنصب
والثالث من تلك الستة المانعة الاسم من الصرف
ما فيه وزن الفعل مثاله كاحمد ويزيد ويشكر
فانهما غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل اعلم
ان وزن الفعل انما يمنع الاسم من الصرف عند
تحقق سبب اخر بشرطين احدهما عدم قبول
التاء ولهذا انصرف يعمل والثاني ان يختص بالفعل
ولهذا انصرف ودد ودد والرابع من تلك الستة

التي يمنع الاسم من الصرف حالة التعريف المعدول
مثاله كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية
والعدل وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين
لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون
كل واحد منهما اسما مستعملا لنكرة وليس شيء من
النكرة بمسمى عمرا وزفرا واما زفر في قوله يا ابي
الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة كذا قرره وليس
بمعدول فلو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذهب
في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل
في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة يمنع الصرف
كذا قال صاحب الضوء في هذا المقام والخامس من
تلك الستة التي لا ينصرف في حالة التعريف المؤنث
لفظا مثاله كطلحة وسلمة فانهما ممتنعان من
للعلمية والمؤنث لفظا واعلم ان العلمية مشروط
فيه لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلا
يكون لازما والتانيث المعتبر في هذا الباب هو
لازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة
مع تحقيق الوصف والتانيث وفي ايراد سلمى
نظر لان البحث فيما كان غير منصرف في حالة

التعريف لا

التعريف لا في التنكير وهي غير منصرفة فيهما معا كما
عرفت وقد وقع في بعض النسخ سلمة وهو نقيم
ولعل سلمى يكون تصحيفا عن الكاتب والمؤنث
او معنى مثاله كسعاد وزينب فانهما لا ينصرفان
للعلمية والتانيث معنى واعلم ان العلمية علما لم
يكن فيه مشروطة ايضا لانه لو لم يكن غير منصرف
ولهذا كان جريح في قولنا بامراة جريح منصرفا مع
ان فيه تاء التانيث معنى والصفة والسادس من
تلك الستة التي يكون غير منصرف في حالة التعريف
الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا مثالهما كمعدي كرب
وبعلبك فانهما ممتنعان من الصرف للعلمية
والتركيب فاذا انكر امر فالزوال احد السببين فان قيل
كان عليه ان يقول ان لم يتضمن الثاني معنى الحرف
ولا ان يكون الثاني صوتا ليخرج خمسة عشر وسيبويه
فان كل واحد منهما اسمان جعلا اسما واحدا فاذا
سميت به لا يكون غير منصرف لانه من المبنيات
قلنا لا حاجة الى هذين القيدين لان كلامه
فيما لا ينصرف وهو معرب وهذان مبنيان وكل
ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لبقاء بلا سبب

ان كان سبب الاخير غير العدل ووزن الفعل لان
العلمية شرط في غيرٍ فيما فاذا انتفت انتفى السبب
الاخير لانتفاء شرط وانتفاء المشروط يستلزم انتفاء
المشروط فيبقى بلا سبب وان كان السبب الاخير
العامل او وزن الفعل فاذا نكر بقي سبب واحد
العلمية ليست بشرط فيهما ليبقي بلا سبب على تقدير
انتفائهما اما بيان انها ليست بشرط في العدل
فلاستقلال العدل مع سبب اخر في منع الصرف
من غير العلمية فلو كانت شرطا فيه لم يمنع الصرف
من غيرها كثلاث فلم يصرفه للعدل والصفة واما
بيان انها ليست بشرط في وزن الفعل فلكونه
مانعا من الصرف بدونها نحو احمر فلم يصرفه لوزن
الفعل والصفة الا نحو احمر ان سميت به رجلا
هذا استثناء علمته من قوله ينصرف في النكرة ايضا عند
سيبويه ووجهه انه كان في الاول احو الغير منصرف
للوصف ووزن الفعل فلما سمي به كان الوصف
زايلا فاذا نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع
الصرف واما عند الاخفش فانه منصرف في النكرة
ووجهه ان الوصفية الاصلية قد زالت بالعلمية

وهي بالتنكير فيبقى على سبب واحد ويلزم عليه انصرف
مثل افضل منك اذا سمي به مثلا اذا نكر بعد العلمية
مع انه غير منصرف عنده وظهر من هذا ان الاستثناء
على قول سيبويه لا على القول الاخفش وكذا ما فيه الف
التأنيث مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وبشرى
وسلمى وحمراء وصحراء غير منصرف في النكرة ايضا لما مر
وكذا فعلان الذي يجيء مؤنثه فعلى كان غير منصرف
في النكرة لما مر ان عدم الانصراف في اول الاحوال
الالف والنون المزيدتين وباعتبار الصفة الاصلية
عند التنكير واذا سميت لم ينصرف ايضا للتعريف
والالف والنون فاذا نكرته زالت العلمية واعيد
الى الاصل الذى ثبت له من منع الصرف نحو سكران
وسكرى عند سيبويه واما عند الاخفش فانه منصرف
في النكرة كما انصرف احمر مما عيده واما الجمع الاقصى
نحو مساجد فانه اذا سمي به لم ينصرف لانه قد يشابه
الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له نظير في الاحاد فاذا
نكرته لم ينصرف ايضا في قول الاخفش كما ينصرف
نحو احمر في قوله بعد التنكير اذ المشابهة بالاعجمي
بمنزلة سببين وان كان الامر على قلنا يجب

ان لا ينصرف بعد التنكير على مذهب الاخفش ايضا لان التنكير
لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي
والتعريف سببا واحدا والتعريف سببا اخر يكون
انصرافه على مذهب الاخفش واجبا بعد التنكير لزوال
احد السببين بالتنكير كما في نحو احمد واما عند سيبويه
فيعود الى اصلية **والثلاثي** الساكن الاوسط اي ثلاثي
الذي سكن اوسطه يجوز فيه الصرف وتركه اي ترك
الصرف مثاله نحو هند ودعد ونوح ولوط واما جواز
ترك الصرف فلوجود السببين المانعين من الصرف
فلمقاومة سكون الاوسط احد السببين فيبقى
سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف
الا ان الانصراف اولى من تركه بدليل وقوعه
منصرفا في قوله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين
بالتنوين وقوله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا واما
ما فيه سبب ثالث كماه وجور في اسمي بلدتين
فانه لم ينصرف البتة لوجود الاسباب ولا يجوز
فيه الصرف بالمقاومة لبقاء السببين على تقديرها
وكذا الثلاثي المتحرك الاوسط نحو سقر اسم امراة
لم ينصرف البتة وان لم يتحقق فيه الاسباب والثاني

فخذام

في قوله فان حكمه للتعليل اي لان حكمه حكم الرباعي
كسعاد وزينب لتنزل حركة الاوسط منزلة حرف
الرابع والدليل على تنزلها منزلة الحرف الرابع انهم قالوا
في النسبة الى جمزى جمزي وجمزوي بالحذف في الاول والقلب
في الثاني ولم يجيزوا في مثل حبارى الا الحذف نحو حباري
ولم يقل حباروي لاجل وقوع الالف خامسة ثم انهم
جعلوا نحو جمزى وهي اسم ناقة سريعة السير بمنزلة
حبارى في عدم جواز القلب وان كان الالف رابعة
لتنزل حركة الاوسط منزلة الحرف الرابع حتى كانت
الالف وقعت خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو
سقر مجرى سعاد وزينب فلم يصرفوا ونحو حذام
من فعال التي عدلت عن فاعلة فيه مذهبان الاول
الاعراب مع منع الصرف لان فيه علمية وعدلا وتانيثا
وانا قلنا انه معدول لكونها اي حذام معدول عن حاذمة
هذا مذهب بني تميم والمذهب الاخر البناء على
الكسر تشبيها له بفعال الواقعة موقع المبني نحو نزال
كنزال في الحركات والسكنات وهو واقعة موقع المبني
هذا مذهب الحجازيين واشار الى ترجيح المذهب الثاني
بقوله وعليه اي وعلى البناء على الكسر قوله اي قول

الشاعر وهو اذا قالت حذام فصدقوها فان القول
ما قالت حذام حيث بني حذام علي الكسر مع كونها فاعلة
للفعل في موضعين وكذا بني علي الكسر فعال التي يختص
بنداء المؤنث مثالها يا لكاع ويا فساق ويا خباث تشبيها
لها بفعال التي وقعت موقع المبني فان قيل ان قوله
يختص بنداء المؤنث يقتضي ان لا يوجد في غير
النداء لكنه موجود في غيره كقول الشاعر أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ
ثم آوي الي بيت قعيدته لكاع فالجواب عنه انه
شاذ لا يعتد به وكذا مبني علي الكسر فعال التي كانت بمعنى
الفعل اي الامر مثالها نحو نزال وتراك فانهما بمعنى انزل
واترك اما بناؤها فلوقوعها موقع المبني واما البناء
علي الكسر مع ان الاصل في البناء السكون فللهرب
من اجتماع الساكنين وفعال هذه قياسية في كل
فعل ثلاثي عند سيبويه وسماعية عند غيره وكل ما لا ينصرف
اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر اما انجراره
بها عند الاضافة او دخول الالف واللام عليه علي
مذهب من يقول ان المقصود في منع الصرف منع
التنوين وامتناع الجر بالتبعية فلان الاسم اذا اضيف
او دخله الالف واللام خرج عن شبه الفعل لدخول

اذا قالت حذام فصدقوها ● فان القول ما قالت حذام
ولا تسمع مقالات الشناء ● ولا تخلص مع العجب الخزاعي
ولولا المزعجات من الليالي ● لما ترك القطا طيب المنام

ما لا ينصرف يوجد في الفعل فاعيد اليه ما منع منه
لمشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده لعدم
امكانه اعادته بالاضافة او بالالف واللام للمنافاة
وانما قال الجر ولم يقل انصرف لان الجر انه ليس خلافا
وانما هو في انصرافه قال بعضهم انه منصرف مطلقا
لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم خرج
عن مشابهة الفعل فرجع الي اصله فانصرف كذلك
وقال الاخرون انه غير منصرف مطلقا عملا بالعلتين
والحق في ذلك التفصيل وهو ان يقال ان كان احد
السببين المانعين من الصرف زائلا بالاضافة او بدخول
الالف واللام الاسم منصرفا كعمر وان لم يزل
كان غير منصرف كمساجد واحمر وسكران صفة عملا
بالعلتين تقول عند دخول الالف واللام عليه نحو
مررت بالاحمر والحمراء وعند الاضافة مررت بحمركم
ويغمانكم ولو قدم مثال الاضافة علي مثال ما دخله
عليه الالف واللام لكان احري نظرا الي اللف والنشر
مرتبا ولما فرغ عن بحث المعرب شرع في المبني
فقال المبني ضربان احدهما اللازم والثاني عارض
فاللازم اي المبني اللازم ما تضمن معنى الحرف كاين

فانه متضمن بمعنى الاستفهام والحرف الشرط اذ قولنا
اين زيد في قوة قولنا ام في السوق ام في المسجد
ام في الدار ام في غيرها وبمعنى المجازات اين تجلس
اجلس في قوة قولنا ان تجلس في الدار اجلس فيها
في الدار وان تجلس في المسجد اجلس فيه وغير ذلك
وكذا متى فانه متضمن لحرف الاستفهام والحرف
الشرط ايضا لانك اذا قلت متى القتال فكانك
قلت اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى
تخرج اخرج فمعناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان
تخرج غدا اخرج غدا وغير ذلك وكذلك كيف
الا انه متضمن بمعنى الاستفهام فقط لان معنى
قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم او المبني لازم او
ما اشبهه ذلك اي الحرف كالذي والتي ونحو ذلك
مما يشابه الحرف شبه الموصولات به في الافتقار الى
الغير فكما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المتعلق كذلك
الموصولات مفتقرة الى غيره فهو الصلة فان قلت
ان لفظة او التشكيك فلا يجوز استعمالها في التعريف الذي
هو للتوضيح قلت لفظة او ههنا للتبيين والتوزيع
يعني ان كل واحد منهما مبني لازم والقايل ان يقول

ان المبني اللازم اذا كان فيما تضمن معنى الحرف
او ما اشبهه كان كل ما تضمن معنى الحرف او ما اشبهه
لازم البناء فح اشكل بلا رجل في الدار فانه متضمن بمعنى
الحرف مع انه ليس منه وبالغايات فانها تشبه الحرف
مع انه ليس منه ايضا الجواب عنه ان قوله فللازم
ما تضمن معنى الحرف او ما اشبهه قضية مهملة
موجبة وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا يستلزم
الموجبة الكلية ولئن سلمنا انه قضية لكن لا نسلم
ان عكسها ايضا كلية فلا اشكال والمبني العارض محصور
بالاستقراء في خمسة اشياء احدها المضاف الى ياء
المتكلم مثاله نحو غلامي فانه مبني بناء عارضا
اذ الغلام قبل اضافته الى الياء كان معربا وعند
الاضافة اليها صار مبنيا عارضا لتنزله وسط الكلمة
لحصول شدة الامتزاج والاتحاد لان المضاف لا بد له من
مضاف اليه والياء صالح لان يقع مضافا اليه لكونه
ضميرا مجرورا ولا بد لهما من سبق شيء قبله
بالضرورة والاسم صالح للسبق فنكسب بهذا
الاتحاد انه منزلة منزلة كلمة واحدة فح يكون
المضاف الى ياء المتكلم مبنيا لامتناع وقوع الاعراب

في وسط الكلمة فان قيل ح يلزم ان يكون وغلامك
وغلامه مبنيا بعين ماذكرتم مع انه ليس مبني
فالجواب عنه ان الياء حرف ضعيف والكاف والهاء
حرفان قويان فلا يلزم من ثبوت الجزئية لما فيه
ضعيف ثبوتها لما فيه قوة فلما لم يثبت في غلامك وغلامه
الجزئية للضميرين والاصل في الاسماء الاعراب بقي
المضاف اليهما علي اعرابه ليجري علي سنن الاصل
واما بناء المضاف الي ياء المتكلم علي الكسر فلانه لوكانت
مبنيا علي الفتح لزم انقلاب الفا في حالة النصب والا
يلزم خروج الياء عن المدة وعلي الضم لزم انقلابها
واوا في حالة الرفع والا يلزم خروجها عن المدة
انقلاب ياء المتكلم من حال الي حال وخروجها
عن المدة خلاف الاصل والثاني من المبني العارض
المنادي المفرد المعرفة نحو يا زيد فانه مبني بناء
عارضا لمشابهته كاف الخطاب من حيث الافراد
والتعريف واما بناؤه علي الحركة فلتوافق الحركة التي
هي عارضة اذ الاصل في البناء علي السكون للفرق بين
البناء اللازم والعارض واما علي الضم فليكون حركة
البناء مخالفة لحركة الاعرابية وهي الفتحة والكسرة

في نحو يا عبد الله ويا الزيد واحترز بالمفرد عن
المنادي المضاف والمشابه له نحو في يا عبد الله وخيرا
من زيد ويا طالعا جبلا لانهما ليسا بمبنيين لعدم
المشابهة لكاف الخطاب من حيث الافراد وبالمعرفة
عن المنادي المفرد النكرة كقول الاعمي يا رجلا خذ
بيدي لانه غير مبني لعدم المشابهة الكاف الخطاب
من حيث التعريف والثالث من المبني العارض
النكرة المفردة هي مع لا التي لنفي الجنس مثاله نحو
لا رجل في الدار وانما بني ذلك لتضمنه حرف الجنس
اذ قولنا لا رجل في الدار سائل مبني علي سوال فقال هل
من رجل في الدار فيكون اصل الجواب لا من رجل
في الدار فحذفت من هربا من التكرار واعتمادا
علي العلم به واما بناؤه علي الحركة فلما مر واما علي الفتح
فلمناسبة عملها لان عملها النصب لكونها محمولة
علي إن ولا فرق بين الفتح والنصب من جهة
اللفظ واحترز بالنكرة عن المعرفة فانها ليست
بمبنية لانها ليست باسم جنس وعملها مخصوص به
وبالمفرد عن المضافة نحو لا غلام رجل في الدار
والمشبهة بها فانهما غير مبنيين وان دخل لا المذكورة

عليها لان البناء بناء التركيب نكره تركيب اكثر
من كلمتين والرابع من المبني العارض المركب
والمراد بالمركب ههنا ما هو مركب من اسمين
ثانيهما متضمن الحرف واولهما غير مضارع بالمثنى
المضاف في سقوط النون بدليل اورد بمثل بقوله
نحو خمسة عشر انما بني الجزء الاول منه لكونه بمنزلة
الجزء الاول من الكلمة الواحدة والثاني لكونه متضمنا
للواو لان اصل قولك خمسة عشر خمسة وعشرة
وعدل عن اثباته للتخفيف وانما بني الجزان معا
على الفتح اما الاول فلان الثاني منه مشابهة بناء
التانيث من حيث الزيادة فكما ان ما قبل تاء
التانيث يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون ما قبل المشابهة
واما الثاني فللمناسبة وقولنا من اسمين احتراز
عن مثل سيبويه فانه بني الجزء الاول منه لا
الثاني على احد المذهبين قولنا ثانيهما متضمن للحرف
احتراز عن نحو بعلبك فانه مركب من اسمين
والجزء الاول منه مبني لا الثاني على احد المذهب
لعدم تضمن الثاني معنى الحرف وقولنا واولهما
غير مضارع بالمثنى في سقط النون احتراز عن اثني

عشر

عشر فانه مركب من اسمين ثانيهما متضمن
بمعنى الحرف والجزء الاول منه معرب والثاني مبني
لمضارعته بالمثنى المضاف في سقط النون للاضافة
لئلا يلزم اجتماع النقيضين والخامس من المبني
العارض ما حذف اي اسم حذف منه المضاف اليه
وبني ذلك لكونه مشابها للحرف من حيث الاحتياج
الى الغير واما بناؤه على الحركة فلتمامه واما على الضم
فلجبر المحذوف منه باقوى الحركات وهو الضم او ليكون
حركة البناء مخالفة لحركة الاعرابية وهي الفتحة
والكسرة نحو رايت قبل ذلك او من قبل ذلك هذا
على تقدير ان يكون المحذوف منه منويا اما اذا لم يكن
منويا فيكون معربا كقول الشاعر فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وهواي ما حذف
من المضاف اليه قبل وبعد وفوق وتحت بالرفع
قاطبة وكذا باقي الجهات الست وهو امام وخلف
ويمين ويسار وتقول عند عدم حذف المضاف اليه
جئتك من قبل زيد بالجر ثم تترك الاضافة وهي
منصوبة بقوله تترك وفاعله ضمير المخاطب وتنويرها
اي تلك الاضافة الضمير البارز منصوب المحل على

المفعولية لتنوي فاعله ضمير المخاطب ايضا فتقول
اذا حذف منه المضاف اليه جئتك من قبل ويسمى
هذه اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات
الست غايات بالجر لان نصب جمع المؤنث بالالف
والتاء مجمول على الجر كما مر في صدر الكتاب والتسمية
بالغايات على معنى ان غاية المضاف اي اتمام المضاف
وبالمضاف اليه فلما انقطع اى المضاف اليه عنهن
اي عن قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست
صرن اي من قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات
الست حدودا ينتهى الكلام عندها اي عند تلك
الحدود ولما فرغ من المبني اللازم والعارض من
الاسماء شرع في المبني اللازم والعارض من الافعال
فقال المبنى اللازم من الافعال الماضى والامر بغير
اللام والكلام فى بنائهما قد سبق واحتراز بغير
اللام عن الامر باللام فانه معرب بجزم اجماعا
والمبني العارض من الافعال المضارع لا مطلقا
بل اذا اتصل به اي بالمضارع جماعة النساء غايبة
كانت او مخاطبة او اذا اتصل به نون التاكيد مخففة
كانت او مثقلة قوله هل يفعلن وهل تفعلن

ضمير النون

بالياء

بالياء والتاء مثال للمضارع الذى اتصل به النون
ضمير جماعة النساء غايبة كانت او مخاطبة وقوله
هل يفعلن وهل تفعلن بالتشديد والتخفيف مثال
المضارع الذى اتصل به نون التاكيد مطلق وانما كان
بناؤه عند اتصالهما عارضا لانه معرب بدونها بسبب
المشابهة كما مر واما بناؤه عند اتصال النون المذكورة
فلانه يوجب سكون ما قبله بيان للجزئية مما اتصل به
فتعذر الاعراب اذ الاعراب لا يقع في وسط الكلمة فان
قيل لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا فالجواب عنه
ان الاعراب التقديري انما يكون في المعربات والاصل
في الافعال المضارعة البناء ووجه اخر في بنائه عند
اتصال النون به وهو الاشعار بان الاصل في
الافعال المضارعة البناء كما في مثلية اي واية بالعكس
واما بناؤه عند اتصال نون التاكيد به مطلقا فلانه
اذ ذاك اشبه بنحو بعلبك وبني على الفتح للخفة كما
في تركيب بني هو ووجه اخر في بنائه عند اتصال
نون التاكيد به وهو انه لو اعرب فاما ان يعرب
ما قبل النون او نفس النون ولا سبيل الى شيء
منهما اما الاول فلامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة

واما الثاني فلكراهتهم جري الاعراب على ما اشبه
التنوين وهو النون **واما الحروف** فلا يكون بناؤها
اى الحروف الالازم وانما كان بناؤها لازما لانه
لا حظ لها اي للحروف في الاعراب فاعلم ان هذه الكلمات
يجر الكلمات لما مر في قوله ويسمى عاملا منها اي
من الكلمات ما يعمل ويعمل فيه الاول بصيغة المعلوم
والثاني بصيغة المجهول مثاله كعامة الاسماء المتمكنة
نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمضاف
والاسم التام فانها يعمل ويعمل فيها نحو لقيت زيدا ضاربا
غلامه ومضروبا غلامه فضاربا معمولان للقيت هما
وعاملان في الغلام ونحو مررت برجل حسن وجهه
ورايت غلام زيد وحصل لي عشرون درهما وكل من
هذه الثلثة ايضا عامل ومعمول والفعل المضارع يجر
يجر الفعل على انه معطوف على قوله كعامة الاسماء
نحو لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل زيد
واحترز بالمضارع من الماضي لانه لا يعمل فيه منها
اى من تلك الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه المثبت
بطريق المعلوم والنفي بطريق المجهول مثال هذا
القسم كالحروف العاملة في الاسماء والافعال

نحو من

نحو من زيد وان تضرب اضرب فان من وان عامل
على زيد وتضرب وهو غير معمولين لشيء والفعل
الماضي يجر الفعل لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة
نحو ضرب زيد فان ضرب عامل في زيد ولا يعمل فيه واحترز
بالماضي من المضارع فانه يعمل ويعمل فيه كما مر من قبل
هذا والامر بغير اللام يجر الامر ايضا نحو اضرب زيدا
فان اضرب يعمل في زيدا ولا يعمل فيه واحترز بغير اللام
عن الامر باللام فانه معرب يعمل ويعمل فيه والاسماء
المتضمنة بمعنى ان يجر والاسماء نحو اين تجلس اجلس
ومتى تخرج اخرج فانهما يعمل ولا يعمل فيه اقول قوله
غير اي فانه معرب اي الا ايا استثناء من قوله والاسماء
المتضمنة بمعنى الحرف اى الاسماء المتضمنة بمعنى ان يعمل
ولا يعمل فيها الا ايا فانه يعمل ويعمل فيه كقوله تعالى
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى، فان ايا جازمة
لتدعوا وما زائدة وتدعوا ناصبة ايا ولم يلزم الدور
لاختلاف عملهما وقد قيل ان قوله غير اي استثناء
من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان يجزم المضارع
وقد تبينت قوله لتضمن معنى الحرف الا ايا فانه
لم يبنى وان تضمن معنى الحرف اما للايذان بان الاصل

في الاسماء الاعراب كما انهم يبنون المضارع اذا اتصل به
نون جماعة النساء مطلقا نحو يفعلن نون التاكيد
كذلك للايذان بان الاصل في الفعل المضارع البناء
واما الحمل على نظيرها او نقيضها وهما جزء وكل معربان
ومنها اى من تلك الكلمات ما لا يعمل ولا يعمل فيه
الاول على صفة المعلوم والثاني على صفة المجهول مثال
هذه القسم كغير العوامل من الحروف مثل حروف
العطف والاستفهام والمضمرات ونحوها كالاسماء
والاشارات اعلم ان قوله والمضمرات معطوف على
على غير العوامل لا على الحروف يعرف بالتامل ومنها
ما لا يعمل ويعمل فيه وتداهل المصنف رحمه هذا القسم
وظن انه غير واقع متوهما بانه لا يتصور معمول فيه
الادات يكون عاملا اذ المعمول فيه اما الفعل
المضارع فلا ريب في ان كل مضارع عامل واما الاسم
المتمكن فانه يعمل اما الجر واما النصب نحو رطل
زيت وعشرون درهما الا انه واقع طرا وقاطبة
والعامل عندهم اي عند النحاة ما اوجب كون اخر
الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب لفظا او تقديرا
ومفعول اوجب قوله كون فاعله ضمير الموصول والجار

والمجرور

والمجرور فيه اعني على وجه متعلق بقوله كون اعلم
ان العامل غير المقتضي للاعراب لان المقتضي له ما به
يصير الكلمة قابلة له وتثبت لها صلاحية لقبوله اي
اعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل
ما اوجب الاعراب كنصر في نصر زيد فانه نصر هو
واجب لكون اخر زيد على هذه الحركة وانما قال
ما اوجب ولم يقل لفظ واجب ليعلم العامل المعنوي
والعامل عندهم ضربان الاول لفظي والثاني معنوي
فاللفظي اي العامل اللفظي ضربان الاول قياسي
وهو اي العامل اللفظي القياسي ما صح ان يقال فيه
كل ما كان كذا فانه يعمل كذا مثاله كقولنا غلام زيد
لما رايت اثر الاول في الثاني وقد عرفت علته اي
علة تاثيره في الثاني قست عليه اي غلام زيد
دار عمرو وثوب بكر وفي بعض النسخ وعرفت علته
اي علته والاول اولى والثاني لان الضمير يرجع الى المضاف
دون المضاف اليه غالبا والثاني سماعي وهو اي العامل
اللفظي السماعي ما صح ان يقال فيه ان هذا يعمل
كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تتجاوزه على مثاله
كقولنا ان الباء تجر ولفظ لن تنصب ولفظ لم تجزم

واما العامل المعنوي فنذكره في موضعه انشاء الله تعالى
لما فرغ من باب الاول شرع في الباب الثاني فقال

الباب الثاني في بيان العوامل اللفظية القياسية

واشار الى وجه تقديم هذا الباب على الثالث بقوله
قدمنا القياسية لاطرادها اى القياسية ولا شبهة
في استحقاق المطرد التقديم على غير المطرد لكون المطرد
بمشابهة الكلي وغير المطرد بمشابهة الجزئي اما بيان
الاول فهو ان المطرد عبارة عما لا يكون مخصوصا
بشيء دون شيء والكلي ما لا يمنع نفس تصوره عن
وقوع الشركة فيه كالحيوان فان نفس تصوره
لا يمنع عن وقوع الشركة فيه فيكون المطرد بمشابهة
الكلي لان كلا منهما لا يختص بمادة دون مادة واما
بيان الثاني فهو ان غير المطرد عبارة عما يكون مخصوصا
بشيء دون شيء والجزئي ما يمنع نفس تصوره
عن وقوع الشركة كزيد فان نفس تصوره يمنع
عن وقوع الشركة فيكون غير المطرد بمشابهة الجزئي
لان كلا منهما يختص بشيء دون شيء اذا تحقق
هذا فاعلم ان الكلي مقدم على الجزئي لكونه جزء
الجزئي غالبا والجزء مقدم على الكل فاذا كان الكلي

[illegible]

مقدما

مقدما على الجزئي فيكون ما هو بمشابهة الكلي
مقدما على ما هو بمشابهة الجزئي وبقوله ولان الفعل
منها اي من القياسية وهو اى الفعل الاصل في العمل
لانه اقوى الانواع لكونه اشد طلبا للاسم لانه ما من فعل
الا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف ولكونه اكثر
فائدة لدلالته على الزمان والحدث وضعا بخلافهما
وجملتها اي جملة القياسية سبعة الاول الفعل
على الاطلاق اي متعديا كان او لازما والثاني
اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع
الصفة المشبهة والخامس المصدر والسادس
الاسم المضاف والسابع الاسم التام وضبطه ان

وهو وجه الاختصار

يجب خفضه [illegible]

يقال ان العامل لا يخلو من ان يكون عاملا بالاصالة
او لا الاول الفعل واما الثاني فلا يخلو من ان يكون
مشتقا منه او لا الاول المصدر وان كان الثاني
فلا يخلو اما ان يقع عليه الفعل اولى فان كان الاول
فهو اسم المفعول وان كان الثاني فلا يخلو من ان
يجرى على فعله اولى والاول اسم الفاعل واما الثاني
فلا يخلو من ان يرفع الابهام او ان يقع مضافا
اولى وان كان الاول فهو الاسم التام وان كان

فهو الاسم المضاف وان كان الثالث فهو
الصفة المشبهة اما الاول اي الفعل فانه يعمل
الرفع والنصب في الاسماء نحو ضرب زيد عمرا
وضرب يعمل الرفع في زيد والنصب في عمرو هذا اشارة
الى حصر عمل الفعل في الرفع والنصب وذلك لانه
لا يستدعي سوى الفاعل والمفعول وما اشبههما
فيلزم ان لا يعمل الا الرفع والنصب واما المفعول
في نحو مررت بزيد فعامل الجر فيه هو الباء
لا الفعل لان هذا الفعل لا يتعدى الى المفعول
الا بحرف الجر فالعامل في مثل هذا هو الحرف
لانه جزء الفعل بدليل ان مررت والباء معا
يفيدان معنى جاوزت فوجب ان يعمل كما
عمل الفعل لاسيما وقد اختص بالاسماء واما ان
يعمل الرفع او النصب لا جائز ان يعمل الرفع لعدم
جواز ارتفاع ما ليس بفاعل ولا ملحق به ولا ان يعمل
النصب لانه يلزم عدم الفرق بين المتعدي بالحرف
وبين المتعدي بدونه فلم يبق الا الجر فعمل الجر اذ الاسم
بعده مشابه بالمضاف اليه من حيث الاتصال
بما قبله ولا يطلق ان العمل للفعل لانه اذا ثبت ان

هذا

هذا الحرف عامل وقد ولي الاسم فبالحري ان يعمل
الحرف ولا يعمل الفعل الذي قبله اذ العاملان اذا تزاحما
على معمول واحد فالعمل للآخر منهما اجود لانه اقرب
الى المعمول واعمال الاقرب احق واما الرفع فعام
اي يعمل جميع الافعال متعديا كان او لازما الرفع
لان كل فعل متعديا كان او لازما يرفع اسما واحدا
بانه اي الاسم الواحد فاعله اي فاعل الفعل
اذا اسند الفعل اليه اي الى ذلك الاسم الواحد
حال كون ذلك الفعل مقدما عليه اي على ذلك
الاسم الواحد نحو فعل زيد وانما قال اسند ولم
يقل اخبر ليعم الانشائيات قوله مقدما عليه
احتراز عن المبتداء نحو زيد يضرب فان يضرب قد
اسند الى زيد وهو ليس بفاعل بل هو مبتداء
قال شهاب الدين في شرح المزينة قلت الاكتفاء
بقوله اذا اسند اليه اوجه من غير احتياج
الى ذكر قوله ما عليه لان الفعل لم يسند الى
المبتداء بل يسند الى ضميره ويمكن ان يجاب عنه
بان يقال لا نسلم ان الفعل لا يسند الى المبتداء
لانه وان كان مسندا الى ضميره لكنه مع الضمير

مسند الى المبتداء وبهذا الاعتبار يكون المبتداء
مسندا اليه لان الخاص يستلزم العام كلامه وانما
كان الفاعل واحدا لان نسبة الفعل اليه اي فاعل
على وجه الاسناد وهو لا يختلف فليس لك
ان يسند الفعل الى فاعل اخر بخلاف المفعول
فان نسبة الفعل اليه ليست على وجه الاسناد
بل على وجه التعلق وهو يختلف ويجيء له خمسة
مفاعيل قال صاحب الاقليد الفاعل واحد لان
قولك ضرب زيد صدر الضرب عن زيد وعن حرف
جر وحرف الجر لا يدخل الا على المفرد وما يدخل
عليه ههنا هو الفاعل فيكون الفاعل واحدا بالضرورة
والى هذا اشارة بقوله اسما واحدا واما وجه تقديم
الفعل على الفاعل فهو ان الفعل علة له اذ لا يمكن ان
يكون الفاعل موجودا بدونه فالعلة متقدم على
المعلول فان لم يكن الفاعل مظهرا فمضمر وذلك
المضمر اما بارز كالتاء في فعلت بالحركات الثلثة
واما مستكن كالمنوي في افعل ثم ان الفعل
منقسم على ضربين احدهما متعد وهو اي الفعل
المتعدي ما ينصب المفعول به بغير واسطة الحرف

والثاني

والثاني لازم وهو اي الفعل اللازم ما يختص بالفاعل
ولا يتجاوز عنه لغيره كذهبت وقمت وقعدت
فان الذهاب والقيام والقعود مما يختص بالفاعل
ولا يتجاوز عنه بغيره واما الفعل المتعدي فانه
منقسم على ثلثة اضرب احدها متعد الى مفعول
واحد فقط كنصرت زيدا فان نصرت يتعدى
الى مفعول واحد فقط وهو زيدا وثانيها متعد
الى مفعولين والمفعولان لا يخلو اما ان يكون ثانيهما
غير الاول مثاله كاعطيت زيدا درهما فان ثاني
المفعولين وهو درهم غير المفعول الاول وهو
زيدا ويجوز ههنا الاقتصار على احدهما فتقول اعطيت
زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر
من اعطيته هذا عبارة صاحب الضوء وانما قال
في الاول ما وفي الثاني من لدقيقة يفهمها من له
ادنى بصيرة ويجوز ايضا ان تسكت عنهما معا نحو
فلان يعطي ويمنع وذلك للمبالغة او يكون ثانيهما
عين الاول مثاله كحسبت زيدا عالما فان المفعول
الثاني فيه وهو عالما عين المفعول الاول وهو
زيد ولا يجوز الاقتصار ههنا على احد المفعولين

فلبس لك ان يقول حسبت وان تقول حسب قائما
لاحسبت زيدا قائما او تقول حسبت قائما لئلا يلزم
خلاف الوضع لان وضع الوضع على ان يعرف الشيء
بصيغة ولكن حذف المفعولين في هذا القسم
جائز ايضا ومن ذلك قولهم من يسمع يخل
وثالثها متعد الى ثلثة مفعولين بكسر اللام مثاله
كما علمت زيدا عمرا فاضلا وقد يقام المفعول مقام
الفاعل اذا بني له اي لذلك المفعول الفعل فيرفع
ذلك المفعول الذي اقيم مقام الفاعل باسناده
اي باسناد الفعل اليه اي الى ذلك المفعول مثاله
كقولك ضرب زيد واعطى زيد درهما اعلم ان
علامة بناء الفعل للمفعول ضم اوله وما يليه ايضا
ان كان ماضي في اوله تاء نحو تفعل وتفاعل وتفعلل
وان اردت بناءها للمفعول قلت تُفُعّل وتُفُوعل
وتُفُعلل بضم التاء والفاء معا وانما لم يقتصروا
على ضم الاول بل يحتاجون الى ضم ما يليه ايضا
اذ لو اقتصروا عليه فقالوا تُعلم وتجاهل بفتح ما يلي
التاء لالتبس بصيغة مضارع علم مشددا او ضم
الحرف الثالث ان كان ماضي في اوله همزة وصل

مع ضم الهمزة والتاء ولم يقتصروا الوصل هو استخرج
فاذا بنيته للمفعول قلت استخرج بضم الهمزة
والتاء ولم يقتصروا على ضم الهمزة لانهم لو اقتصروا
على ضمها فقالوا استخرج بضم الهمزة وفتح التاء
لالتبس بالامر عند الوقف في حالة الدرج نحو قولك
الا استخرج وان لم يكن في اوله هذا ولا ذلك فالعلامة
ضم الاول وكسر ما قبل الاخر ولم يقتصروا على ضم
الاول ولا كسر ما قبل الاخير اما الاول فلانهم
لو اقتصروا عليه لالتبس الماضي في باب الافعال
بنفس المتكلم المجهول للمضارع واما الثاني فلانهم
لو اقتصروا على كسر ما قبل الاخير لم يعلم ان مثل علم
مبني للفاعل او للمفعول ويجوز اسناده اي اسناد
الفعل الى المفعول الثاني نحو اعطي درهم زيدا الا انه
الاسناد الى الاول اولى لانه بمنزلة الفاعل اذ الاول
عاط اي اخذ الدرهم الا في باب حسبت هذا
استثناء من قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثاني
اي ويجوز الفعل الى الثاني الا في باب حسبت فان
اسناد حسبت الى المفعول الثاني غير جائز لان الثاني
هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه لزم

ان يكون مخبرا عنه خلافا لابن الانباري فانه
جاز الاسناد الى المفعول الثاني في باب حسبت
اي امن من انعكاس المعنى فاجاز في ظننت
زيدا قائما ظن قائم زيدا لانه لا ريب في كون
المظنون هو القيام فيهما ولم يجوز فظننت زيدا
اخاك ظن اخوك زيد لانعكاس المعنى فظهر مما قلنا
ان الاستثناء على قول غير ابن الانباري **ومنصوب**
الفعل منقسم على ضربين الاولى **خاص** والثاني **عام**
فالخاص اي المنصوب الفعل الخاص ثلثة احدها
المفعول به وانما كان المفعول به من المنصوبات الخاصة
ببعض الافعال لانه اي المفعول به انما يكون اي
المفعول به للمتعدي اي للفعل المتعدي كما ذكرنا
من قبل ان المتعدي ما ينصب المفعول به وهو
اي المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع
التعلق لا الامر الحسي اذ لو اريد ذلك يخرج بعض
المفاعل نحو علمت زيدا واردته وكلمته ونحو ذلك
فان الافعال فيها ليست بواقعة على زيد حسا ولقائل
ان يقول ان تعريف المفعول به غير مانع اذ تدخل
فيه ما ليس منه نحو زيد في قولك زيد ضربته فان الضرب

وقع عليه انه ليس بمفعول به والجواب عنه ان يقول
لا تسلم ان الضرب وقع عليه اصطلاحا بل وقع على
ضميره وهو مفعول به فلا يكون زيد في مثل ما سبق
مفعولا و ثانيها **التميز** وانما كان **التميز من المنصوبات**
الخاصة ببعض الافعال لانه اي التميز انما يكون اي
ما يكون الا **للمبهم** فلا يجيء الا لما وجد فيه الابهام
مثاله نحو طاب زيد نفسا وتصبب الفرس عرقا وكذا في
التنزيل واشتعل الراس شيبا واعلم ان التميز باب
مغير عن الاصل اذ الاصل في طاب زيد نفسا وتصبب
الفرس عرقا واشتعل الراس شيبا طابت نفس
زيد وتصبب عرق الفرس واشتعل شيب راسي
فازيل عنه للمبالغة والتوكيد اما المبالغة فلان ذكر
شيء مجملا ثم ذكره مفصلا اوقع في النفس من ان
يذكره مفصلا واما التوكيد فلانه بمنزلة تكرار
الشيء مرتين للاجمال والتفصيل وثالثها **الخبر المنصوب**
وهو ايضا من المنصوب الخاصة ببعض الافعال
لانه اي الخبر المنصوب **انما يكون** اي ما يكون الا
في افعال معدودة على سبع وهي **كان** وصار
واصبح واضحى وامسى وظل وبات وما زال وما برح

وما فتئ، وما انفك، وما دام، وليس، فان قيل
كيف جعل الخبر معمول العوامل اللفظية القياسية
والحال ان العامل سماعي لان عامل الافعال الناقصة
وهي سماعية والجواب عنه انه جعل الخبر المنصوب
من معمول الفعل الناصب مطلقا الا من معمل الفعل
القياسي حتى يرد ما ذكرت والعام اي منصوب
الفعل العام محصور في خمسة الاول المصدر
والثاني المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع
المفعول معه والخامس الحال، اما الاول اي المصدر
فكل فعل متعديا او لازما ينصب مصدره سواء كان
ذلك المصدر مبهما او محدودا او معرفة او نكرة والمراد
من المبهم ما لا يدل اكثر مما دل عليه الفعل ومن
المحدود ما يدل علي اكثر مما دل عليه الفعل مثال
المبهم نحو ضربته ضربا ومثال المحدود نحو ضربته ضربة
فضربة يدل علي ما دل الفعل عليه وهو الضرب
وعلي اكثر وهو النوع ومثال المعرفة نحو ضربته الضرب
الذي تعلم انما لم يذكر المثال للمصدر النكرة اكتفاء
بمثال المصدر المبهم وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى
المصدر ايضا اي كما ينصب الفعل المصدر مثاله نحو

ضربة

نحو ضربته سوطا فان ضربته ينصب سوطا وهو ليس
بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب
سد به مسده والدليل علي انه ليس بمصدر انه يثنى
ويجمع ولو كان مصدرا لما ثنى وجمع ولما ثنى وجمع
علمنا انه ليس بمصدر والمفعول فيه وانما يعرف
المفعول فيه لما في لفظ المفعول فيه من الدلالة
علي التعرف لان الالف واللام اذا دخلا علي الاسم
المفعول والفاعل يكون بمعنى الذي فعل فيه فعل
واما قوله وهو ظرفا الزمان والمكان فليس بتعريف
وانما هو تعداد نوعيه يعني المفعول فيه علي ضربين
فهو ظرف الزمان وظرف مكان لانه اذا كان
بحيث يفهم من صيغة الفعل فهو الاول وان لم
يكن كذلك فهو الثاني فان قلت كيف جعل المبتدأ
مفردا وخبره مثنى في قوله وهو ظرفا الزمان والمكان
مع ان مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب
عنه ان هو عائد الي الموصول وهو الالف واللام ويجوز
الاخبار عنه بالمفرد والمثنى والمجموع كقولك الذي
بيتي متاع وما في ملكي الفان والماخوذ منه ثلثة
غلمان وانما يسمى المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال

تقديره ظرفان سقط النون للاضافة

تشبيها بالاواني التي يحل فيها الاشياء والكوفيون
يسمونه محلا لحلول الافعال في افراده فالزمان كله
اي مبهما كان او محدودا ينتصب بالظرف اي ينصب
على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا
لان الفعل يدل على الزمان بصيغته كما يدل على المصدر
بمادته وكما ينتصب جميع ضروب المصدر كذلك
ينتصب جميع ضروب ظروف الزمان المبهم من
الزمان كالحين والوقت والمحدود من الزمان
كاليوم والليل والشهر والحول تقول في الزمان المبهم
سرت حينا ويوما وفي الزمان المحدود خرجت
يوم الجمعة واما المكان المبهم فانه ينتصب بالفعل
فحسب كالجهات الست وهي فوق وتحت ويمين
وشمال وقدام وخلف لكونه مشابها للزمان من حيث
التبديل والتغير والاستغراق الابهامي ان هذا الظرف لا
يتصور على وجه واحد اذ الفوق يصير تحتا واليمين شمالا
كما ان الزمان يصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا قلت
جلست خلف زيد كان هذا اللفظ مشتملا ومستغرقا
بجميع ما يقابل ظهره الى الانقطاع الارض كما ان لفظ
الوقت مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله

العالم الى وقت حديثك وكذلك لفظ تقوم مستغرق
لكل زمان من المستقبل الى فناء العالم وعند وهو ايضا
من المكان المبهم وينتصب بالظرف ووسط الدار بالسكون
وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم مبهم لداخل
الدايرة وينتصب بالظرف واحترز بالسكون من الوسط
بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه اسم لمعنى ما
بين طرف الشيء ومن هذا علم الفرق بينهما واما المحدود
من المكان فلا بد له من لفظ في تقول في المكان
المبهم صليت امام المسجد وخلفه وفوقه وتحته ويمينه
وشماله وعنده ووسطه بالنصب كافة ولا يقال
في المكان المحدود صليت المسجد بالنصب ولا يقال
ايضا صليت وسط الدار بالتحريك وانما يقال فيه
صليت في المسجد او في وسطه وكان قائلا قال ما يقول
في نحو دخلت الدار ينصب الدار من غير في مع انه
من المكان المحدود واجاب بقوله واما دخلت الدار
فتوسع اي حذفوا حرف الجر واوصلوا الفعل اليه ونصبوا
نصب المفعول به اتساعا وقال الجرمي انه فعل متعد
نصبه ما بعده وهو مرفوع اي متفق بان المصدر
اذا كان على وزن فعول فالغالب انه يجيء لازما



اي كما لا يقال صليت المسجد كذلك لا يقال صليت وسط المسجد

نصبوا النحاة الدار كنصب المفعول

اي لاجل الاتباع

اي دخلت في قول المصنف دخلت الدار

اي مستفوض

وبان مقابله خرجت ونظيره غزرت وهما لازمان
(اي مقابل دخلت، اي خرجت غزت)
بالاتفاق والمفعول له وانما كان من المنصوبات
وعرّفه بقوله هو اي المفعول له علة الاقدام على الفعل
نحو ضربته تأديباله فان تأديبا له علة الاقدام على
الفعل وهو الضرب وانما قال علة الاقدام ولم يقل غرض
الاقدام ليدخل فيه قعدت عن الحرب جبنا وقد شرطوا
في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل
المعلل ومقارناله في الوجود وانما كان منصوبا عند
تحقق هذه الشروط المذكورة نحو ضربته تأديباله
لكونه مشابها للمصدر الذي من لفظ الفعل من حيث
ان الفعل يتضمن كل واحد منهما وان كلا منهما فعل
الفاعل والمتقدم ومقارناله في الوجود فان فقد شرط
من هذه الشروط المذكورة فاللام لازم لخروجه عن
كونه في ضمن الفعل اما اذا فقد كونه مصدرا فلانه
لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه
نحو جئتك للسمن واما اذا فقد كونه فعلا الفاعل
فعل المعلل بان كان فعلا لغير من له الفعل الاول
فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك
نحو جئتك لاكرامك الزائد واما اذا فقد كونه مقارنا له

في

في الوجود فكذلك لان الفعل الواقع امس غير
متصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم نحو جئتك
اليوم لمخاصمتك زيد امس وفي قوله خرجت مخافة
الشر اشعارا بان المفعول له كما ينصب الفعل المتعدي
ينصبه اللازم وبان المفعول له لا يلزم ان يكون غرضا
للفعل المذكور بل كونه عذرا له كاف سواء كان غرضا
او لا والا يلزم ان لا يكون خرجت مخافة الشر
مفعولا له لان المخافة لا يكون غرضا من الخروج وبان
المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج
والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع
وقولنا هو المنصوب احتراز عن نحو كل رجل وضيعته
وقولنا بعد الواو التي بمعنى مع احتراز عما ذكر بعد
مع نحو جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو
اشتريت الدار بالاتها وتقديره من المنصوبات
العامة انما يستقيم على راي الاخفش لا على راي
سيبويه لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه
مقصور على السماع وانما عمل فيه فعل اللازم لتقويته
بالواو فيتعدى اليه كما يتعدى بالهمزة وغيرها الا ان
الواو لا تعمل لكونها في الاصل من حروف العطف وهي
(من حروف الجر)

لا تعمل وقال الاخفش انها تعمل كما تعمل مع مثال
المفعول معه نحو استوي الماء والخشبة والخشبة
ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء ووقت
زيادتها ونحو جاء البرد والطيالسة ويذكر المفعول
معه بعد واو الذي يكون بمعني مع **والخامس**
من المنصوبات العامة الحال وانما عدة من المنصوبات
العامة لان الفعل لا يمكن وجوده الا فيها حالة فيكون
كل فعل دالة عليها فيتعدى الافعال كلها اليها كما تعدى
الى الظروف والمصادر لدلالتها عليهما اعلم ان الحال
مشتقة من حال الشيء اذا تغير وتحول وانما سميت
الحال حالا لعدم ثبوتها وهي اي الحال بيان هيئة
الفاعل اي بيان لهيئة المفعول نحو جاءني زيد راكبا
وضربت زيدا مجردا عن ثيابه واما الجملة في
قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان اللازم
الفاعل واحترز بالهيئة عن التميز لانه لا تبنى الهيئة
بل الذات وباضافتها الى الفاعل او المفعول عن النعت
فانه يبين هيئة الذات مطلقا اي من غير تقييد
بفاعلية كقولك جاءني رجل عالم والعالم فيه لا يدل
الا علي هيئة ذات وانما استفيد كونه فاعل من

انما قال بكونه بيانه

جاء لا من قولك عالم بخلاف الحال فانها موضوعة
للدلالة علي هيئة الفاعل والمفعول ليعم المفعول
المطلق ايضا نحو ضربت زيدا الضرب شديدا والمفعول
نحو ما شانك وزيدا متكلمين والمراد بالفاعل ان يكون
فاعلا لفظا او معنى ليدخل فيه نحو زيد في الدار قايما
والمفعول كذلك ليدخل فيه نحو هذا زيد قايما ومنه
قوله تعالى هذا بعلي شيخا وهي اي الحال جواب كيف
اي جواب لكيف كما ان المفعول له جواب لم مثال
نحو جاءني زيد راكبا فان راكبا جواب كيف بمعنى
اذا قلت كيف جاءني زيد قلت راكبا وكذا جالسا
في قولنا رايت زيدا جالسا جواب كيف بمعنى اذا سئل
عنك بكيف رايته فقلت جالسا وحقها اي حق الحال
ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون
معرفة وانما وجب ان يكون الحال نكرة لعدم
الاحتياج الي التعريف لان المعنى منها تقييد الحديث
المنسوب الي الفاعل او المفعول وهذا المعنى يحصل
من النكرة اولانها جواب كيف وكيف انما يجاب
في السوال بنكرة نحو كيف زيد فقال صالح فيكون
نكرة اولانها حكم والحكم ينبغي ان يكون نكرة ليفيد

المخاطب وانما يقع بعض من خبر المبتداء معرفة
لمعان وهى منتفية ههنا وان يكون ذو الحال معرفة
لانه محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان
يكون معرفة فان اردت الحال عن النكرة فقدمها
اي الحال عليها اى على النكرة وفيه نظر لانها لا يتقدم
عليها مطلقا وانما يتقدم ان لو لم تكن موصوفة او
مفيدة فايدة المعرفة او مصدرة بالاستفهام او منفصلا
بينهما وبين ذي الحال النكرة بالانقضاء للنفى وان
كانت موصوفة لا يتقدم علي ذي الحال النكرة نحو جاني
رجل من بنى تميم فارسا وكذا ان كانت مفيدة
فايدة المعرفة لا يتقدم عليه نحو قول الشاعر لا يركنن
احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغي لحمام وايضا لا يتقدم
عليه ان كانت مصدرة بالاستفهام نحو هل اتيك
رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن الاتيان مقيدا
بالركوب لا عن الاتيان المجرد وان كانت منفصلة
بينهما وبينه بالانقضاء للنفى لا يتقدم عليه ايضا
نحو ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها
يتقدم عليه نحو جاني راكبا رجل وانما يجب
تقديمها علي ذي الحال النكرة في غيرها لانها لو تاخرت

لا التبس

لا التبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم تقدمت في حالة الرفع والجر وان لم
يلتبس بالصفة لو تاخرت طردا للباب وعليه
اي علي تقديم الحال علي ذي الحال النكرة قوله اي قول الشاعر
هو لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم
والاستشهاد به وانما يستقيم علي قول من يقدر في الظرف
فعلا لا على قول من يقدر فيه اسم الفاعل لان لعزة
ظرف مجازى فلو قدرت فيه حصل كان طلل فاعلا
وموحشا حالا منه والعامل فيهما واحد ولو قدرت
فيه حاصل كان حاصل اسم فاعل غير معتمد علي احد
الوجوه الستة التى هى المبتداء وذو الحال والموصول
وحرف النفى والهمزة وهو لا يعمل بدون الاعتماد
فحينئذ يكون طلل مبتداء وخبره لعزة وموحشا
حالا ليس فيه تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه وكلاهما
منافيها ومن ومن جملة اسم الفاعل وهو
كل اسم مشتق من مصدر الفعل لذات من فعل
اي مشتق لذات من هو فاعل الجملة ويجري علي يفعل
الذي هو من فعله وانما قلنا من مصدر الفعل
ولم يقل من الفعل كما قالوا بعض النحاة لانه ليس

مشتق منه بل من المصدر فان قيل اي شيء يمنع
من اشتقاقه من الفعل والجواب عنه ان المانع
انه لو كان مشتقا منه لوجب زيادته عليه لما
ثبت زيادة المشتق منه وهو انقص منه لعدم
دلالته علي الزمان من حيث هو ولا يقال ان المراد
من الفعل ههنا اللغوي لا الاصطلاحي حتى يلزم
ما ذكرت لانا نقول ح يلزم استعمال اللفظ المشترك
في التعريف واستعماله فيه ليس بجيد وانما
لم يقل بمعنى الحدوث كما قال ابن الحاجب
لانه ليس بلازم لان من اسماء الفاعلين ما ليس
بمعنى الحدوث نحو واجب ودايم وغيرهما مما
ليس بمعناه قوله كل اسم جنس شامل للمقصود
وغير المقصود وللفاعل الذى اسند اليه الفعل
فبقوله اشتق احترازعنه لان ذلك الفاعل
ليس بمشتق ولكن دخل فيه اسم المفعول فانه
ايضا اسم مشتق فلما قال لذات من فعل خرج
لانه لا لذات من فعل بل لذات من وقع عليه
الفعل ودخل فيه الصفة وبقوله ويجري على يفعل
من فعله خرجت لانها وان كانت مشتقة لذات

من

من فعل الا انها ليست بجارية عليه وتفسير
الجريان بقوله اي يوازيه والضمير المستكن راجع
الى اسم الفاعل والبارز راجع الى الفعل من فعله
اى يوازي اسم الفاعل ليفعل من فعله في الحركات
والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقع
بعد شيء صفة او خبرا او حالا فلهذا احتاج الي
تفسيره فان قيل ان قوله في الحركات والسكنات
يقتضي ان يكون في اسم الفاعل ثلث سواكن
مع انه ليس كذلك قلت ان الالف واللام اذا
دخل علي الجمع فيتناول علي الواحد ايضا فانه اي اسم
الفاعل يعمل عمل ما يجرى اسم الفاعل عليه لا مطلقا
بل اذا اريد به اي اسم الفاعل الحال والاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل علي الاسم
في الاعراب الذي هو مستحقة في الاصل دخل الاسم
على الفعل في العمل الذى هو مستحقة في الاصل نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا فيرفع ضارب
وينصب ضارب كما ان يضرب يرفع وينصب
كذلك اى كاسم الفاعل ونحو زيد قايم غلامه يرفع
قايم فقط اي لا ينصب كيقوم زيد يرفع فقط ولما

فانه

اذا كان اسم الفاعل بمعني الماضي فلا يعمل بل يكون
مضافا الي ما بعده ابدا فلا يقال زيد ضارب غلامه
عمروا امس بل ضارب عمرو مسنة لان الافعال دخلت
علي الاسماء في الاعراب والاسماء دخلت علي الافعال
في العمل فلما لم يأخذ الماضي من الاسم اعراب ولم يعطي
علي الاسم اذا كان بمعناه عمله واعلم اذا اشترط
عمله ايضا الاعتماد علي احد الوجوه التي قد مرت
ولا يقال قايم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين
وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه لو كان
مصغرا او موصوفا فلا يعمل فلا يقال زيد ضويرب
عمرا وله لا ضارب ظرفية عمروا ومن الجملة القياسية
اسم المفعول وهو كل اسم اشتق من مصدر
الفعل لذات من وقع عليه الفعل قوله كل اسم
جنس شامل له الاسم الذي كان مفعولا للفعل
والاسم الفاعل واحترز عن الاول بقوله اشتق
(اي اسم المفعول)
وعن الثاني بقوله لذات من وقع عليه الفعل
وهو اي اسم المفعول يعمل عمل بفعل الذي هو من
فعله نحو زيد مكرم اصحابه برفع اصحابه كما
تقول زيد يكرم اصحابه برفعها وكذا في التنزيل

ذلك

ذلك يوم مجموع له الناس اي يوم يجمع له الناس
قال صاحب المقاليد فان قيل لم لم يقل زيد مكرم
صاحبه مع انه اخصر من اصحابه ولم عمل مجموع
عمل يجمع من غير موازنة بينهما الزيادة واو مجموع
فالجواب عن الاول فلاظهار عمل اسم المفعول اذ لو
قال صاحبه لكان لقايل ان يقول من الجايز ان يرفع
الصاحب بالابتداء ومكرم بالخبرية فلا ينتقض دليل
قاطع علي ارتفاعه باسم المفعول فلما قال اصحابه
تعين ارتفاعه باسم المفعول اذ لو كان مبتداء
مقدما عليه خبره لوجب ان يقول مكرمون لان
الخبر عن الجمع يكون جمعا واما الثاني فالواو في مجموع
ناشية عن اشباع ضمة مفعل الجاري علي يفعل
اذ لو كانت عن علامة اسم المفعول ينبغي لاطراد
مجيئها في كل باب لاطراد مجيء الميم ولم يجيء في غير
الثلاثيات المجردة وانما اشبعوا ضمة مفعل الثلاثي بلزوم
وقوع ما ليس بواقع وهو مفعل بفاء ساكنة بين
مفتوح ومضموم لانهم رفضوه كلامهم واعلم ان اسم
المفعول بمنزلة اسم الفاعل في الشرط الذي ذكره
المصنف وقد ذكرنا وجملة القياسية **الصفة المشبهة**

وهي ما لا يجري على يفعل الذي من فعلها في الحركات
والسكنات مثالها نحو زيد كريم وحسن فانهما
ليسا بجارين على يكرم ويحسن في الحركات والسكنات
وشبهت اي الصفة المشبهة باسم الفاعل انها
اي الصفة المشبهة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
كاسم الفاعل ولذا اي ولاجل المشابهة باسم
الفاعل يعمل اي الصفة المشبهة عمل فعلها تقول
زيد كريم اباؤه وشريف حسبه وحسن وجهه
برفع اباؤه وحسبه ووجهه كما تقول كرم اباؤه
وشرف حسبه وحسن وجهه برفعها جميعا والكلام
في كريم اباؤه كالكلام في مكرم اصحابه فان قيل
انتم قلتم انها يعمل لمشابهتها باسم الفاعل
واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل فيلزم
مزية الفرع على الاصل والجواب عنه ان يقال
انها دالة على معنى وجد واحد في الماضي لكن ذلك
المعنى لا ينقطع بل يوجد في زمان الاخبار فيتحقق
الدلالة على المعنى الحال ووجود ذلك المعنى قبل زمان
الاخبار غير قادح في كون المعنى الموجود في زمان
الاخبار للحال الا ترى انك تقول زيد يعلم فنون

من

من العلم وانت تريد الحال وهو مستقيم مع ان
علمه قد كان موجودا في زمان الاخبار وقبل زمان
الاخبار ايضا وعلى هذا المنوال قولك زيد قايم غلامه
الآن وقد قام قبل زمان الاخبار بزمان الا انه امتد
حتى قارن هذا الزمان كذا اجاب صاحب المقاليد
عن هذا السؤال فان قيل لم لم يقل كما يقول يحسن
اباؤه كما تقول زيد يكرم اصحابه اجيب بان مشابهة
الصفة المشبهة بالمضارع بعيد لانها لا توازيه في
الحركات والسكنات ومن جملة القياسية ايضا المصدر
هو الاسم الذي اشتق منه اي من ذلك الاسم
الفعل وصدر الفعل عنه اي من ذلك الاسم وانما سمي
المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه وهو في اللغة
موضع يصدر الابل عنه فيكون الفعل فرعا عليه اي
على المصدر هذا مذهب البصريين واما الكوفيين
فانما سمي به مصدرا لكونه مصدورا عن الفعل كما
قالوا مشرب عذب ومركب فارة اي مشروب
ومركوب وهو مذهب ان مفهوم المصدر واحد
لدلالته على الحدث فقط ومفهوم الفعل متعدد
لدلالته على الحدث والزمان معا ولا ريب في ان

الواحد قبل المتعدد واصل له وان للمصدر مثالا
واحدا وللفعل امثلة كثيرة كما ان الذهب ضرب
واحد يتخذ منه الاشياء المختلفة وان المصدر اسم
يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل في الافادة بخلاف
الفعل فانه لا يستقل بنفسه ولا يستغني عن الاسم
في الافادة وما هو مستقل ومستغن اصل وان المصدر
لو كان مشتقا من الفعل لدل على اكثر مما دل عليه
الفعل لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو
انقص منه لعدم دلالته على الزمان المعين واما وجه
مذهب الكوفيين فهو ان المصدر باعلال الفعل
وجودا وعدما ولو لم يكن فرعا عليه اي على فعله
لما كان تابعا له في الاعلال فلما كان تابعا له فيه علمنا
انه فرع والفعل وان المصدر يكون تاكيدا للفعل
نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة ضربت ضربت والمؤكد
فرع المؤكد وللبصريين ان يجيبوا عنه من تمسك
الكوفيين اما على الاول فلان اعلال الفعل وجودا
او عدما لا يدل على الاصالة مطلقا بل دل على الاصالة
في التصريف ولا كلام فيه واما قولهم انما سمي المصدر
مصدرا لكونه مصدورا عن الفعل كما قالوا مشرب

عذب

عذب ومركب فاره لانه من قولهم جرى النهر وسال
الميزاب وهو اي المصدر يعمل عمل فعله وعمله وعمل
فعله ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان منونا نحو
عجبت من ضرب زيد عمروا فان المصدر المنون
وهو الضرب يعمل الرفع في زيد والنصب في عمروا
وانما قال كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمروا
لان الفعل المصدري بان بمنزلة المصدر في كونه
فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء نحو اعجبني
ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغني خبر ان
يخرج زيد وان يخرج خبر له فلما كان بمنزلة المصدر
في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا
بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه
فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما تقول زيدا ان ضربت
كذا قال صاحب الضوء وانما قدم المنون على
المصدر المضاف اذ المشابهة في المنون اتم لانه
نكرة لفظا ومعنى بخلاف المضاف فانه غير
مشابه في اللفظ بصورة الظاهر كالمضاف الجميع
الا انه له ايضا يعمل عمل فعله لكونه الاضافة في
تقدير الانفصال بدليل انك تقول اعجبني ضرب زيد عمرو

حالا اي رفع عمرو مبني على تقدير اعجبني ضرب وعمرو حالا
او بنصب اخرى على تقدير اعجبني ضرب زيد او عمرا
حالا و قد يضاف المصدر الى الفاعل ويترك المفعول
حال كونه منصوبا مثال المصدر الذي اضيف الى
الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من دق
القصار الثوب ويضاف الى المفعول ويترك الفاعل
حال كونه مرفوعا مثاله نحو عجبت من ضرب
اللص الجلاد وقد يترك ذكر احدهما اي ذكر الفاعل
او المفعول كما كان ذكر الفاعل متروكا في قوله تعالى وهو
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فان اطعام مصدر
منون ويتيما منصوب به و فاعل محذوف تقديره
اطعام احدكم وانما حذف للعلم به فان قيل لم
حذف ولم لم يضمر اجيب بان المصدر اسم جنس
ولا و لاحد من اسماء والاجناس يحتمل الضمير وانما
جاز خلوه عن الفاعل مع انه غير جائز في الفعل
لان الفعل مسند اليه فاحتيج اليه ليتم الجملة فلو
خلا عنه يلزم خلاف الوضع بخلاف المصدر فانه اسم
ولا يلزم ان يكون مسندا الى شيء فلو خلا عن الفاعل
لم يلزم خلاف الوضع فيجوز ان لا يذكره فان قيل

الم غلبت الروم في ادنى الارض
وهم من بعد غلبهم (فارس) سيغلبون (فارس)

يرد على هذا اسم الفاعل لانه اسم ايضا مع انه
لابد له من الفاعل اجيب بانه واقع في المعنى موقع
الفعل المبني للفاعل فقولنا زيد ضارب بمعنى زيد
يضرب بخلاف المصدر فانه غير واقع موقعه بدليل
امتناع قولنا زيد ضرب في موقع زيد يضرب فاذا لابد
لاسم الفاعل عن فاعل كما لابد للفعل المبني للفاعل منه
واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون
فانه متوجه على اختلاف القرائتين فان قرئ غُلبت
بضم الغين وسيغلبون بفتح الياء فالمصدر فان قرائه
غلبت الروم بفتح الغين وسيغلبون بضم الياء
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك او
مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل متروك فانه
قرئ غلبت الروم بفتح الغين وسيغلبون بضم
الياء فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك
ومن جملة القياسية الاسم المضاف وهو كل
اسم اضيف الى اسم اخر فان للاسم الاول يجر
الاسم الثاني الا ان الاسم غير اصل في العمل اذ العمل
انما يكون للفعل والحرف فعمله الجر لثبوت معنى الحرف
في الكلام الذي يقوى به على العمل كذا قال الغرابادي

في شرح الذينة فان قلت اذا كان متضمنا بمعنى
الحرف على رأي والمضاف اليه على رأي فلم لم يبن
اذ كل متضمن بمعنى الحرف فهو مبني قلت لا نسلم
[اي على مذهب، اي على مذهب اخرى]
تضمنه الحرف على اختلاف الرأيين اذ ليس بمعنى
من المتضمن الا كون معنى الاسم مشتملا على معنى
الحرف كما ان واين وكيف ومتى وغير ذلك
معانيها مشتملة على معنى حرف الاستفهام بمعنى
ان حرف الاستفهام داخل في معانيها بالوضع وما
نحن بصدده ليس كذلك بل معنى الحرف وسيلة
لنسبة المضاف الى المضاف اليه والوسيلة امر خارج
عن الطرفين ويسمى الجار ويسمى المجرور
مضافا اليه والاضافة منقسمة على ضربين
الاول معنوية اي مفيدة معنى اي من حيث
المعنى في المضاف تعريفا ان كان المضاف اليه
معرفة نحو غلام زيد بان غلام قد كان شايعا
قبل الاضافة في امته غير مختص بواحد بعينه
فالاضافة الى زيد تعرف فصار لواحد بعينه او مبني
معنى مضافا تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة
نحو غلام رجل لانك اذا قلت غلام كان شايعا

من

من غلمان الرجال والنساء فاذا قلت غلام رجل
خصصته الاضافة وزال عنه بعض الشيوع
ولم يتعرف اذ المضاف اليه ليس بمعرفة حتى يكتسب
منه التعريف وهي اي الاضافة المعنوية في الغالب
بمعنى اللام او بمعنى من فالاول اذا لم يكن المضاف
اليه من جنس المضاف بمعنى انه لا يجوز حمله
على المضاف ولا ظرفه نحو غلام زيد فان زيدا
ليس من جنس المضاف لعدم حمله عليه ولا
ظرفه لعدم الحلول فيه والثاني اذا كان المضاف
اليه من جنس المضاف بمعنى انه يجوز حمله
على المضاف نحو خاتم فضة فان المضاف اليه
وهو فضة من جنس المضاف فلو خاتم يجوز حمله
عليه وانما قال في الغالب احترازا عن الاضافة
المعنوية التي يكون بمعنى في وذلك اذا كان
المضاف اليه ظرف المضاف نحو قتيل الطف
[اي قتيل في الطف، اسم موضع]
والثاني لفظية وهي اي الاضافة اللفظية
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله واضافة الصفة
الى فاعلها والمصنف اورد ههنا الصنعة البديعية
وهي اللف والنشر مرتبا ذكرا والاضافة اسم

الفاعل ثم اضافة المشبهة فاورد مثال الاول
نحو ضارب زيد فان ضارب اسم الفاعل المضاف
الى المفعوله قبل الاضافة وهو زيد ومثال الثاني
بقوله وحسن الوجه فان حسن صفة مشبهة
مضاف الى فاعلها قبل الاضافة وهو الوجه والاضافة
تعاقب التنوين وكذا تعاقب نون التثنية
والجمع لانها للوصل والتنوين للفصل والجمع
بينهما كالجمع بين النقيضين واما نون التثنية
والجمع فانهما كالتنوين ولابد في الاضافة
المعنوية التي وضعها للتعريف والتخصيص
من تجريد المضاف من حرف التعريف
لانه لو لم تجرد منه لكان معرفة واذا كان
معرفة كان مستغنيا عن الاضافة المعنوية
للتعريف او للتخصيص لان تعريف المعرف محال
وللمعترض ان يقول ان هذا مسلم في الاضافة
الى المعرفة لا الى النكرة والجواب ان الاضافة
الى النكرة يفيد التخصيص وهو بمنزلة التعريف
بدليل انهم جوزوا وقوع النكرة المخصصة مبتداء
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك

مع

مع ان حق المبتداء ان يكون معرفة فعلم ان النكرة
المخصصة بمنزلة التعريف فتاخذ حكم المعرفة وانما قال
في المعنوية احترازا من اللفظية فان المضاف قد لا
يتجرد من حرف التعريف نحو الحسن الوجه واعلم
ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ
وذلك التخفيف اما بحذف الضمير او بحذف التنوين
ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع و
لهذا تقول في الاضافة اللفظية الحسن الوجه
بحذف الضمير اذ التقدير الحسن وجهه فان قيل
ان الكتابة وان سقطت فقد عوض عنها منها اللام اجيب
بان اللام لتخفيف لا لوازي الكناية بثقلها وتقول
فيها الضاربا زيد بحذف نون الجمع التثنية وتقول فيها
الضاربو زيد بحذف نون الجمع واما قولهم الضارب الرجل
فانه جاز مع عدم افادة التخفيف لانه شبه بالحسن
الوجه من حيث ان الاول صفة كالحسن والثاني
اسم جنس محل للام التعريف كالوجه ولاجل ان

الاضافة لا يفيد الا تخفيفًا في اللفظ لا يجوز
الضارب زيد لعدم التخفيف فيه ومن جملة
القياسية **الاسم التام** هو الاسم الذي ينصب
وانما نصب لانه اي الاسم التام تم بالتنوين
فاستغنى عن الاضافة لما فيه من التنوين
وهو فيقتضي اي الاسم التام التميز لابهامه اي
لابهام الاسم التام فنصبه وانما وجب ان يكون
الاسم التام عاملا في التميز النصب تشبيهها
بالمفعول الابري ان قولك راقود خلا شبه
قولك هو ضارب زيدا ومنوان سمنا وقفيزان
برا شبه ضاربان عمروا وعشرون درهما شبه
ضاربون عمروا وملؤه عسلا شبه ضرب زيد عمروا
واتمامه اي تمام الاسم التام باحدى اربعة
اشياء الاول بالتنوين اما لفظا نحو ما في السماء
قدر راحة سحابا فانه قد تم بالتنوين لفظا
ويحتمل البقاء اللازم والظباء والسحاب فبقولك
سحابا تعين المراد واما تقديرا نحو زيد اكبر منك
علما فان اكبر اسم تم بالتنوين تقديرا لا لفظا
لان عدم الانصراف منع دخولها فيه والثاني

بنون

بنون التثنية نحو منوان سمنا وقفيزان برا
لانهما اند تما بنون التثنية ويحتملان الاجناس
الموزونات والمكيلات فلما قيل سمنا وبرا تعين
ماهو المقصود والثالث بنون الجمع نحو عشرون
درهما فانه يحتملا الاجناس المعدودات فبقولك
درهما تبين ماهو المراد اقول في عبارته تساهل
والصواب ان يقول وبنون شبه نون الجمع و
الرابع بالاضافة نحو لي ملؤه عسلا ومثله رجلا فانهما
تدتما بالاضافة ويحتملان الاشياء فلما قيل
عسلا ورجلا زال عن كليهما الابهام اعلم ان
الاسماء التام على نوعين زايل ولازم فالاول
هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في
راقود خلا راقود خل ومنوان سمن واما الثاني
فهو التام بنون شبه نون الجمع وبالاضافة لانك
لا تقول في عشرون درهما وفي ملؤه عسلا عشر
ودرهم وملء عسل اما الاول فلانه لو اضيف
فلا يخ اما ان اضيف مع النون او بدونه لا سبيل
على شيء منهما اما الاول فلكونه مشابها بنون
الجمع وهو يسقط عند الاضافة واما الثاني

سمنا منوا م

فلانه موضوع مع الواو والنون وليس بجمع
علي حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك
لجاز اطلاقه علي ثلثين لكنه لم يجز اذا كان
موضوعًا معهما فيمتنع ان يوجد بدون النون
واما الثاني لامتناع اضافة الشيء من تبعه
فاذا تحقق هذا فاعلم ان المص قد خبط خبط
عشواء في تمثيل الاسم التام بالتنوين لفظا
بقوله ما في السماء قدر راحة سحابًا لان الاسم
الذي فيه التنوين وهو راحة لا يصلح ان يكون
عاملا لان شرط الاسم التام كونه مقتضيا للتميز
لابهامه وهو ههنا مقصود وانما الابهام في قوله
قدر مضاف الي راحة لان المقصود بالتميز القدر
لا الراحة نفسها ولو اورد المص في التمثيل موضع
ذلك المثال قولنا راقود خلا لكان احسن وقول
من قال ان سحابا قد نصب ههنا بثبوت
التنوين والاضافة عجيب خبطا من خبط
المص لانه يؤدي الى اعمال شيئين في معمول
واحد ويقال الثلاثة الاول مقادير اي ابهام
كما هو تام بالتنوين ونون التثنية والجمع

وهي

وهي المساحة والكيل والوزن والعدد لانك
اذا قلت منوان سمنا فقد قدرت ما عندك
من السمن بالمنوين ويقال للاخير اي لما هو تام
بالاضافة مقياس لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا
فقد قست ما عندك من العسل علي هذا الاناء
والتميز هو رفع الابهام اي رفع الابهام عن المفرد
والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل الجملة وهذا ظاهر
عن من له ادني في لب مثال التميز الرافع عن المفرد
هذا اي كالمثال الذي ذكره قبيل هذا الاسم التام
باحد اربعة اشياء او رفع الابهام عن الجملة
مثاله نحو طاب زيد نفسا فان الابهام ههنا
في الجملة اي في الاسناد الطيب الي زيد لا في
الطيب على الانفراد ولا في زيد وحده وقد سبق
بحث الذي يرفع الابهام عن الجملة في خبر
المنصوب لما فرغ عن بيان الباب الثاني شرع
في بيان الباب الثالث الباب الثالث في
العوامل اللفظية القياسية وهي اي العوامل
اللفظية ثلثة اصناف احدها حروف وثانيها
افعال وثالثها اسماء وانما قدم الحروف علي

الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل
فيها العدم وجود الاطراد فيها بخلاف الافعال
والاسماء واخر الاسماء عن الافعال لان الاسماء
لا يعمل الا المشابهة الافعال كاسم الفاعل وغيره
او الحروف كاسماء الجازمة نحو من وما ولهذا اخرها
عنها قيل فيه نظر لانه منقوض نحو غلام زيد اذ الغلام
عامل في زيد مع عدم مشابهة الافعال والحروف
وفي النظر نظر اذ المضاف انما يعمل في المضاف
اليه بواسطة معنى الحروف فيقوى بذلك على العمل
وهذا نوع من المشابهة وجملتها اي جملة العوامل
اللفظية السماعية احد وتسعون عاملا على ما ذكره
الامام المحقق والحروف انواع الاول ما يعمل في
الاسم والثاني ما يعمل في الفعل وانما قدم الحروف
العاملة في الاسم على الحروف العاملة في الفعل
لكثرة الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسم نوعان
احدهما عامل في المفرد وثانيهما عامل في الجملة
وما يعمل في المفرد نوعان جار وناصب اي في
خبر الجملة وقدم من الحروف العاملة في
الاسماء ما هو العامل عمل واحد على ما هو

نحو ما تصنع اصنع ع

العامل

العامل عملين واحد الجار على الناصب كما ان الجار عامل بلا ريب
ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان
الناصب هو هذا او الفعل كقولهم استوى الماء
والخشبة واما الحروف الجارة فسبعة عشر الاول
من وهو موضوعة لاربعة معان لابتداء الغاية
وهو اما في المكان مثاله خرجت من البصرة
الى الكوفة واما في الزمان مثاله كقوله تعالى من اول
يوم ويعرف الابتداء بما يصلح له الانتهاء وللتبعيض
وكونها من للتبعيض في مثل اخذت من الماء ويعرف كونها
التبعيض بان يصلح ان يقام في موضعها وضع
بعض وللبيان وذلك في عشرة من الدراهم
اذ العشرة قد يكون من الدراهم والدنانير فتبين
ما هو المراد وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان لان الرجس قد يكون في الاوثان
وغيرها فلما قيل من الاوثان تبين ما هو المراد
ويعرف كونها للتبيين باستقامة المعنى عند اقامة
الذي مقامها مثلا لو قلت في موضع من الذي اعني
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان يستقيم المعنى
وللزيادة نحو ما جاءني من احد هذا في المرفوع واما

كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان

في المنصوب نحو قولك ما رايت من احد الا ان
دخولها في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها
في حال الزيادة على المرفوع اذ حرف الجر موضوع بمعنى
المفعولية حيث يوصل الافعال الي الاسماء فيكون الزيادة
تابعا الى الاصل ويعرف كونها زيادة بانه لو اسقطت
لبقي الكلام علي اصل معناه واشرنا بقولنا ان فوات
ما يفيد الزيادة من التاكيد وغيره غير قادح
في كونه زايدا له عند اسقاطه وانما مثل نحو ما جائني
من احد دون ما جائني من رجل لان من ههنا
ليست زيادة محضة حيث افادة الاستغراق
بخلاف ما جائني من احد فان من ههنا زايدة
محضة زيد التوكيد بمعنى النفي اذ لا فرق في المعنى
بين ما جاءني من احد وبين ما جاءني احد لافادتهما
معا معنى الاستغراق لان احد اذا قرن به حرف
النفي وهو منكر يفيد الاستغراق بالضرورة ولهذا
لا تقول ما جاءني احد بل اثنان وتقول ما جاءني رجل
بل اثنان واعلم ان من لا يزاد عند سبويه ومن
تابعه واكثر البصريين الا في المنفي او في ما هو
معنى النفي نحو هل من خالق غير الله ويزاد في

حال اي المنصوب ج

غير

غيره عند الاخفش والكوفيين واحتج سبويه
علي صحة مذهبه بالاستقراء او بان من لاستغراق
الجنس وهو لا يكون الا في المنفي واما الاخفش
والكوفيين فانهما احتجا بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وجه الاحتجاج به ان المراد به يغفر لكم
ذنوبكم ولا يمكن ان يكون من هنا للتبعيض
لمجيء الاية اخرى وهي قوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا فلم فانه يحمل على الزيادة لـ[illegible]
[illegible] التناقض وكلام الله مصون عنه واجاب
سبويه عن هذا بان تاويل الاية يغفر لكم بعض ذنوبكم
فمن هنا للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب لان هذه الاية خطاب لامة
محمد وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب
لامة نوح فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة
محمد غفران جميع ذنوب امة نوح مع انه
غير باق علي عمومه بدليل قوله ان الله لا يغفر
ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك واعلم
ان من يجيء لمعان اخرى الاول البدل
كقوله تعالى وجعلنا منكم ملائكة اي بدلكم

اي مجموعها

قوله يغفر الذنوب جميعا

وللتعليل كقوله تعالى وحين تضعون ثيابكم
من الظهيرة اي لاجل الظهيرة وقوله تعالى مما خطيئاتهم
اغرقوا اي لاجل خطيئاتهم والثانية الى وهي
وضعت لانتهاء الغاية اما في المكان نحو سرت
من البصرة الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله
تعالى واتموا الصيام الى الليل وظهر من هذا انها
معادلة لمن وقد ياتي بمعنى مع هو نحو قوله تعالى
من انصاري الى الله اي مع الله والثالثة حتى
وهي في معناها اي معنى الى الا ان مجرورها اي
مجرور حتى به اما شيء ينتهي به المذكور قبلها اي
قبل حتى به اي بذلك الشيء مثاله نحو اكلت
السمكة حتى رأسها او شيء ينتهي المذكور قبلها
عنده اي عند ذلك الشيء مثاله نحو نمت البارحة
حتى الصباح فالرأس ينتهي به السمكة والصباح
عنده ينتهي الليلة به اي برأس من ثمة
لو قلت نمت الليلة حتى نصفها او ثلثها لم يجز ولو قلت
ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها يجوز لان
ذلك ليس بمشروط في الى واعلم ان حتى يجيء
لمعنيين اخرين احدهما ان يكون عاطفة

نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالنصب والثاني ان
يكون مبتداء اما بعده الكلام وح يدخل على الاسم
والفعل نحو ذهب القوم وحتى عمرو ذاهب وحتى
ذهب عمرو في الدار وكذا اكلت السمكة حتى رأسها
بالرفع وح يكون الرأس مبتداء وخبره محذوف
وهو مأكول وحقها اي حق حتى ان يدخل
ما بعدها اي ما بعد حتى فيما قبلها اي ما قبلها
حتى اكلت السمكة حتى رأسها فان ما بعد حتى وهو
الرأس داخل فيما قبلها وهو الاكل وكلمة الى تدخل
على المظهر نحو الى زيد والمضمر اليه والره وحتى لا يدخل
الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه والرابعة في وهي
موضوعة للظرف وظرف الشيء ما يحيط ذلك
ويمكن فيه اما تحقيقا نحو المال في الكيس واما تقديرا
نحو نظرت في الكتاب وقد يجيء بمعنى على نحو قوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
وللتعليل نحو قوله تعالى لمسكم فيما افضتم اي لاجل
افضتم والخامس الباء وهي وضعت للالصاق
مثاله نحو به داء اي التصق به داء وخالطه داء
فان قلت ما تقول في مررت بزيد فان الباء

لا يمكن ان يفيد الالصاق وهو ظاهر واجاب
بقوله واما مررت بزيد فتوسع اي وارد على
الاتساع والمجاز والمعنى ألصق مروري بموضع
يقرب منه الزيد ومنه اي من الالصاق اقسمت
بالله ايصالها الفعل الى المقسم به وبحذف الفعل
منها سماكثيرا نحو بالله لافعلن والسادس الواو
اي واو القسم وهو بدل منها اي من الباء في نحو
والله لافعلن وانما ابدلت الواو منها لتقاربهما
في المخرج لانهما شفويتان وفي المعنى لان معنى
الجمع والالصاق متقاربان والسابعة في تالله
اي تاء القسم وهو بدل من الواو نحو تالله
لاكيدن وابدلت من الواو لثبوت المناسبة
بينهما في المخرج كما مر في صدر الكتاب فالباء لاصالتها
اي لكون الباء اصلا يدخل على المظهر نحو اقسمت
بالله وعلى المضمر نحو به لاعبدنه واما الواو فاشبهها
لا يدخل الا المظهر ليحط درجة الفرع عن درجة
والله والرحمن
الاصل واما التاء لا يدخل الا على المظهر واحد
تالله
هو اسم الله تعالى وذلك حطا لدرجة الفرع
عن درجة الاصل واما ترب الكعبة فشاذ ويكون

الباء

الباء للتعدية في مثل ذهبت به اذ المعنى اذهبت
وانما عدها للتعدية على الانفراد مع انها في بعض
الوجوه قد افادت معنى التعدية لانها في مثل
ذهبت به لا يفيد شيئا سوى التعدية وفي بعض
الوجوه تفيد معناها ومعنى اخر من الالصاق
او الاستعانة والمصاحبة وقد يكون الاستعانة
في نحو كتبت بالقلم اي بالاستعانة القلم وقد
يكون للمصاحبة في نحو دخلت عليه بثياب
السفر اي مع ثياب السفر قال صاحب
الضوء والفرق بين الباء وبين مع ان مع
لاسباب المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد يكون
زائدة اما في المرفوع نحو قوله تعالى وكفى بالله شهيدا
واما المنصوب نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة على احد التاويلين الا ان زيادتها
في المنصوب اقدم الى المرفوع كما مر في من للظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في والثامن اللام
وهي موضوعة للملك والاختصاص نحو المال
لزيد والاختصاص اعم من التمليك فكل
ملك دون الملك فلهذا اختصه بالذكر والتمثيل

نحو جئتك للسمن اي بمجيء معلوم بالسمن ولذلك
لما صدر المجيء عني وللزيادة نحو قوله تع ردفكم
وبمعنى عن بعد القول نحو قوله تع وقال الذين
كفروا للذين امنوا اي عن الذين امنوا او معنى
الى كقوله تع اسير لغروب الشمس الى غروبها
وبمعنى على نحو قوله فان استاتم فعلها وبمعنى واو
القسم في اسم الله تع في موضع التعجب نحو قوله
تع الله ما يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به
الظيان والاس اي والله ما يبقى والتاسع رب
والمذهب الصحيح انها اسم لا حرف لكم وهي في الاصل
العارية للتقليل وانما قلنا في الامر العام لانها قد يكون
للتكثير في المدح كقوله الا رب يوم لك منهن صالح
ولا سيما يوم بدارة جلجل وهذه الحرف من الحروف
بخلاف ما باقي من حروف الجارة ومن حيث
ان له صدر الكلام اذ التقليل اخ النفي لا يرى انهم
يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل لان
الا انما يجيء الاستثناء اذا كان النفي مقدما فلو
لم يكن التقليل بمعناه لم يكن ما بعد الا مثبتا
بل منفيا وللنفي صدر الكلام لان النفي انما يدخل

يقول ذلك الذي
بمعنى ما رجل

علي

على الجمل لتغيير معناها فيلزم ان يكون ذكره مقدما لكونه
اهم وعلى المنوال اختصاص للاستفهام وللشرط
وبالصدر ومن حيث انها تختص بالنكرة ظاهرة
كانت تلك النكرة او مضمرة واعلم ان المص اورد
اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا النكرة الظاهرة
ثم النكرة المضمرة فاورد مثال الاول بقوله
نحو رب رجل لقيته ومثل الثاني بقوله وربه
رجل والضمير في ربه رجل انكرة ما اريد به شيء
معين مثل زيد وعمرو بل اريد شيء ما ومن ثمة فيره
بالنكرة كما ترى ولو كان الضمير هنا معينا كما في مثله
رجلا لجاز ان يوضع في موضعه غيره كما جاز في مثله
رجلا ومن حيث ان مجرورها يلزم الصفة اما
بمفرد نحو رب رجل جواد واما الجملة نحو رب رجل
جاءني ورب رجل ابوه قائم ورب رجل ان تعطه
يشكرك وانما لزم الوصف لانه اذهب في
باب التقليل لان الرجل الموصوف بالقيام مثلا
اقل من الرجل على الاطلاق ومن حيث الفعل الذي
يتسلط رب على الاسم المجرور ربما يجيء محذوفا
في الغالب وذلك لدلالة الحال عليه والعلم به لما

رجل في الدار ورب ...

حذف في بسم الله ومن حيث ان فعلها ان
يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته
كنت مخبرا بان الذي لقيته في الماضي قليل ولا تعلم
ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل او لا ورد بقوله تعالى ربما
يود الذين كفروا لانه راجع الى الماضي اذ ما اخبر الله تعالى
بوقوعه فيما يستقبل بمنزلة الموجود الحال لصدق
الوعد وتحقيقه او لان الموجب لكون فعلها ماضيا
معدوم ٪ الحادي عشر على وهي موضوعة للاستعلاء وذلك
اما حسي نحو زيد على السطح واما معنوي نحو عليه
دين وقد يكون اسما وح يكون بمعنى فوق نحو
قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من
فوقه فيدل على كونها اسما دخول من عليها ولو كان
حرف جر لما دخل عليه من لامتناع دخول حرف
الجر على حرف جر الا في الكلام الا ان يكون على طريق
الحكاية والحادي عشر عن وهي موضوعة للبعد
والمجاوزة فالبعد والمجاوزة من الشيء اما بسبب
الزوال والدخول الى شيء الثاني وذلك في مثل
رميت السهم عن القوس لان السهم قد
تجاوز عن المحل الاول مع الوصول الى اخر

ام كثير هج

وهو عدم العلم بان الذي ستلقاه فيما بعد قليل ام كثير لانه منزه عنه هج الله

او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم اذ العلم
وصل اي محل الثاني مع ثبوته في الاول او بزوال عن المحل الاول
وحده نحو اديت عنه الدين فان الدين قد زال
عن ذمة المديون مع عدم الوصول الى المحل الاخر
وهي قد يكون اسما وح يكون بمعنى الجانب
كقوله فقد من عن يمين مرة وامامي اي جانب
يمين ويدل على ذلك دخول من كما مر في على قال
شهاب الدين في شرح الزبدة ثم ان كل واحد
اي عن من وعلى قد يقع موقع صاحبه عن بالعكس
اما الاول فكقوله اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاها اي عني واما الثاني فكقوله لاه ابن
عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني
فتخزوني اي علي وقوله لاه ابن عمك والثالثة عشر الكاف
وهي وضعت للتشبيه مثاله نحو الذي كزيد في
الدار قال صاحب المقاليد مثل هذا يبتنى ان
يكون الكاف فيه حرفا لان كزيد صلة ولا بد ان يكون
جملة فلو جعلت الكاف اسما بمنزلة مثل ومثل زيد مفرد
لوجب ان يقع المفرد صلة وهذا بعيد وجعلناها

الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي اي اراني من جانب يمين الدريئة الحلقة التي تتعلم بها الرماح

اي بقع موضع

ابي قريش نحم

صرفا يلزم ان يقول قبلها فعل لان حرف الجر
يجئ لجر معنى الفعل مع فاعله جملة فيتحقق الصلة
وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء قال
مولانا شمس الدين الكتّادي في شرح لب
الالباب معناه ليس مثله شيء لانه لو لم يكن
زائدة لاختل معنى الكلام لان سوق الاية لبيان
نفي المثل وجعلها غير مزيدة توهم اثبات المثل
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقيل لو لم يكن زائدة
لزم نفيه تعالى لانه نفي المثل مثل الله وهو مثل
مثله لان المماثلة من جانبين وفيه نظر
لان اللازم نفي الله بصفة المثلية ولا يلزم من
ذلك نفي ذات الله تعالى بجواز ان يكون انتفاء
المجموع بانتفاء صفة المثلية كذا في بعض شروح
الكافية ثم كلامه وقيل المثل جاء بمعنى الصفة
كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي صفة
الجنة فتقدير الاية ليس كصفته الشيء فعلى
هذا لا يكون زائدة وقد يكون اسما فحينئذ يكون
بمعنى المثل كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن مثل البرد ويدل على اسميتها دخول من

عليها

عليها كما مر غير مرة والثالث عشر مذ والرابعة
عشر منذ وهما وضعتا لابتداء الغاية في الزمان
الماضي اذا كانتا حرفين مثاله نحو ما رايت منذ يوم
الجمعة ومذ يوم الجمعة يريد ان مبتداء انتفاء
الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف او صلة الفعل الذي
فيما قبلها والى الاسم الذي فيما بعدها وقد يرفع
ما بعدهما اي ما بعد منذ ومذ ورفع ما بعدهما
ليس يجري على الاطلاق بل اذا كانتا اسمين سواء
اريد بهما اي بمذ ومنذ اول المدة او اريد بهما
جميعا اي جمع المدة واعلم ان المص اورد هنا
الصيغة البديعة وهي اللف والنشر على الترتيب لانه
ذكر اولا ارادة اول المدة ثم اورده جميعا فاورد
مثل الاول بقوله نحو ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع
كانك قلت اول انتفاء رؤيته يوم الجمعة ومثال
الثاني بقوله ومنذ يومان كانك قلت غاية
انتفاء الرؤية يومان واول وقعه واخره يومان
ويجب عند ان يراد بهما جميع المدة ايتان ما بعده
بالمعرفة بل الواجب الاتيان بالعدد ولو قلت
ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع مريدا اول الوقت

واخر جاز بتاويل وهو ما رايته مذ اثنا عشر
ساعات مثلا والفرق بين المرفوع الذي يراد به جميع
المدة والمرفوع الذي يراد به اول المدة ان الرؤية
في الوجه الاول لم يختلط بيوم الجمعة ولم يحصل
في جزء منه بل هي منتفية في جميع اجزائه وفي الثاني
قد انتفت في يوم الجمعة واما الفرق بين المرفوع
المجرور فهو ان الكلام في الثاني على جملة واحدة
وفي الاول على جملتين احديهما ما رايته والثاني
مذ يومان لان مذ مبتدا ويومان خبره
فالمعنى ما رايته غاية انتفاء الرؤية يومان
فان قيل لم لا يجوز تخلل العطف كما جاز فيما
فسرناه والجواب عنه انما لم يجز لامتزاج احدى
الجملتين بالاخرى فلما كان كذلك اتحدتا وجرتا
مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العطف كما
لم ذلك في الشرطية وانما قال المص رحمه الله
ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ
يقتضي اول المدة كما ذكرنا واذا كان كذلك
فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم
ما رايته مذ يومان فاذا قال المص رحمه الله هذا

التوهم

يعني بان يقال ما رايته ومذ يومان

التوهم وذكر ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك
لو قصدت ان انتفاء الرؤية يومان والقول وقع
واخره يومان ويجب عند ان مقدار بهذا القدر
وانه مواذن بهذه المدة مبتدا من اوله منقطع
عند رنعست ولو اردت ان مبتدا اول هذه
المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر
الفصل بالمدة ولم تسمحه بالانقطاع او لم ترد
انه كان بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت ما رايته
مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في
مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم
ينته بعد بل هو باق ممتد كذا قال صاحب الضوء
وانما بني مذ على السكون لكونه هو الاصل في
في البناء ومنذ على الحركة لاجتماع الساكنين
وعلى الضمة لكونها متضمنا معنى الحرفين احدهما
من وثانيهما الى لانك اذا قلت ما رايته
منذ يومان يفهم منه ابتداء الغاية وانتهاؤها
تقويت فناسب ان يبنى على اقوى الحركات
وهو الضم والخامسة عشر حاشا وهو وضعت
للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد واختلف

بكلمة

خبر مبتدا محذوف تقديره انتفاء يومان
لا ينقطع مسح الارض
ساعة اي قطعة

في كونها حرف جر فعند سيبويه انها حرف جر
ويدل على ذلك قوله حاشا ابي ثوبان ان به
ظنّا عن الملحات والشتم وعند المبرد انها فعل
ماضي بمعنى جانب نحو جاء في القوم حاشا زيدا
اي جانب مجيئهم زيدا والسادس عشر خلا
والسابع عشر عدا فانهما بمعنى الا وتنصب ما
بعدهما وقد تنصب بقوله اذا كانتا فعلين نحو
جاءني القوم خلا زيد وعدا زيد بالجر فاذا قلت
ما خلا وما عدا تنصب لم تعد ما بعدهما البتة
لتعين فعليتهما بدخول ما واما ما ينصب
المفرد فتسعة على ما ذكره في المائة احدها الواو
التي بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة ولا تنصب
هذه اي الواو بمعنى مع حتى يكون ما قبلها فعل
كاستوى او يكون قبلها معنى الفعل نحو ما شانك
وزيدا لان فيه معنى ما تصنع وما تلابس
وفي جعل المص رحمه الله الواو بمعنى مع فيما
تقدم من معمول الفعل وههنا من العوامل
تناقض ولعل قوله على ما ذكر في المائة لازالة
هذا التناقض والثاني حروف النداء وهي خمسة

اي خلا وعدا او تنصبهما اذا كانتا حرفين لا تنصب ما بعدهما

ما المصدرية عليهما فتقول جاءني القوم ما خلا وما عدا زيدا لان المصدرية لا تدخل الا على الفعل

يا

يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان يا اعم
استعمالا من البواقي لانها تستعمل في البعد والقرب
دون اخواتها لكثرة استعمالها في النداء وايا وهيا
للبعد قيل الوجه في ذلك كثرة حروفها واي للمتوسط
بين البعد لتوسط حروفها بين القلة والكثرة
لكون حروفها بالنسبة الى ايا وهيا قليلة
وبالنسبة الى الهمزة كثيرة للقريب واذا عرفت هذا
فاعلم ان المص رحمه الله لو اخر قوله واي لكان
احرى اذ تصور التوسط يتوقف على تصور
الطرفين البعد والقريب طبعا فلو فعل كذلك
وضعا لكان اصوب ايقاعا للموافقة بين الطبع
والوضع وهي اي حروف النداء تنصب المنادى
وكون حروف النداء ناصبا المنادى مضافا مثاله
نحو يا عبد الله او كان المنادى مضارعا له
اي مشابها للمضاف مثاله نحو يا خيرا من زيد
وجه المشابهة بينهما من حيث ان الاول عامل
في الثاني لان من لا يخلوا اما ان الاول متصلة
بزيد او بخيرا فان الاول كان زيد مع الجار
في موضع المفعول به مثله في مررت بزيد

اعلم ان حروف النداء الحقيقي خمسة احدها الياء وهي مختصة بالبعيد لان البعيد يحتاج الى الصوت وفيه مد صوت او من هو بمنزلته نحو النائم والساهي فانودي الغريب للتنبيه المنادي وتخصيصه وتوجيهه الى الذي نحو قوله تعالى يا يحيى لا تخلوا من باب واحد وقوله يا داود انا جعلناك خليفة في الارض نوكلك يا الله مع انه قريب اليك ولا يجوز عليهم النوم والسهو لبعدكم على مظان القبول والاجابة ولاظهار الخشوع والندامة عن كثرة الذنوب اصباح

المنادي ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان في

وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجرار
المضاف اليه بالمضاف ان الثاني من تمام الاول
كما ان المضاف اليه من تمام المضاف ومن
حيث ان الاول قد تخصص بالثاني كما
تخصص المضاف بالمضاف اليه وهو اي المنادي
المضارع للمضاف كل اسم تعلق به اي
بذلك الاسم شيء وهو من تمام معناه
اي معنى ذلك الاسم كتعلق من زيد بخيرا
في ياخيرا من زيد قوله شيء بالرفع على الوصفية
لشيء ويحتمل ان يكون في محل النصب على الحالية
من شيء الا انه ضعيف وقد وجدت في
بعض النسخ وهو من تمام معناه فح يكون
جملة اسمية منصوبة المحل على الحالية من شيء
اوكان المنادي نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي فان رجلا ههنا نكرة لعدم القصد الى
المعين بل الى كل من ياخذ بيده فهو المنادي
فههنا وجه النصب في هذه الثلثة كونها مفا
عيل لادعوا وانادي عند بعض وعند بعض
اخر الناصب فيها الحرف لنيابته مناب الفعل

على الفاعلية بقوله تعلق
قوله وهو من تمام معناه
جملة اسمية في محل
الرفع ح

ويؤده

ويؤده جواز الامالة في حرف النداء فلولا انه نايب
منابه لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها
وتعلق لام الجر بيا في نحو يالزيد وهو يتعلق
الا بالفعل او بمعنى الفعل ولذا زعم بعضهم
ان فيه ضميرا واما المنادي المفرد المعرفة فمضموم
لوقوعه موقع المفرد كالخطاب في الافراد والتعريف
كما مر واما المضاف والمضارع له فلم يسالا فقتاد
علة البناء فيهما من حيث انهما لم يقعا موقع
كاف الخطاب في الافراد ولان المضاف اليه بمنزلة
التنوين لمعاقبته اياه وهو علم التمكن فلا يجوز
بناؤه مع ما هو بمنزلة علم لتمكن واما النكرة
فلم يبنى ايضا لكون علة البناء فيها مفقودة
حيث لم يقع موقع كاف الخطاب في التعريف
مثال المنادي المفرد المعرفة نحو يا زيد و يا رجل
وانما مثل مثلين للاشارة الى ان المنادي المفرد
المعرفة على نوعين الاول ما كان معرفة قبل
النداء نحو يا زيد والثاني ما كان معرفة بالنداء
نحو يا رجل فانه غير معرفة قبل النداء وتعرفه
به لانك اذا قبلت بواحد معين من الجنس

وخصصته بالنداء مجري مجرى ان تقول الرجل
بلام التعريف قصدا قاصدا واحدا بعينه ولكن
محله اى محل المنادي المفرد المعرفة النصب
ولهذا اي ولاجل ان محل المنادي المفرد المعرفة
النصب جاز في صفة المفردة الرفع حملا على اللفظ
والنصب حملا على المحل والضمير المجرور في صفة راجع
الى المنادي المفرد المعرفة نحو يا زيد الظريف بالرفع
والظريف بالنصب وكذا جاز وما فيه الالف واللام
من المعطوفات الرفع الممتنعة دخول يا عليه
حملا علي اللفظ والنصب حملا على المحل نحو يا زيد
والحارث بالرفع والحارث بالنصب وانما جاز
في صفة المنادي المعطوف عليه الرفع حملا على
اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر
وهو لا دالظريفين لان الضم لما كان مطردا
في كل منادي مفرد معرفة اشبه في حالة الظاهر
بما يرفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل
على اللفظ في امس لان البناء على الكسر غير
مطرد في كل ما كان ظرفا واما في صفة المضافة
فيجوز فيها النصب لا غير اي لا يجوز فيها غير

النصب

فتابع المنادي اذا
كان مضافا لم يجز
فيه الا النصب

النصب نحو يا زيد صاحب عمرو لان المنادي اذا كان
مضافا لم يجز فيه الا النصب على سبيل الاولوية واعلم
انه لو قال بعد قوله في صفة المضافة حقيقة لكان
اجدر لئلا ينتقض بمثل الحسن الوجه فانه يجوز
فيها الوجهان وايضا لو قال والمشبهة به لكان اصوب
ليشتمل مثل يا زيد ثلثة وثلثين وسائر التوابع
المشبهة بالمضاف فانه ليس فيه الا النصب
ويا ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظريف في كونه صفة
اي منادي مفرد معرفة فلهذا بني على الضم والرجل صفة
له اي لاي والهاء مقحمة للتنبيه على ان المنادي ما بعده
او لان اي لازم للاضافة فانوابها ليكون كالعوض
من المضاف اليه قوله الا انه لا يجوز فيه اي
في الرجل الا الرفع استثناء من قوله ويا ايها الرجل
مثل يا زيد الظريف وانما لا يجوز فيه غير الرفع
وان كان في يا زيد الظريف جائزا غير الرفع لان ايا
وان كان منادى صورة الا انه هو المقصود بالنداء
الرجل فانما جاء ايا ليكون وصلة الي نداء ما فيه
الالف واللام لكراهة الجمع بين التخصيص بالنداء
ولام التعريف ولا تدخل الياء على ما فيه اي على اسم

في ذلك الاسم الالف واللام لما مر قبل هذا الا علي اسم
الله وحده نحو يا الله هذا استثناء من قوله
ولا يدخل يا علي ما فيه الالف واللام اي يجوز دخول
يا علي اسم الله تعالى وحده وان كان غير جائز
في غيره اما لان الالف واللام ههنا عوض محذوف
مع كثرة الاستعمال واما لكراهتهم اطلاق الاسم
المبهم علي الله تع واما لان اطلاق الاسماء المبهمة
علي اليه موقوف علي الاذن الشرعي ولم يجز اذن
في اطلاقه اي علي الله تع واما قوله من اجلك يا
التي تيمت قلبي فشاذ وان صفة المضموم بابن
وهو اي ابن بين العلمين بنيت المنادي مع الابن
علي الفتح وان كان الاصل ان يبني علي الضم لانه منادى
مفرد معرفة وتنصب الثاني لانه صفة مضافة
لانهما بمنزلة شيء واحد كحضرموت وذلك لان
الابن لا ينفك من الاب لانه لا ينفك من كونه
ابنا فكانه صفة لازمة له والصفة والموصوف بمنزلة
شيء واحد المعنى واذا تنزلا منزلة شيء واحد
اتبعت حركة الدال حركة الابن فان قيل لم يفعل
الامر بالعكس والجواب عنه انهم لم ينعكس لان

وانت بالوصل عني

اي بيان كونهما بمنزلة شيء واحد

الحركة

الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد اذا كانت
اعرابية وهو النصب لانه مضاف وحركة المنادي
الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية للحركة
الاعرابية اولى من العكس لان الحركة الاعرابية
اقوي وقال بعضهم ان فيه نظرا لكون الفتحة في نون
ابن في قولنا يا زيد ابن عمرو حركة الاعرابية والحركة
في دال زيد حركة اتباع كذلك يكون حركة نون ابن
حركة اعراب وحركة امر المنادي حركة اتباع ولا
يوجب جعل الابن مع المنادي شيئا واحدا ان يكون
الابن مبنيا اذ الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن منهما
الا الاسم الاول اذا اعرب الثاني عن المقارنة للحرف
كما في بعلبك واذا عرفت ما ذكرنا من المذهبين
فلك ان تحمل قوله بنيت المنادي مع الابن علي
الفتح علي ما عليه الاكثرون من بنائهما علي الفتح
وهذا ظاهر ولك ان تحمل ذلك علي ما عليه الاقلون من ان
المنادي مبني علي الفتح فقط وح كان تقدير الكلام
بنيت المنادي حال كونه مقارنا للابن الذي
بين العلمين اعلم ان قوله يا بن متعلق بقوله
وان وصفت وقوله وهو بين علمين جملة اسمية

بدليل ان سيبويه شبه يا زيد بن عمرو ديا امرا اي تكون حركة الهمزة في امرا وحركة اعراب وحركة الراء حركة اتباع في

في محل النصب على الحالية من ابن وقوله بنيت
جزاء لقوله وان وصفت مثال الابن الذي كان
بين علمين نحو يا زيد بن عمرو واذ لم تقع اي
الابن بين علمين كان اي الابن الغير الواقع
بين علمين كساير الاسماء المضافة التي كانت
صفة للمنادي اي كما يكون الاسماء والمضافة اذا كانت
صفة له منصوبة يكون لابن الغير الواقعة بين
علمين منصوبا مثال الابن الغير الواقعة بين علمين
نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن اخينا واعلم
ان ثبوت التنوين في اللفظ والالف في الخط مثلا
زمان وكذلك حذفهما وتلحق المنادي اللام الجارة حال
كونها مفتوحة الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين او تلحق
اللام الجارة مفتوحة للتعجب نحو يا للماء فكانك
قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه وتقول له تعال
حتى نراك فانك عجيب الشان ولا يعرفك كل
احد ويا لله وافع للدواهي جمع داهية وهي العقوبة
والشدة وانما فتحت اللام الجارة مع المدعو اي
مع المستغاث مع انها جارة واللام اذا دخلت على
المظهر وجب كسرها نحو بالذيد فرقا بين المدعو

اليه

اليه لا يقال لم لم يعكس مع انه لو عكس حصل الفرق
بينهما لانا نقول انه محمول على المظهر اي على كاف الخطاب
لكونه واقعا موقع كاف الخطاب وتحت اللام الجارة
اذا دخلت على المضمر نحو لك وله فلذا فتحت مع المدعو
تعين كسرها مع المدعو اليه فان قيل ما ذكرتم من
ان اللام الجارة مع المدعو مفتوحة لكونه محمولا
على المضمر منقوض بقولهم يا للبهيتة بكسر اللام واجاب
عنه بقوله وقولهم يا للبهيتة بالكسر اي بكسر اللام
على ترك المدعو والمعنى للقوم للبهيتة اي احضروها
وشاهدوها وترخيم المنادي اعلم ان الترخيم
حذف اخر الكلمة على سبيل اعتباط والاعتباط
هو ان ينحر البعير وغيره من غير علة هذا ماخوذ
من قولك رخمت الشي اذا سهلته فسمى هذا
ترخيما لانه تخفيفا اللفظ وتسهيله وليس سوى هذا
علة تقتضي ان يحذف اخر الكلمة وانما اختص الترخيم
بالمنادي اذا النداء انما يكون لامر مهم فالمنادي يوذن
بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف حتى يتم
الكلمة وترخيم المنادي غير جايز على الاطلاق بل اذا كان
المنادي مفردا او احترز به عن المنادي المضاف

والمشبه به لاشبههما الا برخمان لاشبههما لو رخما فلا يجح
اما ان يرخيم من المضاف او المضاف اليه لاسبيل الي
شي منهما اما الي الاول فلئلا يقع الترخيم في وسط
الكلمة واما الي الثاني فلئلا يلزم ترخيم ما ليس
بمنادي وعن الجملة لانها لا ترخم لكونها محكية علي
حالها وعن المستغاث والمندوب لانهما لا يرخمان
لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويله والترخيم
ينافي ذلك واذا كان المنادي علما حال كون ذلك
العلم زايدا علي ثلثة احرف اما اشتراط العلم
فلكثرته وشهرته في كلامهم في النداء فناسب التخفيف
واما اشتراط كون ذلك العلم زايدا علي ثلثة احرف
فلان الثلاثي اقل الاصول واعدلها والحذف اجحاف
واخراج له عن الاعتدال اولان المقصود من
الترخيم التخفيف والثلاثي في غاية الخفة والمستوجب
للتخفيف هو الزايد علي ثلثة واحترز بقوله زايدا
علي ثلثة احرف عن نحو حسن وبكر فانهما لا يرخمان
عند البصريين لما مر واما عند الكوفيين فيجوز
ترخيم الاسم الثلاثي اذا كان وسطه متحركا لوجود
نظيره في الاسماء المحرفة نحو يد ودم اولان الحركة

تنزل منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارها في منع
الصرف وهذا ضعيف اما الاول فلان تلك الاسماء
انما حذفت لاماتها لاستثقال الحركة عليها واما الثاني
فلان جعل حركة الاوسط بمنزلة حرف الرابع غير
مطرد في كل مكان والا لكان هند وغلبط الحذف
هند وعلا بط حمستا واعلم انه لو قال بعد قوله
زايدا علي ثلثة احرف غير مبهم ولا مصغرا ولا مفطرا لكان
اصوب لانهما لا يرخمان وان زاد علي ثلثة احرف لانه
ضعيف بالابهام فلا يزاد ضعفا بالحذف مثال الترخيم
المنادي اذا كان مفردا علما زايدا علي ثلثة احرف لانه
ضعيف بالابهام فلا يزاد ضعفا بالحذف مثال ترخيم
المنادي اذا كان مفردا علما زايدا علي ثلثة احرف نحو يا حار
ويا سعي ويا مرو ويا منص في حارث وسعيد
ومروان ومنصور واعلم ان الترخيم علي ثلثة اضرب
الاول حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة والثالث
حذف حرف واحد اما الاول فانه فيما اذا كان في اخر
الاسم حرفان زايدتان زيدتا معا في حكم الزيادة الواحدة
كما فيه الالف التانيث ممدودة نحو اسماء وصحراء
وحمراء وكما فيه الالف والنون المزيدتان نحو عثمان

ومروان وسكران وكما فيه تاء النسبة نحو كوفي و
بصري وهندي وكما فيه علامة التثنية والجمع نحو
زيدين وزيدين فيحذف فيهما حرفان للترخيم
لانهما بمنزلة حرف واحد لكن شرط ان يبقى الاسم
بعد الحذف على ثلثة احرف وهذا احتراز عن مثل
زيدين ودمين وفيما اذا كان قبل اخر الاسم مدة
بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة احرف قبل
الحذف نحو منصور فانه يحذف فيه حرفان ايضا اما
الراء فلانه في اخر الاسم والترخيم واجب في اخره واما
الواو فلانه حرف علة زايدة وحرف العلة الزايدة
بالحذف اولى واحري وانما قلنا بشرط ان يكون الاسم
اكثر من اربعة احرف قبل الحذف للاحتراز من ان
يكون على اربعة احرف قبل الحذف نحو ثمود وسعيد
فانه لا يحذف فيهما حرفان لئلا يلزم الاجحاف في
الكلمة للترخيم الذي هو مطلق التخفيف والمراد بالمدة
حرف زايد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذف
حرفان من نحو منصور وعمار ولم يحذف حرفان
من نحو مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا اذ الالف فيه
ليست بمدة بالتفسير المذكور لان الالف غير زايد

بل

بل بدل عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير واما الثاني
فانه فيما اذا كان المنادي مركب نحو بعلبك وحضر
موت فانه يحذف الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث
في نحو قايمة وكما يحذف تاء التانيث فكذلك يحذف
الاسم الاخير ههنا واما الثالث فانه فيما اذا كان
المنادي غير ما يحذف حرفان او لاسم الاخير نحو
يا حار فيحذف فيه حرف واحد وهو الثاني في حارث
عملا بالاصل لان الاصل فيه حذف حرف واحد والذ
يادة بسبب العايض والعارض مفقود هذا
التحقيق باب الترخيم الا في اخره تاء التانيث
استثناء من قوله علما زايدا على ثلثة احرف اي
يشترط في ترخيم المنادي العلمية والزيادة على الثلثة
الا في اسم يكون اخره تاء التانيث فانه اي الشان
لا يشترط فيه اي فيما اخره تاء التانيث الزيادة على
الثلثة والعلمية لان اشتراط الزيادة على ثلثة كان
للهرب من اخلال الكلمة وبالترخيم يحذف التاء وهي
زايدة فلا يلزم من ذهاب الزايد اخلال الكلمة كذلك
وان اشتراط العلمية كان لاستدعائها التخفيف وتاء
التانيث قد حذفتها لانها زايدة وهي مستدعية للتخفيف

فقد خففت بيان

لثقلها مثل الاسم الذي كان في اخره تاء التانيث نحو
يا اثبت اقبل او اقبلي في شيئ لا اختلاف المعنيين
اي معناه لو اردت نعت العلم قلت اقبل ولو اردت
اسم الجنس قلت اقبلي والتابع الاتي الاستثناء
الاستثناء استفعال وهو مشتق من الثني وهو
الصرف يقال ثني عنان الدابة اي صرفها سمي به
لان المستثنى مصروف عن الحكم الاول او من ثنيته
اي ما عطفته سمي به لان الحكم ثنو عطف فيه اذ معنى
جاء في القوم الا زيدا جاء في القوم وما جاء في زيد
وهو اي الاستثناء اخراج الشيء عن حكم دخل
فيه اي في الحكم غيره اي غير ذلك الشيء وانما
قال من حكم دخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه
هو وغيره لان هذا لا يتناول المنقطع لانك
اذا قلت جاء في القوم الا حمارا كنت مخرجا للحمار
عن حكم دخل فيه غيره لا من حكم دخل فيه هو
وغيره لان الحمار غير داخل في المجيء اعلم ان قوله
وهو مبتداء وخبره اخراج الشيء وهو اي الاخراج
مصدر مضاف الي المفعول وذكر الفاعل متروك اي
اخراجك شيئا قوله من حكم متعلق بالاخراج وقوله

دخل

دخل فيه غيره جملة فعلية مجرورة المحل على الوصفية
لقوله من حكم وفي هذا المقام اعتراض قوي
وبيانه انك اذا قلت جاء في القوم الا زيدا فزيد لا يخ
من ان يكون داخلا في القوم او لا فان كان الاول
يلزم التناقض لان نسبة المجيء قد لزمت لزيد
بمجرد قولك جاء في القوم لانه منهم فاذا اخرجته
منهم بعد ذلك بالا زيدا انعقد نفيت المجيء مثبتا له
ومنفيا عنه وما هذا الا تناقض محض وهو باطل
لان التنزيل مشتمل عليه كقوله تعالى فلبث فيهم
الف سنة الا خمسين عاما فاذا اريد بالالف سنة
على الانفراد جميع مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجميع
فيستحيل ان يخرج منه شيء لانه يؤدي الى ان يكون
اللبث اقل من الف فقد علم انه لبث الفا وان كان
الثاني لزم خرق اجماع اهل اللغة لانعقاد اجماعهم
عليهم على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد الا عما
قبله والجواب عنه ان المستثنى يراد به الجميع بالنظر
الي المفردات من غير حكم بالاسناد فاذا اخرج منه
المستثنى على التحقيق حكم بالاسناد اذ لا حكم على
كلام متكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض

لان دخول المستثنى والمستثنى منه ثم اخراجه
بالا انما كان قبل اسناد الفعل اليه فقولنا جاءني
القوم الا زيدا بمنزلة القوم المخرج عنهم زيد جاءني
والتناقض انما يلزم ان لو كان الاخراج بعد الحكم
بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد
بعد كمال فهم المفردات وتمامها كما تحكم في بدل
البعض والاشتمال مثلا لو قلت ضربت زيدا رأسه
اخبرت عن ايقاع الضرب من غير تخصيص
جزء منه فلو حكمت تمام الاسناد قبل ذكر الرأس
ناقضت الا انك لم تحكم الا بعد تمامه بالرأس

والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب التام وهو اي
الكلام الموجب ما ليس بنفي ولا نهي والاستفهام
فانك اذا قلت جاءني القوم فقد حكمت بوجود المجيء
واوجبته فيكون الكلام موجبا واحترز عن غير الموجب
فانه يجوز فيه غير النصب كما يجيء وانما كان الاستفهام
بمنزلة النفي والنهي لان من التي لاستغراق الجنس
كما تزاد فيهما تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل
من خالق غير الله وانما يجب النصب في الكلام
الموجب لعدم جواز الابدال فيه لان البدل يقوم

مقام

مقام المبدل منه ويعمل فيه عامله فصار قولنا جاءني
القوم الا زيدا بمنزلة جاءني الا زيد فيلزم مجيء
جميع العالم سوى زيد وهو محال واعلم ان قوله والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب ليس جاريا على الاطلاق
لانه لا يجوز النصب في الكلام الموجب نحو جاءني القوم
غير زيد وسوى زيد فالاولى ان يقول والمستثنى
بعد الا ينتصب في الكلام الموجب لئلا ينتقض به
وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى على
المستثنى منه لعدم جواز البدل فيه لان البدل
لكونه من التوابع لا يتقدم على المبدل منه وكذا يجب
نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى
منه عند المازني نحو ما جاءني احد الا زيدا خير منك
فان زيدا مستثنى متقدم على صفته وهي خير منك
وانما يجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من
الموصوف فكان تقديم المستثنى على الصفة
كتقديمه عليه فيجب نصبه واما عند سيبويه
فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلام تام غير
موجب لان الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد
فاذا تأخر عن الموصوف فكان تأخر المستثنى

- نحو جاءني القوم الا زيدا
- نحو ما جاءني الا زيدا احد
- لعدم المستثنى على المستثنى منه
- اصفة مستثنى منه وهو احد
- علة تجوز ويختار
- جاءني القوم غير زيد وسوى زيد

عن الصفة لان الصفة كالعدم اذ المقصود هو
الموصوف وهو متأخر عنه وعند المبرد الاستثناء
والبدل سواء او انقطع المستثنى عنه اي عن المستثنى
منه فح يجب نصب المستثنى لان بدل الغلط لا يجيء
في كلام الفصحاء اذا لم يكن المراد فيه حكمة التعيين في
كلام واورد اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر
اولا كلام الموجب ثم ذكر تقدم المستثنى على
المستثنى منه ثم ذكر المنقطع فاورد مثال الاول
بقوله نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال الثاني
بقوله وما جاءني الا زيدا احد ومثال الثالث وما
جاءني احد الا حمارا اما المستثنى اذا كان في
غير الموجب التام فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء
والبدل والمراد بالتام (في غير الموجب التام) ما يكون المستثنى منه مذكورا
واحترز بغير الموجب عن الموجب فانه لا يجوز
فيه الا النصب كما عرفت وبالتام عن الغير الموجب
الغير التام لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل
هو معرب على حسب اقتضاء العامل (غير الموجب) فان قيل
ان ابى القوم عن القيام الا عمرو (بدلا) اكلام غير موجب
لثبوت النفي لان ابى يدل على النفي وتام لان فيه

المستثنى

اي في الكلام

المستثنى منه مذكور مع انهم لم يجوزوا فيه
البدل والجواب عنه ان يقال لا نسلم انهم لم يجوزوا
البدل فيه ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم
انه غير موجب لان المراد بالنفي ما حصل باداة
النفي وليس كذلك والبدل هو الفصيح اذ فيه
كون حركة المستثنى وفق حركة المستثنى منه
نحو ما جاءني احد الا زيد برفعهما بخلاف النصب
على الاستثناء ولا شك ان سلوك طريق الموافقة
اولى فيكون البدل هو الفصيح وههنا قد ترك قيود
اخر وينبغي ان يقول هكذا في المستثنى المتصل
في غير الموجب التام الواقع بعد الا غير متقدم وغير
مردود به كلام يتضمن الاستثناء وغير متراخ
عن المستثنى منه (صفة كلام) واحترزنا بالقيد الاول عن
المستثنى الواقع بعد سوى وما عدا وما خلا فانه
لا يجوز فيه البدل وبالثاني (ايضا) عما وقع قبل المستثنى
منه فانه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثالث عن نحو
ما قام القوم الا زيدا ردا به قول من قال قام القوم
الا زيدا فان النصب ههنا المختار دون البدل لقصد
التطابق بين الكلامين وبالرابع عن نحو ما جاءني

ليس بالنفي والنفي ما ولا

اي في كلام الغير الموجب التام

احد حين كنت جالسًا ههنا الا زيدا فان البدل
فيه غير مختار لان البدل انما كان مختار القصد
التطابق بين المستثنى منه في الاعراب مع التراخي
لا يظهر التطابق كذا اعترض علي صاحب لب الالباب
السيد عبد الله النواب هذا في غير الموجب التام
واما في غير الموجب الناقص فالشان انه يكون
الا فيه لغوا في اللفظ لا في المعنى لانها ناقصة
لنفي ما سبق ويعرب المستثنى في الكلام الغير
الموجب الناقص علي حسب اقتضاء العامل تقول
في غير الموجب التام ما جاء في احد الا زيد بالرفع
والا زيدا بالنصب وتقول في غير الموجب الناقص
ما جاءني الا زيد بالرفع علي الفاعلية لجاءني وما رايت
الا زيدا بالنصب علي المفعولية لرايت وما مررت الا
بزيد بالجر بحرف الجر وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد
الا علي التفصيل المذكور تقول في الكلام الموجب
التام جاء في القوم غير زيد بالنصب كما ينصب
الاسم الواقع بعد الا في الكلام الموجب وتقول
في المستثنى المقدم علي المستثنى منه وما جاءني
غير زيد احد بالنصب وتقول في المستثنى المنقطع

عن

عن المستثنى منه وما جاءني احد غير حمار
بالنصب ويقول في غير الموجب التام ما جاءني احد
غير زيد بالرفع وغير زيد بالنصب كما يكون الاسم
الواقع بعد الا كذلك فيه في غير الموجب التام وتقول
في غير الموجب الناقص ما جاءني غير زيد بالرفع
كما يرفع الاسم الواقع بعد الا فيه وما رايت
غير زيد بالنصب وما مررت بغير زيد بالجر ومثل
اي مثل غير سوى بالكسر مقصورا في انه مستثنى به
ويجوز الضم والفتح وكذا سواء بالكسر ممدودا ويجوز
وانه مستثنى به
فيه الفتح ولم يرد فيه الضم واعرابهما نصب دايما
على الظرف وبيان ظرفيتهما ان العرب يجري الظروف
المعنوية مجري الظروف الحقيقية فيقولون جلس
فلان مكان فلان ولا يعنون الا منزلة في
الذهن مقدرة فيصبونه نصب الظروف الحقيقية
ويستعملون سوى وسواء ايضا في مثل هذا الوضع
فيقولون مررت برجل سواك ويعنون مكانك
وعوضا منك فلزم ان ينتصب انتصاب المكان
الظرفية المعنوية واليه مال ابن الحاجب وحمل
قوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت

اى ولا يقصدون
بهذا الكلام ١ر

من اهلها سوائها على الشرور والاصح
ما ذهب اليه الكوفيون من انها ليست بمنصوبة
على الظروف دايما لجواز استعمال سواء مبتداء وفاعلا وصفة
واسم ليس فمثال الاول قوله واذا تباع كريمة
او تشترى فسواك بايعها وانت المشتري
فان سواك مبتداء وبايعها خبره ويجوز بايعها مبتداء
وسواك خبره مقدما عليه ومثال الثاني في قوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
فان سوى وقع ههنا فاعلا لقوله ولم يبق والقول
بان فاعله محذوف تقديره ولم يبق شيء سوى
العدوان ممنوع اذ الفاعل لا يحذف لكونه كالجزء
من الفعل ومثال الثالث قوله واتا الى قوم سواكم
لا طيل فان سواكم مجرور تقديرا لكونه صفة ومثال
الرابع قوله الابيعي ليس بيني وبينها سوى ليلة
الى اذا الصبور فان سوى ليلة مرفوع تقديرا لكونه
اسم ليس كذا في شرح الزينة والحروف الداخلة
على الجملة ثمانية ستة منها منصوبها قبل المرفوع
اي مرفوعها واثنان منها على العكس اي مرفوعها
قبل المنصوب فالستة التي كان منصوبها قبل

المرفوع تسمى المشبهة بالافعال لانها اشبهت
الفعل من وجوه الاول في كونها ملازما للاسماء
كالفعل والثاني في كون اخرها مبنية على الفتح
كالفعل الماضي والثالث في كونها على ثلثة احرف
فصاعدا كالفعل ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه
اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب فقدم
منصوبها على مرفوعها فقيل ان زيدا اخوك كما تقول
ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لازم
في غير الظرف وثمة جائز لانه ليس للحروف حظ في
العمل وانما هو محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس
ان تلزم طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان
لئلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد
وانما كان تقديم المنصوب اولى ليكون ابعد من
مشابهة الفعل لان الاصل فيه ان يلي الفاعل اذ الفعل
المرفوع ههنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل
والحطاط رتبتها على رتبته وجاز تقديم الخبر على
الاسم اذا كان ظرفا لانهم يجوزون في الظرف ما لم
يجوزوا في غيرها واعلم انه لو قال الاحرف بدل قوله
الحروف لكان احسن لان الاحرف جمع كثرة وهو

لايستعمل الا في مافوق العشرة وهذه الحروف ليست
الا تحت العشرة اللهم الا ان يقال ان اطلاق
جمع الكثرة في موضع القلة علي سبيل التجوز كقوله
ثلثة قروء في موضع اقراء وهي اي الحروف المشبهة
بالفعل انّ بالكسر وانّ بالفتح وهما موضوعتان
للتحقيق فانك اذا قلت انّ زيدا قايم فانّ تحقق
مضمون الجملة وتثبت قدمها في الصدق وكذا اذا
قلت بلغني ان زيدا قايم وكانّ وهي موضوعة
للتشبيه ولكنّ وهي وضعت للاستدراك وهو
تعقيب الكلام لرفع وهم من يتوهم ثبوته
او نفيه وليت وهي موضوعة للتمني ولعل وهي
موضوعة للترجي والفرق بين التمني والترجي انّ
التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفي ما
لايمكن وقوعه نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره
بما فعل المشيب والترجي لايستعمل الا فيما يمكن
وقوعه اذ المحال لايرجى وقوعه اعلم انّ المصنف رح
اورد في كلامه الصيغة البديعة وهي اللف والنشر
علي الترتيب لانه ذكر اولا انّ بالكسر ثم انّ
بالفتح ثم كانّ ثم لكنّ ثم ليت ثم لعل

فاورد

فاورد المثال الاول بقوله تقول انّ زيدا منطلق
ومثال الثاني بقوله وبلغني انّ زيدا ذاهب
اي ذهاب زيد ومثال الثالث بقوله كان زيدا الاسد
اصله انّ زيدا كالاسد فلما نقلت كاف التشبيه
الي ما قبل انّ ليعلم في اول الامر انّ هذا الكلام
للتشبيه ثم ابدلت كسرة الهمزة الى الفتحة حفظا لجانب
الكاف لكونها من الحروف الجارة وهي مختصة بالمفردات
وهمزة انّ تفتح في مكان المفردات فان قيل
ان هذا من حيث المعنى كلام تام وتلك الهمزة تكسر
في مكان الجملة والجواب عنه انّ ذلك مسلم الا
ان الفساد والصوري الشايع ظهورا مرجح
من المعنوي فاذا رجح الاول يكون اولي من
الثاني مثال الرابع بقوله وماجاءني زيد لكن عمرا
حاضر هذا انما يتبين اذا كان بحيث لاينفك
احدهما عن الآخر ومثال الخامس بقوله ليت
الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
اعلم انه لو قال والا ليت الشباب يعود يوما
لكان اولي بيان الاولوية ظاهر علي من له ادني
شعور في العروض ومثال السادس بقوله ولعل

ان يكون هو الكلام تاما من حيث المعنى

زيدا عابد والفرق بين انّ وانّ بعد اشتراكهما
في افادة التحقيق انّ إنّ المكسورة مع اسمها
وخبرها كلام تام مفيد وانّ المفتوحة بخلافها
لانها لا تفيد بل تجعل الجملة بمنزلة المفرد حتى يكون
ما قبلها اي ما قبل المفتوحة فعل كبلغني او يكون
ما قبلها اسم كقولك حق انّ زيدا منطلق وانما
التزموا تقديم حق على انّ المفتوحة مع اسمها
وخبرها لانهم لو اخروه لكان عرضة لدخول إنّ
عليها نحو انّ انّ زيدا منطلق حق وهذا ليس
بجائز لامتناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان
بمعنى واحد ولاجل انّ انّ المفتوحة لا تفيد
بل تجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة المفرد تفتح
اذا كانت واقعة بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك
لانها انّ مع اسمها وخبرها ح فاعل لفعل
محذوف اذ تقديره لو ثبت مجيئك لاكرمتك فاذا لزم
الفتح بعد لو لان الفاعل لا يكون الا مفردا وتفتح
ايضا اذا وقعت بعد لولا لان ما بعد لولا مبتداء
محذوف خبره وهو لا يكون الا مفردا فاذا قلت
لولا انّ زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا

انطلاق

انطلاق انّ زيدا موجود لكان كذا ولو كسرت لكان
جملة والجملة لا تصح الاخبار عنها وتفتح ايضا اذا كانت
واقعة بعد علمت وبعد اخواته نحو ظننت وحسبت
لانك اذا قلت علمت انّ زيدا عالم فكانك قلت
علمت علم زيد حاصلا الا انهم تركوا ثاني المفعولين
مع انّ لطول الكلام بانّ وصلته فلما حذف الثاني
لم يبق الا الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد
علمت واخواتها كذلك تفتح اذا كانت مضافا اليها
نحو عجبت من وقت انك جالس لوجوب كون المضاف
اليه مفردا فان دخل اللام في خبرها اي في خبر انّ
كسرت اي انّ مثاله كقوله تعالى الله يعلم انك
لرسوله لانّ علمت صار معلقا اي كان عمله باطلا
لفظا عند دخول اللام على خبره نحو علمت لزيد منطلق
فاذا كان كذلك يكون ما بعده من مكان الجمل فتكسر
وتدخل ما الكافة على جميعها اي جميع الحروف المشبهة
بالفعل فتكفها اي تمنعها اي الحروف المشبهة بالفعل
عن العمل مثاله كقوله تعالى انما الله اله واحد لانه
لما اتصلت بها صارت كالجزء منها فاخرجها عن شبه
الذي علته بناء اواخره على الفتح واتصال ضمايرها بها

كاتصالها بالفعل وزوال اختصاص هذه الحروف
بالاسماء بعد دخول ما عليها فدخلت على الجملة
الفعلية ايضا كقوله تعالى انما يعمر مساجد الله لان
طلب الاسم كان لشبه الفعل فيزول الطلب لزوال
الشبه فيبطل العمل لزوال العلة كذا ذكره صاحب المقاليد
ولما فرغ عن بيان الستة التي كان منصوبها
قبل المرفوع اخذ بين الاثنين اللذين كان مرفو
عهما قبل المنصوب فقال الاثنان اللذان كان مرفوعهما
قبل المنصوب اي منصوبهما وهما ما ولا المشبهتان
بليس قوله والاثنان مبتداء وقوله اللذان صفة
له وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبهة بليس نحو
ما زيد منطلق ومثال لا المشبهة به نحو لا رجل
افضل منك واشار بقوله المشبهتان بليس الى علة
عملها اي تعملان لكونهما مشابهتين بليس اما وجه
مشابهة ما فمن حيث اشتراكهما لنفي الحال ودخولهما
على الجملة الاسمية ودخول الباء في خبرها واما وجه
مشابهة لا بليس فمن جهة اشتراكهما النفي ودخولهما
على الجملة الاسمية الا ان مشابهة ما به اكثر من
مشابهة لا به ولهذا تدخل لفظة ما على المعرفة

والنكرة

والنكرة معا ولفظة لا لا تدخل الا على النكرة وانما
اختصت بالنكرة دون المعرفة لان دخولها على
النكرة احق من دخولها على المعرفة لانها في الاغلب
لنفي الجنس وذلك لا يتصور الا فيها واذا نقضت
النفي اي نفي ما ولا بالا او تقدمت الخبر اي خبرهما
على الاسم اي على اسمهما بطل عملهما اي عملهما الامثال
انتقاض النفي بالا نحو ما زيد الا منطلق ومثال
او تقدمت الخبر اي خبرهما على الاسم نحو ما منطلق
زيد اما بيان بطلان عملها عند انتقاض النفي
بالا فلزوال المشابهة التي تعملان بها عمل ليس
واما بيان بطلان عملها عند تقديم خبرهما على
اسمهما فلئلا يلزم المساوات بين عملهما وعمل
ليس وهي ممنوعة لوجوب كون رتبة الاصل
اعلى من رتبة الفرع بخلاف ليس فان عمله لا يبطل
وان كان نفيه منتقضا لا يبطل بالا او خبره مقدما
على اسمه لكونه فعلا صريحا وللا وجه اخر وهو
اي ذلك الوجه الاخر ان ينصب الاول وان ترفع
الثاني بها وذلك اي نصب الاول ورفع الثاني اذا
كان الاسم الذي دخل عليه لا مضافا الى نكرة او كان

ذلك الاسم مضارعا له اي مشابها للمضاف
مثال الاول نحو لا غلام رجل كاين عندنا ومثال الثاني
نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا وانما ينصب
الا اذا كان الاسم مضافا او مشابها به لكونها
بمنزلة انّ وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه
على نظيره وانما قال مضافا الى نكرة لان الاضافة
في هذه الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف
وله متناع دخول لا هذه على المعرفة اللهم الا
اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان
او غدا او في الدار لعدم تعريف المضاف واما خبر
لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كاين عندنا
ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم ذهب الى انه
مرفوع بالحرف كما في انّ وبعضهم ذهب الى انه
مرفوع بالخبرية بما هو قبل دخول لا ولا عمل
للحرف فيه فتمسك الاول انّ لا محذوّ بها حذو
انّ فوجب ان ترفع الخبر كانّ وكذا انّ معنى
النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فيجب ان يكون
عاملا في طرفيها وتمسك الثاني انّ لا فرع على انّ
فوجب ان لا يكون مساويا له في العمل لانحطاط

رتبة

رتبة الفرع عن الاصل واعلم انّ مذهب الحجا
زيين اثبات الخبر في هذا الباب واما بنو تميم
فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا
لازما كما حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا
واما النكرة المفردة فمبنية معها اي مع لا على الفتح
ان كان نصبه بالفتح نحو لا رجل في الدار وعلى الكسر
ان كان نصبه بالكسر نحو لا مسلمات في الدار وعلى
الحرف ان كان نصبه بالحرف كالتثنية والجمع نحو لا
رجلين ولا مسلمين ومن هذا ظهر انّ المصنف
لو قيد البناء على الفتح بما قيدناه لكان اصوب
فالمراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف ليتناوله
التثنية والجمع وقد سبق الاشارة الى علة
الموجبة للبناء في بناء العارض واحترز بالنكرة
عن المعرفة فانها ليست بمبنية وبالمفرد عن
المضاف والمشبه به فانهما غير مبنيين والعلة
الموجبة لعدم بناء المعرفة والمضاف والمشبه به
قد مرت فيه ايضا ويقال له اي لا رجل في الدار نفي
الجنس لان رجلا يشتمل على الجنس كله بطريق البدل
فقولك جاءني رجل يصلح لكل واحد من الامة فيكون

زيدا او عمرا او بكرا ولا يكون اكثر من واحد
قال صاحب الضوء في قولهم نفي الجنس نوع من
التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا يرى انك
اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو
كينونته في الدار لا نفسه فان كررت لفظة لا مع
النكرة المفردة جاز فيه اي في ذلك المفردة الرفع
والنصب للتكرير مثاله نحو لا حول ولا قوة الا
بالله فانما جاز الرفع مع التكرير في هذا المثال لانه
مبني على السؤال نحو ان يقول احول ام قوة بغير الله
فتقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز في هذا
المثال خمسة اوجه الاول فتحهما بان يجعل لا في
الموضعين لنفي الجنس وتقدر لهما خبر واحد عند
سيبويه ويكون الكلام جملة عنده لان لا الذي
كان اسمها مفتوحا لا تعمل عمل ان في الخبر عنده ويجوز
ان يقدر خبرين عنده ايضا واما عند غيره من
يجعل لا المفتوح اسمها في الخبر فيجوز ايضا ان
يقدر فيهما خبر واحد لان الاول والثانية
وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوز
ان تعملا واحدا كما ان زيدا وان عمرا ان يقدر

قائمان ويجوز

لا حولَ نفي جنس — ولا قوةَ نفي جنس
لا حولَ نفي جنس — ولا قوةٌ زايدة
لا حولَ نفي الجنس — ولا قوةٌ زايدة
لا حولٌ مبتدا زايدة — ولا قوةٌ مبتدا زايدة
لا حولٌ بمعنى ليس — ولا قوةَ نفي الجنس

لكل

لكل واحد خبرا ايضا والثاني مع فتح الاول بان
يكون الاول لنفي الجنس والثانية زايدة
لتاكيد نفي الاول ويكون الثاني معطوفا على
لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان يقدر لهما
خبر واحد عند سيبويه لان خبرين مرفوع عنده
بالابتداء وخبر مرفوع بلا لان النافية لا يشبه عاملة
في الخبر بالاتفاق فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع
الخبر بعاملين مختلفين وهو غير جايز والثالث
رفع الثاني مع فتح الثاني بان يكون الثاني معطوفا
على محل الاول وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما
معا خبر واحد لكونه خبر المبتداء وعند غيره لا بد
لكل واحد خبر لئلا يلزم اجتماع العاملين وهما
الابتداء ولفظة لا على معمول واحد ويجوز ان يكون
لا في هذه الوجه بمعنى ليس والرابع رفعهما معا
لانه يجوز الغاء لا هذه لضعفها في العمل لانها
يعمل بالمشابهة وما يعمل بالمشابهة عمله ضعيف
مع حصول شرط الالغاء وهو التكرار فيكون
الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية
اما زايدة او ملغاة غير زايدة ويجوز ان يقدر لهما

الوجه الثالث من الوجوه الخمسة لا حول ولا قوة

الوجه الرابع من الوجوه الخمسة ان لا حول ولا قوة

سوا خبر واحد وان يقدر لكل واحد خبر عند
سيبويه وغيره لانه لا عمل الا الابتداء ولك
رفع الاول وفتح الثاني علي ان يجعل الاول بمعنى
ليس والثانية غير ملغاة ويجوز ان يقدر لهما
خبر واحد عند سيبويه وعند غيره لا يجوز هكذا
يجب ان يعرف هذا المقام فانه من المواضع التي
تزل فيها اكثر الاقدام فاما المعرفة المفردة فلا
يفتح بعدها اي بعد كلمة لا الا مرفوعة وهي اي
لا مكررة مثالها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو واما
وجوب الرفع فلزوال المشابهة التي تعمل بها لا من
كونها لنفي الجنس عند دخولها علي المعرفة واما وجوب
التكرار فلكون التكرار جابرا لما فات عنه من نفي
الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة والحروف
العاملة في الفعل المضارع تسعة اربعة منها اي
من تسعة تنصبه اي الفعل المضارع وخمسة
منها تجزمه اي الفعل المضارع اما الحروف الناصبة
للفعل المضارع فهي ان المصدرية واحترز
بالمصدرية عن الزائدة والمفسرة والواقعة بعد
باب ظننت فان كلا منها لا ينصبه وهي اعني ان

المصدرية اصل في نواصب المضارع لكونها مشابهة
انّ التي هي من حروف المشبهة بالفعل من حيث اللفظ
وتغيير الجملة التي بعدها الي المصدر ولن وهي موضوعة
لتاكيد النفي في الزمان المستقبل نحو لن يخرج زيد فانه
افاد تاكيد النفي في الخروج لانك اذا قلت لا يخرج زيد
كنت نافيا خروج زيد نفيا مجردا عن الغاية الزايد
عليه واذا قلت لن يخرج زيد كنت نافيا زايدا عليه
التاكيد وقيل انها للتابيد اي لن تؤبد نفي ما دخلت
هي عليه وهو باطل ومما يدل [illegible] علي بطلانه
التعلق نحو قوله فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي
بالتعميم اولي كما ذهب اليه الاكثرون لان تاكيد
النفي يجوز ان يكون مؤبدا او غير مؤبد وكي وهي
وضعت للتعليل اي لتعليل ما قبلها واعلم ان بعض
من النحاة ذهب الي ان الحرف الناصب هو ان هذه
فقط والبواقي تنصب باضمار ان بعدها وذهب
الاكثرون الي ان لن واذن وكي كلها مستوية
الاقدام في النصب والاول ليس بجيد لان اصل
لن لا ان واذا اذن علي الاصح فلو اضمر ان بعدها
لزم حصول ما ليس بمفتقر اليه وهو التكرار فلو

خروج زيد نفيا
فالتعميم الالف واللام للعهد في الارض
اي الفعل المضارع

الاسم بعد كي لكانت حرف جر لا ناصبة وهي ليست
بجارة بدليل دخول اللام عليه نحو قوله تعالى لكيلا
تأسوا فلو كانت حرف جر لامتنع دخول حرف الجر
على نفسه اللازم باطل لما ذكرنا فكذا الملزوم وزيف
بعضهم هذا القول بانه لو كان اصل لن لا ان
لما جاز تقديم ما في خبرها عليها لان ما في خبرها
لا يتقدم عليها لكنه جائز بدليل صحة قولك اما
زيدا فلن اضرب وهذا التركيب ليس بشيء
لانا لا نسلم الملزوم لان احكام الحروف ومعانيها
قد تزول بتركيب البعض بالبعض كما ان لو اذا ركب
مع لا يبطل معناها ومعنى لو ومعنى لا ويحدث معنى
التحضيض وعند الفراء اصلها لا ابدلت النون
من الالف والاول لانهما على تقدير الابدال لم يرد
لفظ على الاصل ليدل على تاكيد النفي بخلاف الاول واورد
اللف والنشر مرتب الا انه قد ذكر اولا ان المصدرية
ثم لن ثم كي فاورد مثال الاول بقوله تقول
احب ان تقوم بالتاء ولا يجوز بالياء بدليل تقدير
المصنف رحمه اياه بقوله اي قيامك ومثال الثاني
بقوله ولن يفعل ومثال الثالث بقوله وجئتك

بك

كي تعطيني حقي اي مجيء لك معلول باعطائك لي والرابع
من الحروف الناصبة للفعل المضارع اذن واصلها
اذن وهي اي اذن جواب باعتبار القول وجزاء باعتبار
الفعل كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك
واللام في لمن يتعلق بقولك وانما تنصب هذه اي
اذن الفعل المضارع اذا كان الفعل الذي حصل بعد
اي بعد اذن منزلها اذن اي غير معتمد على شيء
حاصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعدها على شيء
قبلها بطل العمل اي عمل اذن كقولك انا اذن اكرمك
بالرفع ولا يجوز بالنصب لان الفعل معتمد على شيء
قبل اذن وهو انا فلو جاز النصب لزم وجود المبتدأ
بدون الخبر وهو ممتنع ولو رفع لزم الغاء عمل اذن
وهو جائز لان اذن ليس قد يوضع على العمل حتى
لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها
قد تقع في موضع لا يكون لها عمل نحو انا اذن فاعل
كذا وايضا يبطل عملها ان اعتمد على الشرط والقسم مطلقا
اي سواء كان قبلها او بعدها نحو ان تاتني اذن
اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم اذ الشرط
قبلها يستدعي الجواب ولو نصب يبطل حكم الشرط

اي عين ان موضوع على العمل البتة لا يجوز الغاؤها

وذلك ممنوع لان الشرط بدون الجزاء غير منصوب
وبطلان عمل اذن جايز حينئذ وكذلك اذا قلت
والله اذن لا افعل فيلغى عمل اذن ايضا لان الفعل
الواقع بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم
اليمين كما يبطل حكم الشرط وكذا يبطل عمل اذن اذا
اريد به اي بالفعل الواقع بعد اذن الحال وان لم
يعتمد على شيء قبلها وان فيه للوصل مثاله نحو
اذن اظنك كاذبا تجد ذلك وانك في حال الظن
لان نواصب المضارع مبني على الاستقبال الا ترى
ان أنْ وكي ولن واذن لا حظ لهن في الحال
واعلم ان المص رح قد ترك شرطا آخر لعملها وهو
عدم الفصل بينها وبين معمولها لانه لو فصل لا يعمل
وان لم يعتمد الفعل على شيء قبلها ولم يرد به الحال
لضعفها فلا يقال اذن في الدار اكرمك الا بالرفع
وان من بينها اي من بين نواصب المضارع
تدخل على الفعل الماضي نحو عجبت من ان ضرب
زيد لما ثبت من قبل ان اصل نواصب المضارع
هو ان واخواتها تعمل لمشابهتها بها فكان قويا فيدخل
على الماضي وتضمر ان بعد ستة احرف وهي اي تلك

والمضارع

الستة

الستة حتى ولام كي ومعناها معنى كي وهو كون
ما قبلها سببا لما بعدها فلهذا سميت بلام كي قبل
الجحود انه يقال موضع لام كي لام الجر حتى تدخل
فيه لام كي بعده واللام التي للصيرورة والزايدة اذ
كلها ينصب المضارع بعدها باضمار ان مثال
الصيرورة قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا ومثال الزايد قوله تعالى يريد الله
ليبين لكم فان هذه اللام زايدة بمعنى ان يبين
لكم لكونه مفعول يريد ولام الجحد وهي لام زايد
لتأكيد النفي الداخل على كان الماضية المعنى سواء
كان لفظها ماضيا ايضا كقوله تعالى وما كان الله
ليعذبهم او مضارعا كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
وانما سميت لام الجحد لمجيئها بعد النفي اذ الجحد عبارة
عن نفي ما توهم ذكره مثبتا والفصل بين لام كي
ولام الجحد ان الاول للتعليل وهذه اللام ليست
كذلك وان الاول لو طرحت من الكلام لم يختل المعنى
المقصود بخلاف الجحد فان الثاني لام لا يذكر الا
بعد نفي داخل على كان المذكورة وتلك اللام ليست
كذلك واو التي بمعنى الى او الا وجه عدوله عن عبارة

الاكثرين وهي اى او بمعنى الي ان انه لو كانت
بمعنى الي ان ويضمران بعدها فيكون تقدير
قولك او تعطي حتى الي ان تعطي حتى وهذا
يؤدي الي الفساد فلذلك عدل عنها وقال او بمعنى
الي بغير ان دفعا لذلك الفساد و واو الصرف ويقال
لها واو الجمع اما وجه تسميتها بواو الجمع فلكونها
بمعنى مع واما وجه تسميتها بواو الصرف فلانها
تصرف اعراب الثاني عن الاول لما فرغ عن تعدادها
شرع في امثلتها فلورد امثلتها على الترتيب المذكور
في المتن فقال في مثال حتى نحو سرت حتى ادخلها
فكانك قلت حتى ان ادخلها والدليل على ان الفعل
الواقع بعدها منصوب باضمار ان قوله داويت
عين ابي الدهين بمطله حتى المصيف ويغلوا
العقدات فان المصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف
عليه وهو منصوب فلو لم يكن نصبه بان مضمرة
بعدها لما جاز العطف على المجرور ولكان حتى
في موضع جارا وناصبا وهو غير جائز وفي مثال
لام كي نحو جئتك لتكرمني فكانك قلت لان
تكرمني اي لاجل تكرمك مجيئ لك سبب لاكرامك

لي وفي مثال لام الجحد نحو ما كان الله ليعذبهم
اي لان يعذبهم وانما اضمر ان بعد لام كي ولام
الجحد لانهما جارتان فلو لم يضمر ان بعدها للزم
دخول حرف الجر على الفعل وهو ممتنع لانه من
خواص الاسم كما عرفت في صدر الكتاب ومثال
او التي بمعنى الي او الا نحو لالزمنك او تعطيني
حقي اى الي ان تعطي حقي او الا ان تعطي حقي وانما
اضمر ان بعد او لانه بمعنى الي او الا وايا ما كان
يلزم اضمار ان بعدها حتى يكون مصدرا في قوة
المصدر لاختصاص هاتين الكلمتين بالاسماء
وفي مثال واو الصرف نحو لا تاكل السمكة وتشرب
اللبن وانما اضمر ان بعد واو الصرف ولم يعمل
بنفسها اذ لو عملت بنفسها فلا يخ اما ان يعمل
اعتبارا باصلها او بمعنى العارض لها لا سبيل الي
ان تعمل باعتبار الاول لان المعنى الذي وضعت
له هو العطف ولا يعمل النصب شيء من حروف
العطف ولا الي ان يعمل باعتبار الثاني لان المعنى
العارض لها هو معنى مع ومن المعلوم ان مع
لا يعمل النصب وانما قلنا ان واو الصرف بمعنى مع

اي هاتين اسم اشارة الي
بين هذا الكلمتين اي الي
او الا المخصوص بالاسماء

لانها في الاصل من حروف العاطف
وهي لا تعمل النصب فيلزم تقدير ان
بعدها حتى تعمل النصب

لان قولنا لا تاكل السمكة وتشرب اللبن في قوة
قولنا لا تاكل السمكة مع شربك اللبن فلا نهي
اكل السمك علي حدة وشرب اللبن علي حدة بل الجمع
بينهما في وقت واحد واذا اريد المنع من كل منهما
يقال لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي ولا
تشرب اللبن والفعل بعد واو الصرف مع ان
المضمرة منصوب المحل علي انه مفعول معه والواو فيه
و قلت وتشرب اللبن يكون تقديره وانت تشرب
اللبن قالوا وللحال فعلي هذا يكون الجمع ممنوعا كما
اذا اضمر انْ **والسادس** من الحروف التي تنصب الفعل
المضارع بعدها باضمار ان الفاء التي في جواب
الاشياء الستة وهي الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض وانما شرط احد هذه الاشياء
الستة لان سببية ما قبلها لما بعدها انما
يتحقق عند تحقق احد هذه الامور ومثال الامر
نحو زرني فاكرمك اي فان اكرمك والمعنى ليكن
منك زيارة فاكرام لك مني ومثال النهي نحو قوله تعالي
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل
عليكم غضبي تقديره لا يكن منكم طغيان فاحلال

غضب

غضب مني ومثال النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي فان
تحدثنا تقديره لم يوجد منك اتيان بسبب الي
الحديث ومثال الاستفهام نحو اين بيتك فازورك
اي فان ازورك والمعنى ليكن منك تعريف
بيت فزيادة مني ومثال التمني نحو ليت لي
مالا فانفق اي فان انفق فالمعنى حصول مال من الله
فانفاقا مني ومثال العرض الا تنزل فتصيب خيرا
اي فان تصيب خيرا تقديره لا يكون منك نزول فاصابة
خير مني وهو اعني العرض قريب من التمني لانك
اذا قلت عرضت عليه النزول فقد حثثته ولا
تحثه الا علي ما تودّه وتتمناه ولكنه ليس باستفهام
لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن ترك
النزول وانما القصد ان تذكره وتعرضه عليه فقط
وسبب اضمار ان بعد الفاء ان الحروف العاطفة
لا ينصب فلزم اضمار انْ ويجب ان يكون ما قبل
الفاء وغيره من العاطفة الناصبة باضمار انْ في
تقدير المصدر ايضا لئلا يلزم عطف الاسم المؤول
بانْ علي الفعل وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون
المعنى ان فعلت فعلت واراد به كون الاول

الاول سببا للثاني لا ان يكون باضمار ان الشرطية
ثم فرغ عن نواصب المضارع شرع في جوازمه
فقال والجازمة له اي للفعل المضارع لم ولما التي
ليست بمعنى الا ولا بمعنى حين بل للنفي الماضي قوله
وفي لما توقع اشارة الى الفرق بين لم ولما بعد ان
يكون الفعل بهما مجزوما اي الفرق بين لم ولما
ان في لما توقعا ليس في لم لان لما لنفي قد فعل
ولم لنفي فعل فلما النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي
قد معنى التوقع فكذلك في لما تقول القوم تنظرون
في ركوب الامير وقد ركب ولما يركب وان في
لما استغراقا واستمرارا ليس في لم تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه واذا قلت لما ينفعه
الندم افاد استمرار عدم النفع الى وقت الاخبار
وفي لما يجوز حذف الفعل ولا يجوز مع لم يقول
خرجت ولما اي ولما يخرج زيد ولا تقول خرجت ولم
لانه بمشابهة قد في قد فعل ويجوز حذف الفعل
مع قد كقوله وكان قد فعل فيجوز حذفه مع لما
ولان اصله لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل
وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذ كقوله ان وصلت

حيث لم لا دم لم ينفع الندم
لا دم الستمرار لما ينفع الندم

وان لم

وان لم اي وان لم اتصل اعلم ان الجزم القطع وسميت
هذه الحروف الجوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعض
حروفه وانما عملت الجزم دون الحركة لانها لما كانت
موضوعة لانتقال المضارع الى الماضي شابه ان الشرطية
في الانتقال فاعطيت عملها وهو الجزم فان قيل فلم
لم يجز دخولها على الماضي كما جاز دخول ان الشرطية
عليه والجواب عنه ان وضع لم للانتقال المذكور
خاصة فذلك لا يحصل بدخولها على الماضي بخلاف ان المذكورة
فانها لم يوضع للانتقال المذكور واعلم ان الجوازم ينقسم
الى قسمين قسم يجزم فعلا واحدا وقسم يجزم
فعلين فالاول لم ولما كما ذكرنا ولام
ولام الامر وهو احتراز عن لام الجار ولام التاكيد فانهما
لا يجزمان الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل
في الحروف الواردة على هجاء واحد ان يفتح كهمزة
الاستفهام على الجر فتحة فرقا بينها وبين اللام الابتداء
وانما عملت الجزم لانه مشابه للام الجارة الجر صورة
لكنه لدخوله الفعل ولم يعمل عمله بل ما هو مقابله
بل هو الجزم او لانه مشابه بان الشرطية في لزومه
المضارع ونقل معناه من الاخبار الى انشاء اقول

قوله للغايب حشو مفسد اما بيان كونه حشوا فلانه
لا طايل تحته واما بيان كونه مفسد فلايهامه بان لام
الامر لو لم يكن للغايب كما في الخاطب المجهول وكما
في قوله تعالى فلتفرحوا وقوله عليه السلام فلتعفوا
صفوفكم لم يكن جازمة والامر بخلافه ولا التي في
النهي واحترز به عن لا التي في النفي فانها لا تجزم
الفعل وانما عملت لا في النهي الجزم ايضا لانه مشابه
بان الشرطية من حيث نقل الفعل لانه ينقل
الاخبار الي الامر وان الشرطية تنقل الفعل المجزوم
به الي المشكوك فيه ومن الثاني ان التي في
الشرط والجزاء وهو احتراز عن ان المخففة عن
المثقلة وان النافية وانما عملت ان الشرطية الجزم
لانها تدخل علي جملتين وتجعلهما بمنزلة جملة واحدة
فيحصل الثقل لطول الكلام فتعمل ما فيه خفة وهو
السكون لانه في مواضع الثقل اليق وتقول في
الفعل الذي دخل عليه لم لم يضرب والفعل الذي دخل
عليه لما لما يركب وفي الفعل الذي دخل عليه لام
الامر ليضرب زيد وفي الفعل الذي دخل عليه لا في النهي
لا تفعل وفي الفعل الذي دخل عليه ان والشرط

والجزاء

والجزاء ان تخرج اخرج وهما اي الشرط والجزاء
مجزومان ابدا اذا كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تضربني اضربك بجزم الفعلين معا فان كانا
اي الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر فيهما اي في الشرط
والجزاء الواقعين الماضيين الجزم لعدم استحقاق
الماضي الاعراب نحو ان خرجت خرجت وان كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه اي في الجزاء
الرفع والجزم ان اكرمتني اكرمك واكرمك اما الجزم
فظاهر واما الرفع فلان ان لما لم تعمل في الفعل
الاول الذي من الشرط اختار وان يعمل في الثاني
الذي هو الجزاء لكونه تابعا للشرط وعليه اي وعلي
الرفع والجزاء الذي وقع مضارعا قوله اي قول
الشاعر وهو ان اتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غايب مالي ولا حرم فان الشاعر الفصيح رفع
الجزاء ولو لم يكن رفعه مختارا لما اختاره الفصيح
لان الفصيح لا يختار الا ما هو الاصح الا الفصيح
وقال بعض النحويين الجزم اولى اذ علة عدم
العمل في الشرط كونه ماضيا غير مستحق الاعراب
وتلك العلة مفقودة في الجزاء فيظهر تاثيران

فيه وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا جزم
الشرط لاستحقاقه الاعراب لا الجزاء لعدم استحقاقه
الاعراب فقد اهمل المصنف هذا القسم ويجئ الجزاء
بالفاء اذا كان اي الجزاء جملة اسمية لان الجزم ليس
لسكون آخره قبل جعله جزاء فلا بد من الفاء ليدل
على وقوعه جزاء الشرط او كان امرا ليكون الجزم فيه
غير ممكن لاستتاره في الامر فوجب ادخال الفاء ليعلم به
وقوعه جزاء من الشرط او كان دعاء اذ الجزم فيه
اي الجزاء
غير ممكن فوجب ادخال الفاء عليها ليدل على وقوعها
جزاء من الشرط او كان امرا فان الجزم ايضا غير
ممكن ايضا لانه اما بصيغة الامر او الماضي والجزم لا
يمكن فيهما اما الاول فلتمامه واما الثاني فلبنائه يجئ
اي في الماضي والامر هذا الخبر
او كان ماضيا صريحا واحترز بالصريح عن نحو ان
خرجت خرجت فانه ماض لكنه ليس بماض صريح
لكونه في تقدير الاستقبال واذا دخلت امس يكون
ماضيا صريحا لعدم امكان تقدير الاستقبال وانما
كان الماضي الصريح بالفاء لانعدام تأثير ادات
الشرط فيه لانها لم تقلبه الى الاستقبال فلا بد من الفاء
ليدل على وقوعه جزاء من الشرط مثال الجملة الاسمية

الواقعة

الواقعة جزاء بالفاء نحو ان تأتني فانت مكرم
ومثال الامر الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان لقيته
فاكرمه ومثال النهي الواقع جزاء بالفاء نحو وان اتاك
فلا تشتمه ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء نحو
ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا مثال الماضي الصريح
الواقع جزاء بالفاء نحو ان احسنت الي اليوم فقد
احسنت اليك امس ويجزم اي الفعل المضارع
بان حال كونه مضمرا في جواب الاشياء الستة التي
يجاب بالفاء وهي الامر والاستفهام والنهي
والتمني والعرض الا النفي مطلقا اي في مجموع
صورة النفي لما سيجيء والنهي في بعض المواضع اي
في المواضع الذي يكون المعنى محمولا على تقدير ان مثال
الامر نحو زرني اكرمك بالجزم لانه جزاء الشرط المحذوف
لدلالة الامر عليه لان المعنى زرني فانك ان تزرني
اكرمك بحذف ان تزرني لقيام الامر مقامه وانما
قلنا ان المعنى كذلك لانك لما امرت بالزيارة ثم
اثبت بعده باكرمك نحو وما فهم انه جزاء
للزيادة ان زارك المخاطب كذا في شرح الخبيصية
ومثال الاستفهام نحو اين بيتك ازرك اي ان

عرفتني بيتك اذكرك ومثال النهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك ومثال التمني نحو ليت لي مالا انفقه
والمعنى ان يكون لي مالا انفقه ومثال العرض
الا تنزل تصب خيرا والمعنى انك ان تنزل تصب
خيرا لك وجه اضمار ان بعد هذه الاشياء الخمسة
لان هذه الاشياء الخمسة يشارك الشرط في كونها
غير ثابت الوجود لكونها غير مجزوم المعنى كالشرط
الذي هو للشك وعلى خط ان يكون وان لا يكون
فيكون لها لاجل ذلك دلالة على الشرط المحذوف
ولا يجوز ان يقال ما تاتينا تحدثنا ولا تدن من
الاسد يأكلك قوله بالجزم متعلق بقوله ولا يجوز
اي ولا يجوز ان يقال في هذين المثالين بالجزم
لانك ان جزمتهما فلا يخ اما ان يقدر النفي والا
ثبات لا سبيل الى الاول لان عدم الاتيان
لا يقتضي الحديث وعدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا
سبيل الى الثاني ايضا لان النفي لا يدل على الاثبات
فلهذا لا يجوز الجزم في النفي مطلقا والنهي في بعض
المواضع ومن السماعية اسماء تجزم الفعل
المضارع على معنى ان وهي اي الاسماء التي

وانما يجوز ان يقال ما تاتينا فتحدثنا

تجزم الفعل المضارع على معنى ان وهي تسعة احدها
من وثانيها ما وثالثها اي ورابعها متى وخامسها
اين وسادسها انى وسابعها مهما وثامنها حيثما
وتاسعها اذما تقول في من من يكرمني اكرمه
وفي ما ما تصنع اصنع وفي اي ايهم يكرمني اكرمه اعلم
ان وضع هذه الاسماء للايجاز والاختصار بيانه
انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال
ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا
وان تضرب خالدا اضرب خالدا وان تضرب بكرا
اضرب بكرا الى ما لا نهاية له فاتي باسم عام يتناول
الجميع وانما يكون اي اي ابدا اي دائما واحدا من
اثنين او واحدا من جماعة ولهذا اذا اضيف الى
المعرفة لم يضف الى الاثنين فصاعدا ولكونه النكرة
شايعة اي اضيف اليها واحدة كانت او اثنين
او جماعة كما قال صاحب الضوء ويدل على كونها
اي على كون تلك الاشياء التسعة اسماء انك
اسندت يكرم الى ضميرها اي الى ضمير تلك الاشياء
المذكورة وتدخل حرف الجر عليها وتنون بعضها
وتضيفه بضم التاء الذي في الاول جميعا مثال ما دخل

حرف الجر عليه نحو بمن تمرر امرر فلما دخل حرف
الجر على من علمنا انه اسم لان الحروف الجر
من خواص الاسم ومثال الاضافة نحو ايهم تضرب
ومثال مادخل التنوين عليه نحو ايا ما تدعوا
ومثال مادخل عليه متى نحو متى تخرج اخرج ولم يذكر
مثال الاسناد لانه ذكره قبل فاستغنى عن ذكره
واعلم ان الدليل الذي ذكره المصنف رحمه الله لكون هذه
الاشياء اسماء لا يعم جميعها هذه الاشياء بل يخص
بعضها لان متى ومهما واذما وحيثما لا يدخلها
شيء من ذلك الدليل المذكورة والدليل العام
على اسميتها دلالتها مع افادة المعنى المجازات
على معنى يتصور استقلالها بنفسها الا بمقارنة
معنى المجازات اياها بخلاف ان الشرطية لكونها
مقتصرة على افادة معنى المجازات الحاصلة ويدل على
اسميتها ايضا لانها لا تعرى من الاعراب المحلي
والحرف لا يكون له اعراب بوجه ما ومعنى حيثما مثل
معنى اين نحو حيثما تجلس اجلس ومعنى اذما مثل
معنى متى نحو اذما تخرج اخرج واعلم انهما انما تجزمان
اذا كان معهما ما اي مع حيث واذ لفظ ما لانه

لو لم يكن معهما اي مع حيث واذ لفظ ما لانهما
ما انضمتا الى ما دخلتا عليه وهذا اي من السماعية
اسماء تنصب اسماء نكرة على انه اي على ان ذلك الاسم
النكرة تمييز وهي اي تلك الاسماء التي ينصب اسماء
نكرة على انه تمييز اربعة اولها اي اول تلك
الاربعة لفظ عشرة المركب مع احد الى التسعة
اي الى التسعة عشر نحو احد عشر درهما وتسعة عشر
رجلا فانه احد عشر وتسعة عشر تنصب درهما
على انه تمييز وانما ينصب مميزها لانها تمت بالتنوين
مقدرا وذلك لان الاسم في الاصل لحقه التنوين ثم
منع منه لعلة عارضية فلهذا نصب المميز والمقدر
وهي التركيب ولاجل تمام بالتنوين
عندهم بمنزلة الملفوظ والثاني من تلك الاربعة
كافة
التي تنصب اسماء نكرة على انه تمييز كم الذي في
الاستفهام قوله عن العدد متعلق بالاستفهام
نحو كم رجلا عندك وكم يوما سرت كانك قلت
فعل وفاعل
اعشرون رجلا عندك ام ثلثون في الاول وكانك
قلت اعشرون يوما سرت ام ثلثون في الثاني
وانما ينصب كم في الاستفهام المميز لانه تام بالتنوين
مقدرا لكونها اسما واستحقاق الاسماء التنوين في الاصل

واما كم الخبرية فانها تضاف الى المميز مفردا كان
ذلك المميز او جمعا وهي اي كم الخبرية نقيض رب
لان رب للتقليل وكم الخبرية للتكثير تقول اذا كان
مميز كم الخبرية مفردا كم رجل لقيته فان مميزها هنا
رجل وهو مفرد وتقول اذا كان مميزها جمعا كم رجال
لقيتهم فان مميزها فيه رجال وهو جمع فان قيل
ما السر في تخصيص المميز المنصوب بالاستفهام والمجرور
بالخبرية فالجواب عنه ان كم في الخبرية لا يكون
الا للتكثير فتجري مجرى العدد وهو التكثير وهو
المائة والالف وان كم في الاستفهام لا يختص بالقلة
ولا بالكثرة اذ الامران جايزان عند المستفهم
فجرت مجرى العدد الوسط وهو مرتبة العشرات
والثالث من تلك الاربعة التي ينصب اسما نكرة
على انه تمييز كاين وهي في معنى كم الخبرية الا انها
تنصب مميزها لانها قد تمت بالتنوين وفيها ابهام
كما في مثل راقود خلا ولم يحمل على كم الخبرية في انجرار
المميز لان انجرار مميز كم الخبرية كان للفرق بينها
وبين كم الاستفهامية وكاين لا يجئ الا الخبرية فلا
حاجة الى الفرق مثال كاين نحو كاين رجلا عندي ينصب

رجلا وفيه اي كاين لغات منها المذكورة وهي الكثر
استعمالا من غيره لاصالتها ومنها كائن بوزن
كاع ومنها كئي بوزنه كيع ومنها كأي بوزن كعي بالعكس
الهمزة وحذف احدى اليائين ومنها كاء بوزن كع
بحذف اليائين واستعمالها اي استعمل كم الخبرية
واستعمال كاين مع لفظ من كثير لان من للبيان
والمميز ايضا للبيان فتناسب ان يكثر استعمالها
ومثال استعمال من مع كم الخبرية نحو وكم
من ملك في السموات ومثال استعمال من مع كاين
نحو قوله تعالى وكاين من قرية اهلكناها
والرابع من تلك الاربعة الناصبة للاسم النكرة على
التمييز كذا اذا كني به اي بكذا عن العدد لا عن الحديث
والحكاية تقول عندي كذا درهما تنصب درهما كما
تقول عندي عشرين درهما مثلا واعلم ان كذا
مركبة من كاف التشبيه واذا التي في هذا الا انهما
لما ركبا تغير حكم الكاف وخلع منه معنى التشبيه كما
في حكم كاي وكذا يتغير حكم ذا ولذا استوي المذكر
والمؤنث لا تقول الكذا وكذا وانما تنصب مميزها
لانهم لما دخلوا الكاف على ذا صار بمنزلة اسم

مضاف كقوله ما في السماء قدر راحة سحابا ومن
السماعية العاملة في الاسماء كلمات يسمى اسماء
الافعال قوله كلمات مبتداء ويسمى الي اخيره
صفتها ومن السماعية خبرها مقدم عليها والدليل
على اسميتها دخول التنوين على بعضها وعدم مجيء المصدر
لواحد منها فلو كانت افعالا لجاء لها او لبعضها مصدر
اعلم ان هذه الاسماء وانما يؤتى بها لضرب من الايجاز
حيث يضعون هذه الاسماء موضع الافعال ويسدون
بها مسدها ولنوع من المبالغة والتاكيد وهما لا
يكونان في لفظ الفعل على ما يجيء اولها اي اول
الكلمات التي تسمى اسماء الافعال رويد وهو اي
رويد اسم لامهل ويستوي فيه الواحد والمذكر
والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار
اعلم ان هذه الاسماء على ضربان ضرب لتسمية
الاوامر وضرب لتسمية الاخبار فمن الضرب الاول
رويد وهو في الاصل مصدر ارود ارودا الا انه صغر
تصغير الترخيم بان يحذف منه زوائده ويسمى به
الفعل وجعل هذا التصغير دليلا على خلع معنى
المصدرية عنه وهي مبني على الفتح اما البناء فلو

اسما يؤتى بها النوع من المبالغة والتوكيد

اي من ذلك المصدر المحذوف الزوائد

قوعه

فوعه موقع غير المتمكن واما البناء على الحركة
فلالتقاء الساكنين واما على الفتحة فللخفة وقد
يستعمل ايضا مصدرا مضافا الى مفعوله نحو رويد زيد
ومنصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا
رويدا وعلى الحال ايضا نحو ساروا رويدا اي مترويين
ويلحق الكاف في الوجهين الاولين فالكاف في
رويدك في الوجه الاول بمنزلة كاف ذلك في التجرد
للخطاب والخلو عن الاعراب والكاف في رويدك
في الوجه الاول بمنزلة كاف ذلك في التجرد للخطاب
والخلو عن الاعراب والكاف في رويدك في الوجه الثاني
ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه ومنه ايضا بله
وهو اي بله اسم لدع وقد يكون مصدرا مضافا
الي المفعول نحو بله زيد اي اترك زيدا تركا ويستوي
فيهما اي رويد وبله الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
تقول في رويد للواحد يا رجل رويد زيدا وتقول
وتقول في رويد للجمع يا رجال رويد زيدا وتقول
فيها للمؤنث يا امرأة رويد زيدا ويا نسوة رويد زيدا
وكذا بله ودونك فان قيل لم لم يذكر مثال رويد زيدا
للمذكر والجواب عنه لانسلم انه لم يذكر بل ذكر

يستعمل منصوبا منونا

واي في استعماله اسم فعل واستعماله مصدرا مضافا الى المفعول

يعني لا تعلق الى الخطاب وهو ايضا حال عند الاعراب

في دويد للواحد ومنها ددنك وهو اسم لخذ
ومنه ايضا عليك وهو اسم لالزم واعلم ان هذه
الظروف جعلت اسماء الافعال لان شانها ان تنوب
مناب الافعال وتغني غناءها فلهذا صارت اسماء الافعال
والكاف فيهما عند البعض كالكاف في ذاك اذ لو
كانت في موضع جر لوقوع موقعها الظاهر ولم يقع
وعند بعض اخر في موضع جر بخلاف كاف ذاك لان
ما قبل الكاف في ذاك غير عامل وما قبل الكاف فيهما
عامل وامتناع وقوع الظاهر كاف ذاك ممتنع فيهما
لكونهما ... للمخاطب ومنه ايضا
ها اسم لخذ وفيه لغات منها هذه ومنها هاء
بالهمزة والهمزة فيها كالكاف في ذاك وتصرف همزة
هاء تصريفها بالنصب على انه صفة مصدر منصوب
محذوف تقدير الكلام تصرف همزة هاء تصريفا مثل
تصرف كاف ذاك فيقال هاءَ هاؤما هاؤم كما
تقول ذاكَ ذاكما ذاكم وهاءِ يا امراة وهاؤما
يا امراتان وهاؤن يا نساء كما تقول ذاكِ
ذاكما ذاكن وتوضع الكاف موضع الهمزة اي همزة
هاء فيقال هاكَ الى هاكن وتجمع بينهما اي بين

الهمزة

الهمزة والكاف فيقال هاءكَ مثل هاءكَ الى هاءكن
ومنها هاءٍ على زنة دامٍ ومنها هاءْ بهمزة ساكنة
ومنه حيهل الصلوة والثريد اي ايت الثريد فيهما
فيه لغات حيهل مركبا من حي وهل وهما مفتوحان
كخمسة عشر وحيهلًا بالتنوين وحيهلا بالالف واصل
هذه الالف ان تلحق في الوقف كما تلحقها في انا في
الوقف ثم بقي حكم الوقف في الدرج كما بقي حكمه
فيه في انا في قوله انا ابو النجم وشعري هذه لغات
ذكرها سيبويه وزاد غيره حيهلْ بسكون اللام
وحيْهَل بسكون الهاء وفتح الياء وحيهلةً بسكون
الهاء منونا ومنه هيهات الامر اي بعد اي صحا
الضرب الثاني هيهات وهو اسم لبعد واصله هيهية
كدحرجة قلبت ياؤها الفا لكونها متحركة وما قبلها
مفتوحا وبني على الفتحة لخفتها وهذه على لغة اهل
الحجاز واسد وبنو تميم يكسرونه ومن العرب من
يضمه وقد ينونوا على الوجوه كلها ومنهم من يحذف
تاءه فتقول هيها ومنهم من يسكنها فتقول هيهاتْ
ومنهم من يبدل هاءه همزة فيقول ايهات
وشتان زيد وعمرو اي افترقا اي ومن الضرب

الثاني ايضا شتان وهو اسم لافترق وهي اي
كلمة شتان تقتضي شيئين لما قلنا من انه اسم
لافترقا والافتراق لا يمكن الا بين شيئين او اكثر
وسرعان ذا اهالة اي سرع اي ومن الضرب الثاني
سرعان وهو اسم لسرع وانتصاب ذا اهالة على
التمييز اي سرع ذا الاهالة واصل المثل ان اعرابيا اشترى
شاة عجفاء وسرع سمينة فرأى رغامها يسيل من
الانف وظنها ودكا فقال لامة فكسمت الشاة
فقالت سرعان ذا اهالة وهذا مثل يضرب لمن
يخبر بكينونة الشيء قبل حصوله وفي هذه الثلثة
اي في هيهات وشتان وسرعان مبالغة ليست
تلك المبالغة في مسمياتها اي في مسميات هذه
الثلثة وهي بعد وافترقا وسرع لانا اذا قلنا
ان هيهات اسم لبعد فان فيه زيادة معنى ليس
في بعد وهو ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه
بعيد لا انه يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشيء
فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه
بمنزلة ان يقال بعد جدا وهكذا تقول في شتان
وسرعان لان فيهما ايضا من جنس هذا المعنى

الذي

الذي هو فرط اعتقاد المتكلم في ثبوت المعنى الفعلين
اللذين هما اسمان لهما **ومن السماعية** انواع اربعة (من الافعال)
منها اي من الانواع الاربعة الافعال الناقصة وهي
افعال وضعت لتقرير ثبوت الخبر للمبتدا على صفة
مخصوصة وهي اي الافعال الناقصة ثلثة عشر فعلا
وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى
وظل وبات ومازال ومابرح ومافتئ وماانفك
ومادام وليس هذا تعداد افعال الناقصة فهذه
اي الافعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو
كان زيد قائما فكان يرفع زيدا على انه اسمه او
فاعله وينصب قائما بانه خبره او مفعوله ونقصانها
اي نقصان هذه الافعال اشهرها اي ان هذه الافعال
لا يتم بالمرفوع بل يحتاج الى المنصوب بخلاف ساير
الافعال فانها تتم بالمرفوع من غير الاحتياج الى
المنصوب او لانها لا يدل الا على الزمان بخلاف
ساير الافعال فانها دالة على الحدث والزمان اعلم ان هذه الافعال
انها افعال عند الجمهور وحروف عند الزجاج ومن
تابعه من الكوفيين حجة الاول تصرفها واتصال
الضماير المرفوعة البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها

وحجة الثاني صدق تعريف الحرف عليها لانها
بدل علي معني في غيره لانها لتقرير ثبوت الخبر للمبتداء
علي صفة مخصوصة والفرق بين كان وصار ان
صار يدل علي وجود معني الخبر في زمان ثان مرتب
ذلك علي زمان سابق لم يوجد فيه اي في الزمان
السابق ذلك المعني اي وجود معني الخبر نحو صار
زيد غنيا فان صار تدل علي وجود الغناء في هذه
الزمان قبل ان لم يوجد ذلك الغناء والجملة
الفعلية منفية ههنا مجرورة المحل علي الوصفية لقوله
زمان سابق وان يدل وان كان يدل علي الزمان
الماضي من غير اشتراط انتقال من حال الي حال
الاتري انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم
يصح ان يقال فيه صار تدل علي الانتقال من
حال الي حال والله تعالى لاينتقل من صفة الي صفة
اخري وكان يجيء تامة اعلم ان كان علي ثلثة انواع
احدها ناقصة سواء كانت اتصالية اي دوامية
نحو كان الله عليما حكيما او انقطاعية اي غير دوامية
نحو كان زيد غنيا وثانيها تامة وهي ح فعل كساير
الافعال لكونها بمعني الحدث او وقع ترفع ما بعدها

او وجد

بالفاعلية

صار الله على حكيما لانه اي

بالفاعلية كما ترفع ساير الافعال ما بعدها بها نحو
قوله تعالى وان كان ذو عسرة فان كان رفع ذو عسرة
بانها فاعله وثالثها زايدة اما في اللفظ دون المعني
او فيهما جميعا نحو زيد قايم كان وكقوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبيا فان كان ههنا زايدة
لانها لو كانت ناقصة لم يكن للكلام عند من سمع
فايدة لكونه معلومة لكل واحد ولم يذكر هذا
القسم وكذا يرفع ما بعدها اصبح واخواتها اي
اخوات اصبح اذا اريد بها اي باصبح واخواتها الدخول
في الاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء و
الضحي اعلم ان اصبح وامسى واصبح يجيء علي
ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون الجملة
بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قايما وعلي هذا
امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى صار من غير
ان يقصد بها الدخول في الاوقات الخاصة فح يكون لها
اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا و
والثالث ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات
فيكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح

ولذا قيد رفع ما بعدها بقوله اذا اريد بها الدخول
في الاوقات الخاصة واما ظل وبات فعلي مفيدين
اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين
او كينونتهما بمعنى صار ولا يكونان تامتين وظهر
من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته و
هو امسى واضحى دون ظل وبات وعلى هذا
التأويل للقائل ان يقول انه لو قال بدل قوله
واخواتها واخواها لكان اولى وبيان الاولوية
ظاهر والجواب ان المراد بالجمع ههنا التثنية وح
يرد هذا كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما اي قلباكما
وما التي حصلت في ما زال وفي اخواته واراد باخواته
غير ما دام وهي ما برح وما انفك وما فتئ نافية
بالرفع على الخبرية لقوله وما في ما زال ومعناها اي
معنى ما زال واخواته استغراق الزمان اي استمرار
الفعل الفاعل في زمانه وهي بمنزلة كان في اثبات
للايجاب لان في زال وبرح وفتئ وانفك معنى
النفي فبدخول حرف النفي عليها صرن للايجاب
اذ النفي اذا دخل على النفي يقلبه ايجابا واما ما
التي حصلت في ما دام فانها مصدرية ومعناها

التوقيت

التوقيت فتقدير ما دام زيد جالسا دوام جلوس
زيد بمعنى زمان دوام جلوس زيد كما في جئتك مقدم
الحاج اي زمان قدومه ولهذا لم يجئ الا متعلقا
بشيء بجملة قبله كاجلس لان الظرف يقتضي ما يدل
على حدث وقع فيه تقول ما زال زيد غنيا وقس
بقوله ان لم تأت عليه اي على زيد زمان من
الازمنة الا وهو اي زيد غني فيه لبيان ما ادعاه
من انها لاستغراق الزمان وتقول اجلس ما دام
زيد جالسا اي مدة دوام جلوس وليس لنفي
الحال اي لنفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد
قائما مطلقا الان ولا تقول غدا وذلك لاستعمال
العرب كذلك وذهب بعضهم الى انها لنفي مطلقا
اي حالا كان او غير حال واستدل بقوله تعالى الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب فهذه نفي
لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فحينئذ
كان لنفي المستقبل ايضا واجاب الاولون عن هذه
الاية بان ما اخبر الله تعالى بالوقوع فيما يستقبل
بمنزلة الموجود والنوع الثاني من الانواع الاربعة
افعال المقاربة وهي افعال وضعت لدنو الخبر

على سبيل الرجاء والحصول والاخذ وجه التسمية
كان ظاهرا من التعريف والذي يدل على كونها افعالا
اتصال الضماير المرفوع البارزة بها نحو الاتصال بساير
الافعال في قولك عَسَيْتُ وعَسَيْنا الخ وانقلاب
لام عسى الفا وعين كاد و ودخول تاء التانيث
الساكنة عليها نحو عَسَتْ وهي اي الافعال المقاربة
اربعة الاول عسى والثاني كاد والثالث كرب والرابع
اوشك فالفاء في قوله فعسى للتفريع اي لفظ
عسى ترفع الاسم وخبره اي خبر عسى ان مع
الفعل المضارع وهي في تقدير مصدر منصوب وانما
شرط ان يكون مع ان لانها موضوعة لتقريب المستقبل
من الحال والذي يدل على استقبالية الفعل المضارع
هو ان لانها موضوعة للطمع والرجاء وهما لا يكونان
الا في الاستقبال تقول عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع
باسم عسى وان يخرج مؤول بالمصدر المنصوب بانه
خبرها وانما قال كانك قلت قارب زيد الخروج لبيان
ما ادعاه من ان عسى ترفع الاسم وخبره ان مع
الفعل المضارع في تقدير مصدر منصوب ولها اي
لعسى وجه اخر غير ما ذكر وهو اي ذلك الوجه الاخر

ان يقال

ان يقال عسى ان يخرج زيد فان مع صلتها في موضع
الرفع بانه اسم عسى كانك قلت قرب خروج
زيد ولم يجز استعمال المصدر في الوجهين لان مقصود
هم عدم تجرد اللفظ عن علم الاستقبال وانما لم يفتقر
في الوجه الثاني الى الخبر كما افتقر في الوجه الاول اليه
لان الغرض تقريب الخروج وقد حصل بوقوع ان مع
الفعل اسما له فعلى هذا الوجه لا يكون حذفا لامتناع
وقوع الفعل فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد
يحذف ان تشبيها لعسى بكاد كقوله عسى الكرب
الذي اَمْسَيْتُ فيه يكون وراءه فرج قريب وكاد يرفع
الاسم وخبره الفعل المضارع من غير ان وذلك في
تقدير اسم فاعل منصوب وانما تركوا ان مع كاد لان
كاد موضع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل
بصيغته على الحال وهو المضارع بغير ان ليكون ادل
على مقتضاه وقد يدخل ان على خبر كاد وان كان الاول
لان لا يدخل عليه تمامه تشبيها له بعسى كما لا يدخل
ان على خبر عسى تشبيها له بكاد قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع
بانه اسم كاد ويخرج خبره الا انه في تقدير اسم فاعل

اي مستقبلا

منصوب لانك اذا قلت ذلك كان التقدير كاد زيد
خارجا الا انه اي اسم الفاعل لم يستعمل لما قلنا
قبل هذا او يجيء كاد في معنى قرب الشبه من الشيء
مثاله نحو كاد العروس يكون اميرا يعني قرب مشابهة
الامير لان المراد ان قربه من الامارة قد حصل
علامت
بل المراد ثبوت المشابهة بينهما علي وجه التاكيد حتى
كان هذا ذاك وليس في عسي هذا القرب وانما هو
طمع ورجاء هذا كانه اشارة الى الفرق بين عسي
وكاد يعني ان كاد يستعمل لتقريب الشيء من الحال
علي سبيل الايجاب والحصول وعسي لتقريبه منه
علي الطمع والرجاء ولذلك جري التصديق والتكذيب
وكاد ولم يجري ما في عسي وكرب وهو يستعمل
استعمال كاد بالنصب علي انه صفة مصدر محذوف
اي يستعمل استعمالا مثل استعمال كاد في دخول
علي المضارع من غير ان وكذا يستعمل استعمال
عسي في دخول علي المضارع معه الا ان الاول
اكثر استعمالا من الثاني واوشك وهو يستعمل
استعمالا مثل استعمال عسي في وجهيها نحو اوشك
زيد يجيء والنوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا

المدح

المدح والذم وافعال المدح والذم افعال وضعت
لانشاء مدح او ذم ولم يدخل فيه مدحت وذممت
لانهما غير موضوعان للانشاء وهما افعال المدح
والذم نعم وبئس اي من فعل المدح نعم ومن الذم
بئس اجتمع البصريين علي فعليتهما وتابعهم الكسائي
وقال الفراء انهما اسمان وتابعه ابو العباس
ثعلب واصحابه حجة البصريين اتصال تاء التانيث
الساكنة بهما نحو نعمت وبئست وحجة الفريقة
الثانية دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد
بشر المولودة فقيل نعم المولودة مولودتك والله
ما هي بنعم المولوده يضربها لكاذبها كرنة وقال
بعضهم نعم السير علي بئس العير ودخول حرف
الندا عليها نحو يا نعم المولي ويا نعم المعين وللبصريين
ان يجيبوا عن حجة الفريقة الثانية اما عن دخول
حرف الجر عليهما فيما ذكر فعلي تقدير ما هي بمولودة
مقول في حقها نعم المولودة وعلي تقدير علي اما
غير مقول في حقه بئس العير وحذف القول في كلامهم
كثير كقوله والله ما بليل بنام صاحبه اي بليل
مقول في حقه نام صاحبه واما الجواب عن دخول

حرف النداء فرهواته لا نسلم ان حرف النداء
داخل عليه بل مدخوله محذوف تقديره يا الله نعم
المولى انت وهذا كقوله تعالى الا يا اسجدوا اي يا قوم
اسجدوا وهما يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس
او يقتضيان اسما مضافا اليه اي الى المعرف بلام
الجنس وبعده اي بعد الاسم المعرف بلام الجنس
والمضاف اليه بذكر اسم آخر مرفوع قوله بقول نعم
الرجل زيد او غلام الرجل زيد نظير نعم حال كونه
مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس او اسما مضافا اليه
وقوله وبئس الرجل زيد او غلام الرجل زيد نظير
بئس حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس او اسما
مضافا اليه هذا حل ما في المتن اعلم ان نعم وبئس
لما وضعا لغاية المدح والذم اشترطوا ان يكون فاعلهما
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه ليحصل بالتخصيص
بعد ذلك التوكيد لان التفضيل بعد الاجمال ابلغ
من ذكر الشيء مفصلا اولا والدليل على ان اللام
في نعم الرجل زيد للجنس لا للعهد انها لو كانت
للعهد لما امتنع وقوع ساير المعارف هنالك
نحو نعم زيد انت والمضاف في نحو نعم غلام الرجل

زيد

زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فقولك نعم غلام
الرجل قد افاد كل غلام رجل كما افاد في نعم الرجل
كل رجل ثم خصص بزيد ويسمى المرفوع الاول
وهو الرجل في نعم الرجل وبئس الرجل فاعلا ويسمى
المرفوع الثاني وهو زيد فيهما المخصوص بالمدح
او الذم ينصب المخصوص على المفعولية ليسمى اعلم
ان في ارتفاع المخصوص مذهبان احدهما ان يكون
مبتداء مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد
مبتداء ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في
موضع الخبر فان قيل اذا وقع الجملة خبرا فلابد
فيها من عايد للمرتبط وهو ههنا معدوم والجواب
عنه ان الجملة استغنيت عن العايد لاشتمال
الاسم الذي دخل عليه اللام على المبتداء والمذهب
الثاني ان يكون المخصوص خبر مبتداء محذوف
اي زيد هو وهو فاسد لانهم اذا التزموا حذف
الخبر التزموا ذكر شيء موضعه ولم يفعلوه ههنا
فيكون فاسد او يضمر الفاعل للاختصار ويفسر
بنكرة منصوبة ~~على التمييز فان قيل~~ فيقال نعم رجلا
زيد ففي نعم ضمير مبهم يفسر رجلا وهو نكرة منصوبة

على التمييز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا
و رتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازه والجواب
عنه انه اضماره على شريطة التفسير وكذا بئس اي
بئس مثل نعم فيما ذكره وما ذكرناه وتلحق حبذا
بنعم لانه انشاء للمدح وتلحق ساء ببئس لانه
انشاء للذم فيقال حبذا الرجل زيد او رجلا زيدا
وساء مثلا هذا واعلم ان حبذا يفارق نعم من
حيث ان فاعله لا يكون الا لفظ ذا بخلاف نعم
وانما خص ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض
منه الابهام ليكون تفخيما للمقصود لان السامع
اذا قرع سمعه بما لا يعرف عرّه وانزعاج في طلبه ترجيحا صح
فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفخيم فيحصل
بذاكر التفخيم في نفسه واختص ذا دون اخواتها
مع انها من الاسماء المبهمة ايضا لان المفرد للذكر
سابق على غيره ويفارق من حيث ان تمييزه غير
لازم ذكره بل لك تقول حبذا زيد وحبذا رجلا زيد
مع امتناع نعم زيد والمخصوص في حبذا مبتداء وخبره
حبذا واسم الاشارة سد مسد الضمير العايد اليه
او خبر مبتداء محذوف كالمخصوص في نعم فمن يقول

حبذا

حبذا فعل واسم الغلب عليه الاسمية كقوة الاسمية
فالمخصوص على هذا مبتداء او خبر وقيل بل الغلب
هو الفعلية لتقدم الفعل في التركيب على هذا فاعل
والنوع الرابع من الانواع الاربعة افعال القلوب
وجه تسميتها بها انها للشك واليقين وكلاهما
يحصلان من القلوب وهي اي افعال القلوب
سبعة ثلثة منها للشك وهي حسبت وخلت وظننت
وثلثة منها لليقين وهي علمت ورايت ووجدت اذا كانا
بمعنى علمت وواحد منها يصلح ان يكون للشك واليقين
وهو زعمت اذا كانت هذه الاربعة وهي علمت ورايت
ووجدت وزعمت بمعنى معرفة الشيء بصفته اي
بمعنى معرفة المبتداء على كونه مخبرا عنه بشيء نحو علمت
اخاك كريما ورايت زيدا جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ
واعلم ان هذه الافعال تدخل على الجملة من المبتداء
والخبر كان اذا كان اسنادها على الشك واليقين كظننت
او علمت زيدا عالما الا انها تغير المبتداء والخبر لفظا
ومعنى اما لفظا فلانها بنصبها واما معنى فلانها افعال
مؤثرة محل الخبرين فاذا كان علمت بمعنى عرفت
نحو علمت زيدا اي عرفته ورايت بمعنى ابصرت

نحو رايت زيدا اي ابصرته ووجدت بمعنى الاصابة
وذلك نحو وجدت الضالة اي صادفتها وزعمت
اي قلت عن غير ثبت نحو زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا لم يقتضي المفعول الثاني هذا جزاء لقوله فاذا
كان تقول اذا كان بمعنى معرفة الشيء بصفته
حسبت زيدا فاضلا وعلمت زيدا اخاك ومن خصايص
اي من خصايص افعال القلوب امتناع الاقتصار
على احد المفعولين برفع الامتناع على الابتداء ثم
وخبره من خصايصها وانما لم يجز الاقتصار على
احدهما فيها لكونها داخلة على الابتداء والخبر وكما
لا يستغني المبتداء عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء
كذلك لا يستغني احدهما عن الآخر بخلاف باب
اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
واما المعنوي معا فيجوز حذفهما نحو قولهم من يسمع
يخل اي حسب المسموع صحيحا كما في قولهم تلون
يعطي ويمنع ومن خصايصها اي جواز الغائها اي
الغاء افعال القلوب سواء كانت متوسطة او متأخرة
واورد اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا وقوع

افعال القلوب متوسطة ثم وقوعها متأخرة فاورد
مثال الاول بقوله نحو زيد علمت منطلق ومثال الثاني
بقوله او زيد منطلق علمت اعلم ان افعال القلوب
اذا تقدمت على المفعولين لزم الاعمال لظهار القوتها
بوقوعها في اعلى المراتب واذا توسطت جاز الاعمال
والالغاء لانها لتوسط صارت متقدمة من وجه
فتعمل ومتأخرة فيلغى فاذا تأخرت فالغاء حسن
اذ بالتأخر لم يبق لها حظ في التقدم وحق العامل
ان يتقدم واما جواز اعمالها عند التأخر فبالنظر
الى الفعلية ووجه اختصاص الغائها من الافعال
ذوات المفعولين لان الالغاء فيها غير مفسد
لمعنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم
كانك قلت زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا اعطيت
درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي
اتيت بالمحال وايضا من خصايصها التعليق
اي تعليق افعال القلوب حال كونها مقارنة
بالاستفهام واللام بمعنى او للام مثال الاول نحو علمت
ازيد عندك ام عمرو ومثال الثاني نحو علمت لزيد
منطلق ووجه تعليقها عند المقارنة بالاستفهام

واللام ان الاستفهام واللام يقتضيان صدر الكلام
ويجعلان الفعل غير عامل لفظا فاذا قلت علمت
ازيدٌ عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان
الخبران في موضع نصب اذ العلم واقع عليهما وقد
عدل الى الابتداء لئلا يبطل صدر الكلام ولا يجوز
التعليق في غير هذه الافعال فلا يقال اعطيت
ازيد عندك ام عمرو واعطيت لزيد درهم لان ذلك
يؤدّي الى فساد الكلام وانما سمّي هذه تعليقا
اذ هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في
الحقيقة كانت معملة من هذه الجملة وهي غير معملة
لفظا فكانت مُعمَلةً من وجه وغير مُعمَلةٍ من وجه
فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات
بعل ولا مطلقة كالاختين اذا تزوجهما رجل ولم
يدر الاول من نكاحهما ولا مطلقتين وهما
ليستا بذات بعل لانه لا يجوز نكاحهما ولا مطلقتين
لانه لا يجوز تزوجهما زوجا اخر كما فرغ من
الباب الثالث شرع بيان باب الرابع فقال

الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الان
ضربا اي نوعا العوامل اللفظية القياسية والسماعية

وبقي

وبقي الضرب المعنوي وهو اي المعنوي شيأن
عند سيبويه وثلثة اشياء عند ابي الحسن الاخفش
الاول منها ومنها الابتداء وهو اي الابتداء تعرية
الاسم اي تجريده سواء كانت اسما صريحا او مؤولا به
وهذا ليدخل فيه نحو ان تصوموا خير لكم اي الصيام
خير من العوامل اللفظية للاسناد غير الزائدة وانما
قلنا غير الزائدة ليدخل هل من خالق غير الله اذ من
خالق مبتداء مع انه ليس بمجرد عن العامل اللفظي
وهو من لكنه لكونه زائدا لم يعتبر فمن هذا عرفت
ان من الواجب عليه ان يقيدها بما قيدناها
وذلك التجريد يجب ان يكون للاسناد نحو زيد
منطلق لانه لو لم يسند اليه شيء لكان بمثابة
الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة اذ الا
عراب لا يستحق الا بعد التركيب المستلزم
للاسناد واعلم انه لو قال قوله للاسناد او للاسناد به
اي مسندا به واقعا بعد اداة الاستفهام او النفي
رافعا بمستقل لكان احسن ليتناول كلا القسمين
من الابتداء مثال النوع الاول نحو زيد منطلق
فان زيدا مبتداء مجرد العامل اللفظي للاسناد اليه

ومثال النوع الثاني نحو اقايم زيد او انتم
فان اقايم اسم مجرد عنه مسندا الي زيد وانتم
وهذا المعنى اي التجريد عامل فيهما اي في المبتداء
والخبر اذ تجريد الاسم للاسناد معنى يقتضي
الطرفين مسندا ومسندا اليه فوجب ان يعمل
فيهما اما عمله الرفع في المبتداء فلكونه مشابها
بالفاعل من حيث انهما مسندان اليهما و اما
عمله ذلك في الخبر فلكونه مشابها به من جهة وقوعه
ثانيا من الكلام اعلم ان المحقق ذهب الي ان
التجريد عامل فيهما وهو ضعيف لكون التجريد عاملا
ضعيفا لانه معنوي والفعل الذي هو اقوى العوامل
لا يكون عاملا في المرفوعين فضلا عن ان يعمل
الضعيف فيهما وقيل المبتداء عامل في الخبر والخبر
في المبتداء وهو ايضا ضعيف لانه اذا كان الخبر
مشتقا قد يسند الي ما بعده مظهرا كان او مضمرا
فيلزم الاعمال في المرفوعين اللازم بطل لما مر
فالملزوم مثلها باطل لان بطلان اللازم يستدعي
بطلان الملزوم واذا كان غير مشتق فالاولى
ان لا يعمل سواء كان محتملا للضمير كما ذهب اليه

الكوفيون

الكوفيون او غير محتمل له فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الاولى مذهب سيبويه وهو ان الابتداء عامل
في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر ويسمى المرفوع الاول
مبتدا ومسندا اليه ومحدثا عنه ويسمى المرفوع
الثاني خبرا ومسندا وحديثا وحق الاول ان يكون
معرفة اي المبتداء ان يكون معرفة لان وضع الكلام
لان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك
بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفائدة
وقد يجيء اي المبتداء نكرة مخصصة بوجه من
الوجوه لقربها من المعرفة ح مثال المبتداء
النكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير
من مشرك فان قوله ولعبد مبتداء نكرة مخصصة
بالصفة وهو مومن وخبره خير من مشرك
فان قيل ان كلامك يقتضي ان يكون رجل في
قولنا رجل عالم قايم مبتداء لانه مخصص بالصفة
وقايم خبره وهذا مما لم يجوزه احد الجواب
عنه انه انما لم يجوز لانعدام شرط التخصيص
فيه وهو ان لا يتصف بها واحد مختص بل كان
في معنى العموم وهو غير موجود فيه كذا في شرح

التزيينة وللمبتداء النكرة مخصصات كثيرة ذكرت
في المطوّلات فليطلب فيها وحق الثاني الخبر ان يكون
نكرة لما عرفت في المبتداء وقد يجيئان اي المبتداء
والخبر معرفتين مثاله نحو الله الهنا محمد نبينا
الغايدة لانه انما جاز عند تعريفهما المخاطب لانه
اذا كان متصوّر الشيئين ولم يعرف النسبة
بينهما فافدت بكلامك كما اذا عرفت وجود زيد وعرفت
ان انّ شخصا قد انطلق ولم يعرف انّ زيدا منطلق
فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي
قد عرفته بالانطلاق قال صاحب الضوء
وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا علي وجهين احدهما
ان يذكر تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي
يعرف ويجحد ذلك فينزله منزلة من تخبره
بشيء لا يعرفه ثم كلامه ثم انّ المبتداء والخبر اذا
كانا معرفتين فايهما قدمت فهو المبتداء كما في
زيد المنطلق و زيد فانّ زيدا في الاوّل مبتداء كالمنطلق
وفي الثاني ولا يتعين زيد للابتدائية لدلالته
علي معني الشخص والمنطلق للخبرية لدلالته
علي المعني النسبي لانّ المنطلق في قولنا المنطلق

وفي المنطلق

زيد علي

زيد علي تأويل الشخص الذي ينطلق ولا يجعل
زيد خبرا في ذلك الا علي تأويل مسمّي بهذا الاسم
فيظهر معني الشخص في المنطلق والمعنى النسبي
في زيد وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك
ان تخبر عن من يعرفه المخاطب باخوته بانه
مسمّي زيد كان اخوك مبتداء وزيد خبره وان كان
وان كان مقدّما عليه اعلم ان الاختلاف في موضع
الالتباس اي فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا
لان يكون مبتداء وخبرا واما في غير موضع الا
لتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قول الشاعر
بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهنّ ابناء الرجال
الاباعد فهذا لا يلتبس لانّ المراد هو
الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمثابة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء
الابناء ومعني الثاني رافع الفعل المضارع وهو
اي المعني الثاني وقوعه اي وقوع المضارع موقعا
يصلح ذلك الاسم الموضع ذهب اصحابنا الي انه
يرتفع لوقوعه موقع الاسم وهذا معني وليس

بلفظ وانما عمل الرفع اذ المضارع لما وقع موقع الاسم
وقع في اقوى احواله فيعطى اقوى الحركات والكوفيون
على انه يرتفع لتعريه من النواصب والجوازم
والكسائي على انه يرتفع بحرف المضارعة وبطلان
مذهب الكسائي ظاهر على من له ادنى تامل
اعلم ان شرط وقوعه موقع الاسم الفاعل و
هذا معنى قوله وذلك انك تقدر ان تقول في زيد
ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع الفعل
موقع الاسم لا يقال فعلى هذا يلزم ان يرتفع
الماضي لوقوعه موقع الاسم لانا نقول العامل يعمل
في الكلمة بعد ان كانت مستحقة الاعراب والماضي
لا يستحق الاعراب فلا يعمل فيه والمعنى الثالث عامل
الصفة وهو اي عامل الصفة ان يرتفع لكونها
اي الصفة صفة لمرفوع وان تنصب وتجر لكونها
صفة لمنصوب في النصب ولكونها صفة مجرور في
الجر نحو جاءني رجل كريم فكريم مرفوع بانه
صفة للمرفوع ورايت رجلا كريما فانه منصوب
لوقوعه صفة لمنصوب ومررت برجل كريم
فهو مجرور لكونها صفة للمجرور وهذا اي كونها

صفة

صفة لمرفوع ومنصوب ومجرور معنى وليس بلفظ
هذا عند ابي الحسن الاخفش وعند سيبويه العامل
في صفة هو العامل في الموصوف لانهما كشيء واحد
فيعمل فيهما عامل واحد فاذا قلت مررت برجل كريم
فالجار لكريم هو الجار لرجل وهو الباء وكذا الرافع
والناصب في صفة هو الرافع والناصب لكريم هو
الناصب لرجل وهو رايت ويحتج الاول اي ابي
الحسن الاخفش بقولهم يا عمر الجواد في انه لو كان
المؤثر اي العامل فيهما اي من الصفة والموصوف
واحدا لما اختلف حكمهما اي حكم الصفة والموصوف
وقد اختلف حكمهما لكون حركة الموصوف بنائية
وحركة الصفة اعرابية وقوله الصفة والموصوف
كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد مردود لما فيه
من لزوم اعرابين في اسم واحد وهذا مرفوض
في كلامهم بدليل انهم هربوا عن الجمع بين الاعرابين
وبين دليله وهو علامة التثنية والجمع على احدهما
في التثنية اليهما فحذفوا احدهما فقالوا الزيدان في زيدان
وزيدون فكيف يسوغون الجمع بين اعرابين
في اسم واحد والجواب عنه نحو يا عمر الجواد

ما سبق من ان حرف النداء فيه يشبه بالعامل المحقق
فكان الموصوف مرفوعا كالصفة فيرتفع اختلاف
حكمهما بهذا الطريق واما لزوم اعرابين في اسم واحد
فجوابه ان قولنا الصفة والموصوف كشيء واحد لا
عن جهة الحقيقة بل بطريق التشبيه من حيث ان
بينهما امتزاجا شديدا فمن حيث انهما كشيء واحد
اخذ حكم كلمة واحدة في اتحاد عاملهما ومن حيث
انهما في الحقيقة شيئان لم يلزمنا ما ذكره من لزوم
اعرابين في اسم واحد كذا قال صاحب المقاليد وقال
صاحب الضوء من روى يا عمر الجواد لنا انه عجز
البيت المشهور الذي هو فما كعب ابن امامة
وابن سعدي باكرم منك يا عمر الجواد فقد سهى
اذ لا احتياج للاخفش في النصب اذ يصح ان
يقال ح ان العامل قد عمل في محل المنادي النصب
حيث كان مبنيا وعمل في صفته النصب حيث كان
معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما ذهب امسِ
الدابر لما كان فارغا عن الباب الرابع شرع
الان ان يبين الخامس فقال الباب الخامس
في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة

والنكرة

والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه اي على
شيء معين فان قلت كان من الواجب عليه ان
يقدم الكلام على النكرة على الكلام على المعرفة لما ان
النكرة اسبق على المعرفة كما عرفت في باب لا ينصرف
جوابه ان العرب قد تغلب على النكرة في الاحكام
فيقول هذا زيد ورجل ضاحكين فتنصب على الحال
ولا ترفع على الصفة تغليبا لجانب المعرفة ورعاية لها
واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ما وضع ليدل على
شيء جنس شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج
النكرات لانها وضعت ليدل على شيء لكن لا بعينه
وهي اي المعرفة خمسة احدها المضمرات نحو انا
وانت بالحركتين ونحو الكاف في غلامك بالنصب والجر
قال صاحب الضوء قالوا انه مضمر عبارة عن اسم
يتضمن الاشارة الى المتكلم والمخاطب او غيرهما بعد
سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير
المعرفة والنكرة في انه لا يكون منهما نكرة نحو زيد
ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا
الكلام الا لزيد واذا قلت جاءني رجل فضربته
لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك

لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف وسار اخبارك
عنه بالمجئ من الاسباب التي تفرزت له عند السامع
معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة
لما وانه زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون
لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو
الضماير لانها بمنزلة وضع اليد اذ الشئ انما يضمر بعد
ما عرفت واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم ما هو بغيرهما و الثاني الاقسام الخمسة العلم
الحاتق كزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم هو ما علق
بشئ بينه غير تناول ما اشبهه فقولهم ما علق
بشئ جنس شامل للمعرفة والنكرة وقولهم بعينه
يخرج النكرة وبقولهم غير متناول ما اشبهه خرج
ساير المعارف لان انت يجوز ان يخاطب به عمرا
و زيدا الي غير ذلك وقوله الخاص احتراز عما ثني
وجمع او نكرة قد زال عنه معنى العلمية ولذا يدخل
عليه حرف التعريف اذ ذاك لو قصد تعريفه كالزيدان
والزيدون و الثالث من اقسام المعارف ما فيه
اي اسم فيه لام التعريف للجنس ثم الاسم الذي
دخل عليه لام التعريف اما ان يكون المراد منه نفس

الحقيقة

الحقيقة واللام للجنس نحو الرجل خير من المرأة والفرس
خير الحمار والعسل حلو والخل حامض بان اللام فيها
لتعريف الحقيقة بمعنى ان هذه الحقيقة خير من تلك
الحقيقة او يكون المراد منه فرد من افراد تلك
الحقيقة فاللام في للعهد وهو علي وجهين احدهما
ان يذكر منكورا ثم يعاد ذلك المنكور معرفا كقوله
تعالى كما ارسلنا الي فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول والثاني ان يكون المعهود في الذهن كقولك
ادخل السوق اذا كان بينك وبين مخاطبك
سوق معهود نحو فعل الرجل كذا اذا كان بينك وبين
مخاطبك رجل معهود و الرابع من انواع المعارف
المبهم وهو ما كان متضمنا للاشارة الي غير المتكلم
والمخاطب من غير شرط سبق ذكره وهو اي المبهم
شيئان الا انه لا بد من ان يكون مستغنيا عن جملة
اولا وللاول اسماء الاشارة كهذا وهؤلاء و الثاني
الموصولات كالذي والتي ومن وما فانها اي الموصولات
لا يتم الا بصلة وهي اي تلك الصلة احدى الجملة
الاربع نحو جاءني الذي ابوه منطلق او خرج ابوه
او في الدار او امامك او ان تكرمني اكرمه وانما التزم

ان يكون الصلة جملة اذ في كونها مفردة تعريا من
ضمير الموصول في مواضع كثيرة لانك اذا قلت في جاءني
الذي هو زيد جاءني الذي زيد دون هو لفظا او تقديرا
يلزم التعري لامتناع تقدير الضمير في زيد وبالتعري
يقع التغاير بين الموصول وصلته فلا ينضم احدهما
الي اخر فيمتنع حصول الغرض وهو تكميل الموصول
بضم الصلة اليه كذا قال صاحب المقاليد وانما بنيت
المبهمات بقسميها لانها اشبهت الحروف في عدم
استقلالها وافتقارها الي الصلة او الصفة ولقائل
ان يقول ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية لما ذكرنا
فكيف قالوا في تثنيتهما هذان في الرفع هذين
في غير الرفع كما قالوا جاءني مسلمان ورايت مسلمين
ومررت بمسلمين وكذا اللذان واللذين والجواب
عنه من وجهين الاول لا نسلم ان هذان وهذين
لتثنية هذا علي حد مسلمان ومسلمين بل هذان
صيغة موضوعة للرفع هذين صيغة اخري موضوعة
للجر والنصب كما انهم صاغوا الضماير احوال الثلثة
والدليل علي ان هذان ليسا بتثنيين لهذا حذف
الالف في هذان وعدم قلبها ياء او واوا الاتري انهم

قلبوا

قلبوا الف عصا واوا والف رحي ياء في عصوان و
رحيان والجواب الثاني ان التثنية من خواص الاسم
فيجبرها ذا لشبه الحرف فيعود معربا وعلي هذا ان النون
يكون بدلا عن الحركة والتنوين لانه لما صار معربا
بالتثنية استحقهما وان كان الواحد لا يستحقهما
التنوين ونظيره احمدان فالنون فيه عوض عن
الحركة والتنوين فاذا كان الواحد لا يستحق التنوين
لعدم الانصراف **والخامس** من اقسام المعارف المضاف
الي احد هذه الاربعة اضافة معنوية وقيل لها لانه
لو اضيف الي احدها في لفظية لم يتعرف المضاف
من المضاف اليه وتعرف المضاف الي احدها علي حسب
تعريف المضاف اليه والنكرة ما شاع في امته اي في
جماعة كرجل وفرس فانهما شايعان في امتهما الفصل
الثاني في بيان التذكير والتانيث اما المذكر فهو ما ليس
فيه تاء التانيث وهي اي تاء التانيث الموقوف عليها
اي علي تاء هاء واحترز بهذا القيد عن التاء في اخت
وبنت فان التاء فيهما ليس للتانيث الواقف
عليهما بالتاويل بدل عن الواو ولا الف اي المذكور
ما ليس فيه ايضا الف التانيث مقصورة كانت

او ممدودة نحو حبلى وبشرى وحمراء وصحراء واما المؤنث
فهو ما فيه شيء من ذلك عن التاء التانيث والالف
ممدودة كانت او مقصورة ولم يذكر الياء لقلتها
لاختصاصها بكلمة واحدة وهي هذي واما اختصت
زيادة العلامة بالمؤنث ولم يحتج المذكر الى ذلك
اذ الزيادة فرع المجرد المجرد والمؤنث فرع المذكر فناسب
ان يختص الفرع بالفرع والاصل بالاصل مثال ما فيه
تاء التانيث كغرفة مثال ما فيه الالف المقصورة
نحو حبلى ومثال ما فيه الممدودة نحو صحراء اعلم ان
الاول ان يقوم المؤنث على المذكر لا يقال انما قدمه
على المؤنث لان المذكر اصل والمؤنث فرع والاصل
بالتقديم اولى من الفرع لانا نقول انما يكون ذلك
ان لو كان المراد منهما ذاتهما وانما المراد مفهوماتهما
لان البحث في تعريفهما والتعريف ليس بحسب الذات
بل بحسب المفهوم ومفهوم المؤنث يستدعي التقديم
لكون مفهومه وجوديا ومفهوم المذكر يستدعي التاخير
لكون مفهومه عدميا ولذا اختار صاحب اللب وابن
الحاجب وغيرهما من النحويين تقوم المؤنث
على المذكر وهي اي المؤنث على ضربين حقيقي بالجر

والرفع اما الجر فعلى البدلية واما الرفع فعلى الخبرية
المبتدا المحذوف والاول اولى لعدم التادي الى الحذف
بخلاف الرفع فانه مؤد اليه وهو اي المؤنث الحقيقي
الخلق اي ما له فرج كالمراة والحبلى والناقة وزينب
وهند وغير حقيقي بالجر والرفع ايضا وهو اي المؤنث
غير الحقيقي اللفظي اي ما لا يكون له فرج بل يكون
تاء التانيث فيه لفظا كالظلمة او بالالف المقصورة
او بالالف المقصورة وذلك نحو البشرى والمؤنث
الحقيقي اقوى من المؤنث غير الحقيقي لكون الاول
تانيثا في المعنى بخلاف المؤنث غير الحقيقي اذ لا تانيث
في معناه ولذا اي ولاجل ان الحقيقي ايضا اقوى امتنع
جاء هند وجاز طلع الشمس ويجوز ان تذكر الفعل
في الحقيقي ايضا اذا فصل بينهما نحو حضر القاضي اليوم
امراة لان الفاعل اذا بعد عن عامله ضعف قوته
استدعاء التاء الا اذا كانت المؤنث الحقيقي منقولا
عما يغلب في اسماء الذكور نحو زيد اذا سمي به
امراة فانه مع الفصل يجب الحاق علامة التانيث
بعامله نحو قالت اليوم زيد للفرق بين المؤنث
والمذكر وتانيث البهايم وان كان حقيقيا الا انه

دون تأنيث ادميين اذ الادمي مكرم ذو مرتبة
عليه بخلاف البهيمة ولذا اي ولاجل ان تأنيث البهائم
دون تأنيث الادميين جاز سار الناقة ولم يجز سار
المرأة والمؤنث اللفظي ينقسم علي ثلثة اضرب الاول
ما فيه التاء اي تاء التأنيث ظاهرة كالغرفة والظلمة
والثاني ما فيه التاء تقديرا كالشمس والنار والدار
فان التاء فيها وان لم يكن ظاهرة لكنه مقدر لظهور
التاء المنقلبة هاء في التصغير وانما قدرت التاء دون
غيرها لانها الكثيرها واشهرها ام العلامات كذا ذكر
والثاني ما فيه الف التأنيث مقصورة كحبلى وبشرى
او ممدودة كحمراء وصحراء والثالث من اقسام اللفظي
الجمع الا ما فيه اي الا الجمع الذي فيه الواو والنون حال
كون ذلك الجمع غير المستثنى سالما من العقلاء سواء
كان واحده اي واحد الجمع غير المستثنى مذكرا حقيقيا
او مؤنثا حقيقيا مثال ما كان واحده مذكرا حقيقيا
نحو جاءني الرجال وجاءت الرجال وفي التنزيل اذا
جاءك المؤمنات ومثال ما كان واحده مؤنثا حقيقيا
نحو قالت نسوة فان نسوة جمع المرأة وهي مؤنث
حقيقية وانما انث مثل هذا الجمع اي الجمع الذي بغير

الواو

الواو والنون لانه اي الجمع الذي بغيرهما ناسب
التأنيث في انه تأن للواحد كالتأنيث فانه تأن
للتذكير اذ حق المذكر ان لا يشم المؤنث ولم يؤنث الجمع
الذي بالواو والنون نحو مسلمون لاختصاصه بذكور
العقلاء فانه اي الجمع بالواو والنون لم يستأنف له اي
للجمع بهما صيغة اخرى بل صيغة المفرد باقية والتذكير
هو الاصل بخلاف فبالنظر الي بقاء صيغة المفرد يجب
التذكير وبالنظر الي انه يدل علي ما فوق الاثنين بزيادة
حرف الجمع ناسب ان يؤنث فتعارضت الجهتان فتسا
قطتا فبقي الاصل وهو التذكير هذا اي ترك العلامة
في المؤنث غير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسند
الي ظاهره اما اذا اسند اي الفعل الي المضمر اي الي ضميره
التأنيث او ضمير الجماعة واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤا والنساء جاءت او جئن والجذوع انكسرت
او انكسرن اما التأنيث فباعتبار اللفظ واما ضمير
الجماعة فباعتبار المعنى والناس والانام والرهط والنفر
مذكر اعلم من الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان
من لفظه لانه لا يجمع هكذا واصله اناس خففت بحذف
همزة واختلف في الالف واللام في الناس في انه كل عوض

عن الهمزة المحذوفة اولا فعند الجوهري ليسا بعوضين
عنهما الاثر لو كان عوضين عنها لما جاز اجتماعهما
معها لامتناع الاجتماع بين العوض والمعوض عنه
اللازم بالكل الي اجتماعهما معا في قول الشاعر ان
المنايا يطّلعن علي الاناس الاسينا فاللزوم مثلم وهو
كون الالف واللام فيه عوضين عن الهمزة المحذوفة
اذ بطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم وعند
غير الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يقدح
اجتماعهما في ذلك بدليل قوله اي قول الشاعر
معاذ الاله ان تكون كظبية وكذا الرهط والنفر
اسما جمع وليس بمؤنثين بدليل قوله تسعة
رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما
القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه
يذكر ويؤنث اما التانيث فكما قال الله تعالي
كذب به قومك بالتذكير واعلم ان القوم مختص
بالرجال دون النساء بدليل قوله تعالي لا يسخر
قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا ولا نساء من نساء
ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء نحو
النخل يذكر ويؤنث كما كان مذكرا او مؤنثا في

فيما قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح المرسلين واما التذكير

التنزيل

يفرق بالتاء بين الواحد والجمع في النثر شرح

في التنزيل نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات لها
اما التذكير فلحكم اللفظ اذ اللفظ وان افاد معنى الجمع
الا انه واحد صورة واما التانيث فعلي المعنى لان المعنى
معنى الجمع مع ان له واحد فاشبه سائر الجمع
وتانيث العدد من الثلثة الي العشرة عكس تانيث جمع
الاشياء وانما لم يجز القياس ههنا بل ذكر المؤنث وانث
المذكر لانهم احتاجوا للفرق الي الزيادة وهي بالمذكر
اولى لخفته ولان المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا
فيلزم لحوق التاء بعدده واذا لحق للمذكر لم يلحق للمؤنث
فرقا بينهما ولم يعكس لان المذكر اسبق فاحتيج
الي تانيثه اولا واما الواحد والاثنان فجاز على القياس
لانه ذكر للمذكر وانث للمؤنث تقول ثلث نسوة
وتقول ثلثة علمة في المذكر ولذا في التنزيل سبع
ليال وثمانية ايام فاذا جاوزت العشرة اي من العشرة
اسقطت التاء من العشرة مع المذكر لان الاول مذكر
فلو لم يحذف منها التاء لاجتمع علامتا التذكير لكون
اثبات التاء من الثلثة الى العشرة علامة للتذكير
واثبتها اي من العشرة مع المؤنث اذ الاسم الاول
مؤنث فلو اسقطت التاء من العشرة لزم اجتماع

منقعر واعجاز نخل

مطلب عكس تانيث جمع الاشياء

علامة التانيث لان سقوطها من الثلثة الي العشرة
علامة التانيث هذا في غير الواحد الي الاحد والواحدة
والاثنين فقد سلك مسلك القياس الا انه
غير الواحد الي الاحد والواحدة الي الاحدى نحو ثلث
عشر رجلا في المذكر وثلث عشرة امراة بكسر الشين
عند بني تميم وسكونها عند اهل الحجاز لئلا يلزم توالي
اربع حركات واحد عشر رجلا في المذكر واحدى عشرة
امرأة في المونث واثني عشر رجلا في المذكر واثنا عشرة
امرأة في المونث والاسمان مبنيان على الفتح كما مر الا
اثني عشر فانك تعرب به اعراب مسلمات لانه جعل
كالمضاف الي العشرة بدليل حذف النون فلما ثبت
انه كالمضاف كان اعرابه هو الوجه لان الاضافة
من خصايص ما هو الاصل في باب الاعراب الاضافة
واما شرط الثاني فمبني لوقوعه موقع غير المتمكن
وهو النون وعلى الحركة لعروض البناء على الفتح للمشاكلة

الفصل الثالث في التوابع وهي اي التوابع خمسة
اضرب الاول تاكيد والثاني صفة والثالث بدل
والرابع عطف بيان والخامس عطف بحرف وجه
تسمية هذه الخمسة توابع لثبوت الاعراب فيها

يعني حالة الرفع بالالف وحالة
والجر بالياء وتقول جاءني رجلان
اثنان ورأيت رجلين اثنين
ومررت برجلين اثنين
وتقول اثنا عشر رجلا ورأيت
اثني عشر رجلا ومررت
باثني عشر رجلا
صح

بواسطة

بواسطة المتبوعات وانما انحصرت فيها لان التابع لا يخ
اما ان يكون مقصودا بالنسبة دون الاول او لا فان
كان الاول فهو البدل لانه هو المقصود والمبدل منه
في حكم التنحية وان كان الثاني فلا يخ اما ان يكون
مقصودا بالنسبة مع سابقه (اي مقصود) او لم يكن فالاول هو العطف
بالحروف اذ المعطوف والمعطوف عليه مقصود ان
بالنسبة والثاني لا يخ اما ان يكون سابقه مقصودا
بالنسبة ويجيء الثاني للدلالة على معنى حاصل في
نفسه او فيما انتسب اليه او لا والاول الصفة نحو
مررت برجل ظريف او ظريف ابوه واما الثاني فلا يخ اما
ان يكون لتقدير امر السابق في النسبة او في الشمول
او لا فان كان الاول فهو التاكيد وان كان الثاني
فهو عطف بيان لانه للايضاح فقط لا على انه
يدل على معنى في السابق فان الصفة وان كانت
توضيحية ايضا ولكنها للدلالة على المعنى في سابقه لا للا
يضاح فقط هذا ما ذكره صاحب اللباب وقد قال
صاحب المقاليد وجه الانحصار ان التبع لا يخ اما
ان يكون مقصودا بالحكم او لا فالاول ان كان مشتقا
فهو الصفة والا فهو العطف البيان والثاني لا يخ

من ان يكون بواسطة حرف اولا فالاول هو العطف
بالحرف والثاني هو البدل وقد علم بدليل الحصر حد كل
واحد منها اما التاكيد فيختص بالمعرفة نحو جاءني زيد
نفسه ولا يجوز في النكرة لا يقال جاءني رجل نفسه
لما ان التاكيد للتخصيص والتعيين والنكرة دالة علي
الشيوع والعموم بينهما تقابل خلافا للكوفيين فانهم
اجازوا ذلك فيها اذا كان محدودا نحو قمت ليلة
كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها
فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجل
وهو ازالة التجوز وتحقيق المعنى في نفس السامع
وانشد واقد صرت البكرة يوما اجمعا وهو شاذ
عند البصريين واعلم ان في اطلاقه نظر اذ التاكيد
غير مختص بالمعرفة علي الاطلاق بل اذا كان بغير
التكرير واما اذا كان بالتكرير فجاز في النكرة ايضا
نحو جاءني رجل رجل لان الثاني بلفظ الاول فلا
يلزم التقابل ويكون اي التاكيد بالتكرير نحو جاءني
زيد زيد وجاز ذلك ما ذكرنا من تحقيق المعنى
في نفس السامع وهذا الضرب يجري في المفرد من
الاسم والفعل والحرف نحو زيد زيد قائم وضرب ضرب

زيد وجاز ذلك لما ذكرنا وان ان زيدا منطلق وفي
الجملة اسمية كانت او فعلية نحو زيد منطلق زيد
منطلق وقام زيد قام زيد ويكون التاكيد بغير
اي بغير التكرير نحو جاءني زيد نفسه وجاز ذلك
ايضا لما ذكرنا واما كلا وكلهم واجمعون واكتعون
وابتعون وابصعون فانها التاكيد المذكورين
والمذكورين نحو جاءني الرجلان كلاهما والقوم كلهم
اجمعون واكتعون وابتعون وابصعون وكلتاهما
لتاكيد المؤنثين نحو جاءتني المراتان كلتاهما فالشرط
بجواز التاكيد بكلا وكلتا ان يكون قيام الحكم باحدى
المفردين ممكنا كالمجيء في جاءني الرجلان كلاهما وان لم
يكن ذلك ممكنا فالتاكيد ممتنع فلذا امتنع نحو اشترك
الرجلان كلاهما لان الاشتراك لا يصح من واحد
والشرط فيه ان التاكيد انما يفتقر اليه اذا احتمل
الكلام ثبوت العكس واذا اكد بكل يجب ان يجب
ان يكون المؤكد بما يقع الحكم ببعضه نحو قرات الكتاب
كله وحكم اجمع حكم كل تقول قرات الكتاب اجمع
ولقيت الرجال اجمعين ولا تقول جاءني زيدا اجمع
واكتعون من قولهم اكتع اي تام وهو يجيء تابعا

لاجمعين لان اشتقاق اجمعين و بيّن فتقديم البين
المعروف وقد جاء القوم اكتعون وليس بالاعرف
والصفة هي الاسم الدال علي بعض احوال الذات هذا
الحد ينتقض بالحال لان الحال يدل علي بعض احوال
الذات مع انها ليست بصفة وقيل تعريفها تابع يدل
علي معني في متبوعها من غير تقييد فبقوله تابع
خرج الخبر ولانه غير تابع بل مستقل ولكن ساير
التوابع داخل فيه فبقوله يدل علي معني في متبوعه
خرج الجميع ولكن الحال داخل فيه فبقوله من غير
تقييد خرج لانها يدل علي هيئة فاعل او مفعول وهي
اي الصفة اما فعل والمراد بالفعل ههنا ما يكون صادرا
من افعال الجوارح حينئذ كالقائم والقاعد او حلية وهي
كل صفة ظاهرة علي شيء يدركه البصر كالطويل والاسود
او غريزة وهي كل صفة لا يدركه البصر كالفهيم والكريم
والعاقل او نسبة كشامي وبصري اي بصري بالنسبة
صفة **واما الوصف** باسماء الاجناس فانما يتاتي بوسيلة
ذو اذ لا يمكن الوصف باسماء الاجناس الا بوسيلة
ذو اي بواسطتها اذ بدونها يلزم المحال نحو رجل مال
وامرأة سوار فلهذا توصلوا بها الي الوصف باسماء

الاجناس

الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار
فصح اللفظ والمعنى فصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة
سوار الان هذا العرض لم يحصل بصاحب لمجيئه في
غير هذا المعنى الا يري ان صاحب قد يجيء بمعنى الرفيق
كقولك مررت برجل صاحبك اي رفيقك فلذا اجتلبت
هذه الكلمة للوصف باسماء الاجناس والموصوف
اما نكرة او معرفة لم يجيء صحة الاضافة الا الي الجنس
ولا يضاف الي المضمر والعلم لان كلا منهما معرفة وما
يضاف اليهما يكون معرفة فلا يستقيم اذ ذاك وصف
لنكرة واما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس الا
ذووه فشاذ وانما جاز اضافتها الي المعرفة باللام
نحو مررت بعمرو ذي المال لانه كان نكرة في الاصل فكان
اسم جنس فاجيز اضافتها اليه مع كونه معرفة
اذ التعريف ما كان باول احواله بل الجنسية موجودة
فيه بخلاف العلم والمضمر وهي اي ذو شيء عند ان يكون
الموصوف مثنى ويجمع عند ان يكون الموصوف جمعا
ويذكر اذا كان الموصوف مذكرا ويؤنث اذا كان
الموصوف مؤنثا فيقال رجل ذو مال ورجلان ذوا مال
في الرفع ورجلين ذوي مال في النصب والجر ورجال

ذوو مال في الرفع ورجال ذوي مال في الجر والنصب
وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا مال في الرفع
وامرأتين ذواتي مال في الجر والنصب ونساء ذوات
مال في الرفع وذوات مال بالكسر في الجر والنصب
كمسلمات فانها بالكسر فيهما واما التثنية والجمع
فكمسلمات ومسلمون وكل صفة تتبع موصوفها
تذكيرا وتانيثا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية
وجمعا واعرابا اي رفعا ونصبا وجرا بالنصب قاطبة
اي جملة
على التمييز من قوله تتبع موصوفها وقوله اذا كانت
اي الصفة فعلا له اي للموصوف ظرف لقوله تتبع
الموصوف اذا كانت فعلا له في جميع ما ذكر في المتن
اذ الصفة لكونها هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف
اذ الظريف هو زيد وجب ان يدخل عليها شيء يدخل
على الموصوف من الافراد والتذكير والتانيث والجمع
وغير ذلك مما في المتن لان الشيء الواحد لا يكون
واحدا وجمعا في حالة واحدة شايعا ومخصوصا فيهما
واما حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف
من حيث المعنى وجب ان ينصب عليهما العامل
الواحد في موافقة البنية في الاعراب هذا اذا كانت

الصفة

الصفة فعلا للموصوف فاما اذا كانت اي الصفة
فعلا لسببه اي لسبب الموصوف نحو مررت برجل
حسن غلامه فانها اي الصفة الكائنة فعلا
لسببه لتتبعه اي الموصوف في التعريف والتنكير
والاعراب اي في الرفع والنصب والجر فحسب
اي لا يتبع الصفة التي كانت فعلا لسببه الموصوف
في غير هذه الاشياء لانها لما جعلت صفة لذلك
الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة
له في هذه الاشياء رعاية اللفظ ولم يكن تابعة
له في البواقي وهي التثنية والجمع والتذكير والتانيث
بل كل حكمها كحكم الفعل لانها مسندة الى ظاهر بعدها
فكما ان الفعل اذا اسند الى ظاهر بعده سواء كان المسند
اليه الواقع بعد الفعل مفردا او مثنى او مجموعا على
الصحيح فكذلك حال الصفة مع ما بعدها وكما ان
الفعل يجب تذكيره اذا كان فاعله مذكرا او تانيثه اذا كان
مؤنثا حقيقيا ويجوز تذكيره وتانيثه اذا كان مؤنثا
غير حقيقي فكذلك حال الصفة بالنسبة الى ما بعدها
فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد
غلمانهم وبرجلين قاعد غلامهم وبامرأة قائم ابوها

بخلاف الخمسة السابقة فانها في الصفة ليست
من جهة تبيينها اي مابعد كما تحكم برعاية المطابقة
بينهما فيها ومنه اي من عدم المطابقة بينهما
في غير الخمسة السابقة قوله تعالى ربنا اخرجنا
من هذه القرية الظالم اهلها فان الظالم
صفة القرية لفظا مع انه مذكر ولا مؤنث لما فرغ
عن الصفة اخذ تبيين الاخ البدل فقال البدل على
اربعة اوجه احدها بدل الكل من الكل اذا كان مد
لول البدل مدلول المبدل منه بمعنى ان صدق
البدل على صدق عليه المبدل لا ان كان مدلوله
عين مدلول المبدل منه لان مدلول اخاك في
نحو قولنا رايت زيدا اخاك ليس مدلول زيد لغة
الا انهما يصدقان على ذات واحد وثانيها بدل البعض
من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول البدل
منه نحو ضربت زيدا رأسه فان رأسه بدل من زيد
وهو بعضه وثالثها بدل الاشتمال ان كان بين
البدل والمبدل منه تعلق بغير الكلية والجزئية سواء
كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه
او على العكس وذلك كما ورد في التنزيل يسئلونك

عن الشهر الحرام

عن الشهر الحرام قتال فيه واعجبني زيد ضربه او زيد
علمه والمراد من الاشتمال اشتمال معنى الكلام على البدل
اذ معنى سلب زيد ثوبه مشتمل على نسبة السلب
على الثوب فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك
سمي بدل الاشتمال وهذا جيد وقال بعضهم وانما
سمي بدل الاشتمال لان الاول مشتمل الثاني وقال بعض
آخر انما سمي بدل الاشتمال لان الثاني مشتمل على الاول
وكلاهما ليس بمستقيم لان غلامه في قولك ضرب
زيد غلامه بدل من زيد بدل الاشتمال مع ان زيدا
ليس بمشتمل على الغلام ولا الغلام عليه ورابعها بدل
الغلط وان كان المبدل منه غلطا اذ الغلط سبب فسمي
المسبب باسم السبب وذلك كثير ويحتمل ان يكون
المراد بالغلط المغلوط منه اي بدل من المغلوط
بذكره والغرض من ذكر هذا البدل تعليم التدارك
[illegible] من الغلط فانك تريد مقصودك ومما قلنا
عرف وجه الانحصار على الاربعة المذكورة فان قيل
ان هذه الحصر غير جامع لجميع اقسام البدل
لان البدل الكل من البعض خارج عنه نحو نظرت
القمر فلكه فان الفلك بدل من القمر بدل الكل من البعض

ان لم يكن بينهما تعلقا اصلا تكون مسمى بحجار وسمي بدل الغلط

تمثيل لنسخ للسالك [illegible]

فالجواب عنه بمنع الجواز لانه لا يروى من العرب
ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان يكون هذه
البدل بدل الكل من البعض فلم لا يجوز ان يكون
بدل الاشتمال لان الفلك مشتمل عليه وظاهر انه كذلك
فيكون دخلا تحت ابدال الاربعة لا خارجا عنهما
وعطف البيان وهو اسم غير صفة يجري مجرى
التفسير قوله اسم يتناول المقصود وغيره وقوله
غير صفة يخرج الصفة وقوله يجري مجرى التفسير
يجرى ما سوى المعرف لان غيره غير جار مجرى التفسير
مثاله نحو ما جاءني ابو عبد الله زيد وجاءني زيد
ابو عبد الله قوله اذا كان مشهورا بالكنية فيه
وجاءني زيد ابو عبد الله فقط وبين البدل وعطف
البيان فرق ذكر في المطولات فليطلب فيها والعطف
بالحرف وحروف العطف تسعة الاول الواو فانه
للجمع المطلق اى من غير ترتيب نحو جاءني زيد وعمرو
ومنه قوله تعالى خلق الموت والحيوة فانه
قدم الموت على الحيوة مع انها في الخارج قبل
الموت لان الغرض نفس الجمع دون الترتيب
والثاني الفاء وهو موضوع للترتيب اى للجمع

فيه

فيه وترتيب من غير مهلة اي لا يتخلل بين الاول
والثاني ولي هذا اوفى بقوله نحو جاءني زيد وعمرو والثاني
الفاء وهو موضوع للترتيب مع التعقيب مثاله
نحو جاءني زيد وعمرو يعني جاء عمرو بعد مجيء زيد اي
بصدر عمل اخر حتى جاء عمرو وانما قلنا اي لا يتخلل
بين الاول والثاني فعل ولم نقل زمان لانه يجوز
ان لا يتخلل بينهما فعل وان كان بينهما زمان كثير
كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما ولا يرد النقض بقوله تعالى وكم من
قرية اهلكناها فجاءها بأسنا فان مجيء البأس
انما يكون قبل الاهلاك فلا يكون الفاء للترتيب
وقد قلتم انها للترتيب لانه محمول على الحكم بمجيء
البأس فكان معناه اهلكناها فحكمنا بان البأس
جاءها ولا ريب في كون الاخبار بحكم مجيء البأس
بعد الاهلاك والثالث ثم وهو موضوع للترتيب
اي للجمع فيه ترتيب مع التراخي مثاله نحو رايت
زيدا ثم عمرا وانه يكون رؤيتان والدليل على انها
للتراخي عدم جواز دخولها على الجزء لان الجزء لا يتراخى

عن الشرط فان قيل ان قوله انها للترتيب منقوض
بقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل
صالحا ثم اهتدى لان لا اهتداء قبل التوبة
والايمان والعمل الصالح والجواب عنه بالحمل على دوام
الاهتداء ولا شك ان دوام الاهتداء بعدها
والرابع او وهو وضع لاحد الشيئين او للاشياء
وتعريف المص اولى من تعريف الابن الحاجب وهو
قوله واو لاحد الامرين لانه خرج منه او التي
لاحد الامور ويمكن ان يقال بانه اذا كان لاحد
الامور يصدق عليه انه لاحد الامرين فلا يلزم
المحذوف لكن العينين اولى كذا في شرح الذينية
مثال او التي لاحد الشيئين نحو جاءني زيد وعمرو
ومثال او لاحد الاشياء نحو جاءني او عمرو او بكر
وغير ذلك ويقال انها اي ان او وضع للشك
في الخبر هذا تنبيه من المص على ان الشك في
الخبر غير لازم اذ قد يكون المتكلم غير شاك
بل يكون مبهما على السامع كما قلت جاءني زيد
وعمرو وانت تعلم ان الجائي زيد ولكنك تاتي
بكلمة او لتشهم على السامع ويقال انها للتخيير

نحو اضرب

نحو اضرب زيدا وعمرا وقد امرته يضرب احدهما
لا على التعيين ولم يجز ان يضربهما جميعا فليس في ذلك
شك بل تخيير لان الشك لا يكون الا في شيء موجود
ولم يكن هناك شيء موجود ويقال انها موضوعة للاباحة
في الامر نحو خذ هذا او ذاك وجالس الحسن او ابن
سيرين والفرق بين الاباحة والتخيير انه لو جلس
معا لم يكن عاصيا كما لم يكن عاصيا لو جالس مع احدهما
بخلاف التخيير لا يكون الا بالاقدام على احدهما والخامس
ام التي للاستفهام سواء كان متصلة نحو ازيد عندك
ام عمرو اي ايهما عندك او منقطعة نحو ازيد عندك
ام عمرو وانها اي الجثة لا بل ام شاة بل هي شاة
اعلم ان ام المتصلة ان يكون قرينة للهمزة حتى
يفيدا معا معنى اي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما
عندك ولا يقع هذه الاربعة الا بعد الاستفهام
والمنقطعة ان يستانف بعدها الكلام وهي تقع
بعد الاستفهام والخبر ولا يكون الاستفهام عن التعيين
لان وضعها ان يأتي للاضراب عن الجملة المتقدمة
استفهامية كانت او خبرية فاذا قلت اعندك
زيد استفهمت عنه ليجيب المسؤل بلا او نعم ثم

بمعنى بل

ظهر لك ان الذي يظن كونه عند السؤال عمرو لا زيد
فاعرض عن الاستفهام كنحو زيد وشرعت ان تستفهم
عن عمرو فتقول ام عندك عمرو وهذا بمنزلة بل اعندك
عمرو واذا قلت انها الابل ام شاة فكانك رايت
جثة من بعيد فظننت انها ابل وقلت انها ابل ثم
عرض لك شك فيما اخبرت به فاعرضت عن الاخبار
وقلت مستفهما ام شاة بمعنى بل اهي شاة واعلم
ان ذكر الجملة بعد المنقطعة الواقعة بعد الاستفهام
لازم خوف اللبس لانك لو لم تقل ام عندك عمرو
وبل تقول ام عمرو لالتبس بام المتصلة ولا يلتبس
في الخبر فلم يكن ذكر الجملة ح لازما والسادس
لا التي للنفي بعد الاثبات اي لنفي ما وجب
للاول نحو جاءني زيد لا عمرو ولا يجيء بعد النفي
لا تقول ماجاءني زيد لا عمرو لانك لم توجب الاول
شيئا فتنفيه والسابع بل وهو موضوع للاضراب
عن الاول والاثبات للثاني منفيا كان الاول او موجبا
مثال الموجب نحو جاءني زيد بل عمرو ومثال النفي
نحو ماجاءني زيد بل عمرو ففي الاول اضراب عن
نسبة المجيء الى زيد واثبته لعمرو وفي الثاني

وجهان

وجهان احدهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهي
حينئذ للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو
وثانيهما ان يكون معناه بل ماجاءني عمرو وهي حينئذ
هيئة بيان من نسبة اليه عدم المجيء اقول لو قدم
مثال النفي على مثال الموجب لكان احرى نظرا الى صنعة
البديعة وهي اللف والنشر على الترتيب والثامن لكن
وهي وضعت للاستدراك بعد النفي اعلم ان لكن
للاستدراك وهي اما ان يعطف به المفرد على المفرد
او الجملة على الجملة فان كان الاول كانت بعد النفي
لانها وضعت للمغايرة بين المعطوف والمعطوف
عليه في النفي والاثبات واذا عطف المفرد على المفرد
ولم يكن قبلها بعدها نفي واذا لم يكن بعدها نفي
وجب ان يكون قبلها نفي ليحصل المغايرة بينهما
نحو جاءني زيد لكن عمرو اهانني وما رايت زيدا لكن
عمروا فان كان الثاني يجوز ان يكون بعدها النفي
وان لا يكون نحو قام زيد لكن عمروا لم يقم ولم يقم
زيد لكن عمروا قام واذا تقرر ذلك فاعلم
ان قوله للاستدراك بعد النفي على الاطلاق ليس
بجيد والصواب ان يقول ولكن للاستدراك بعد

النفي ان كانت لعطف المفرد على المفرد والفرق بينهما
اي بين الاستدراك والاضراب انك بالاضراب تبطل
الحكم السابق وهو المجيء وانك بالاستدراك لا تبطل
لا تبطله اي الحكم السابق نحو جاءني زيد لكن عمرو فانك
بالاستدراك لا تبطل الحكم السابق وهو عدم المجيء
والسابع حتى التي بمعنى الغاية نحو ضربت القوم
حتى زيدا وقيد بقوله بمعنى الغاية لانها حتى لو كانت
ابتدائية لا يكون عاطفة وكلا منافي لعطف وينبغي
ان يكون ما بعدها مما يصح دخوله فيما قبلها والفاء
في قوله فلا يجوز جواب شرط محذوف تقديره الكلام
اذا كان الامر على ما قبلها فلا يجوز ان يقال جاءني
القوم حتى حمار كما يجوز ان يقال جاءني القوم
وقوله لان الحمار لا يكون من جنس القوم تعليل
لقوله فلا يجوز وهذا غير مذكور في المتن في اكثر
النسخ وفي بعضها مذكور ولهذا شرحناه **الفصل**
الرابع في بيان الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام
مداره اي مدار الكلام على ثلثة معان وفي قوله
الفاعلية والمفعولية والاضافة جاز الرفع والجر و
الثاني اولى وجه الاولوية قد سبق غير مرة فالرفع

في الاصل للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف
اليه وذلك لان الفاعل اقوى من المفعول لانه
غير مستغني عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاختص الفاعل الذي هو اقوى بالرفع الذي هو
اقوى الحركات لانه يحصل من شفتين يحتاج
في التلفظ به الى تحريك عضوين والمفعول هو فضلة
بالنصب الذي هو فضلة واما المضاف اليه فانه
ما بينهما لانه فاعل في المعنى مرة ومفعول فيه اخرى
فاختص في الجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب
سلوكا الطريق الموافقة وما سوى ذلك اي من
الفاعل والمفعول والمضاف اليه ملحق بها بذلك اي
بما ذكر منها على سبيل التشبيه والتعريف فالملحق
بالفاعل الذي يلحق بالفاعل خمسة احدها المبتدأ
والخبر اي خبر المبتدا فانهما ملحقان بالفاعل اما الاول
فمن جهة كونه مسند اليه والثاني فمن جهة كونه
خبرا ثانيا من الجملة كالفاعل والثاني خبران وهو
ملحق بالفاعل من حيث انه خبر ثان من الجملة
والثالث اسم كان وهو ايضا ملحق به من
حيث انه مسند اليه كالفاعل والرابع اسم

ما ولا اللتين بمعنى ليس والخامس خبر لا
التي لنفي الجنس وهذان اي مشبهتان بالمشبهة
بالفاعل اما اسم ما ولا فانه مشبه باسم ليس
وهو مشبه واما خبر لا فانه مشبه بخبر ليس وهو
مشبه بالفاعل عن جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة
والمفعول خمسة الاول المفعول المطلق والثاني
المفعول به والثالث المفعول فيه والرابع المفعول له
والخامس المفعول معه وقد مر تحققه والملحق به
اي بالمفعول سبعة الحال والتميز والمستثنى
المنصوب فانها ملحقات بالمفعول في كونها فضلة
وقيد المستثني بالمنصوب لانه لو كان مرفوعا او مجرورا
لا يكون ملحقا به وخبر كان اي من جملة الملحقات
بالمفعول خبر كان وهو ملحق من حيث انه يجيء
بعد المرفوع واسم ان واسم لا التي لنفي الجنس
فانها مشبهتان بالمفعول لان اخبارها اذا كانت مشبهة
بالفاعل يكون اسمائها مشبهة بالمفعول وخبر ما ولا
عند الحجازيين وهو ايضا ملحق من حيث انه
يجيء بعد المرفوع والجر الاصلي للمضاف اليه اما بالحرف
او بالاضافة المعنوية لما مر واما غير الاصلي

فانه

فانه اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك درهم
وكفى بالله شهيدا والاصل حسبك درهم وكفى الله
شهيدا او بزيادة حرف الجر في المنصوب نحو ولا
تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التأويلين
او بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه
فيكون المجرور في التقدير منصوبا كما في الاول او مرفوعا
في الثاني واعراب الفعل غير الحقيقي كله اذ ليس فيه
اي في الفعل فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة بل
بمشابهة الاسم وقد يقال الاعراب على ضربين صريح
وغير صريح والصريح اي الاعراب صريح اما بالحركات
او بالحروف وقد ذكر اي الاعراب بالحركات وبالحروف
في صدر الكتاب وغير الصريح اي الاعراب غير الصريح
ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص وما ذاك
اي كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص الا في
المضمرات الا ترى ان انت وضع للمرفوع واياك وضع
للمنصوب ولا رفع اي ولا رافع في اللفظ ولا نصب
اي ولا ناصب فيه قد سبق ان احد الاعراب هو
ما اختلف اخره باختلاف العوامل فيلزم من ذلك
ان لا يكون اختلاف الصيغة اعرابيا ولذا قلنا

والاولى بالصريح ان يقال ما
اللفظ بشيء يدل على معناه
وهو اما الحركة نحو جاء زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد
وغير الصريح في المضمرات نحو
انا وانت ونحوهما

او حروف نحو جاءني ابوه
ورايت اباه ومررت بابيه

ان المضمرات مبنية وان اختلفت صيغها في الاحوال
الاعراب فاذا قلت هو حاضر فهو مبني غير انه
كناية عن اسم مرفوع نحو زيد ولاجل هذا سمي ضمير
مرفوع ولما كانت المضمرات نايبة مناب الاسماء الظا
هرة في الرفع والنصب والجر احتيج الي تميز ما وقع
نائبا عن مرفوع عما ناب عن منصوب او مجرور ووضع
لكل صيغة ولم يميز بينهن بالاعراب لما فيهن من سبب
البناء الذي ذكرناه قبل فحصل من اختلاف الصيغة الد
لالة علي ما يدل عليه الاعراب وهذا نوع من الاعراب
لكن هذا الاعراب منتق فلهذا عبر عنه بالاعراب
غير صريح وهي اي المضمرات علي ضربين متصل بالجر
والرفع وهو الاول اولي وهو اي المضمر المتصل
ما لا ينفك عن اتصاله شيء ولا يلزم تعريف تعريف
الشيء بنفسه حيث عرف المتصل بالاتصال لان
المراد بالمتصل المصطلح وبالاتصال العرفي اللغوي
وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت وهو اي المضمر
المتصل علي ثلثة انوع احدها المرفوع وثانيها المنصوب
وثالثها المجرور وكل واحد منها اي المرفوع والمنصوب
والمجرور بارز الا مرفوعه فانه اي المرفوع

يجيء

يجيء مستكنا ايضا اي كما يجيء بارزا وغير المرفوع
لا يجيء مستكنا لعدم شدة الاتصال بعامله بخلاف
المرفوع وذلك الاستكنان اما ان يكون لازما اي
لا يكون الفعل الا مسندا اليه او غير لازم اي يكون
الفعل مسندا اليه تارة والي غيره اخري فاللازم اي
الاستكنان اللازم في اربعة اي في اربعة افعال
وهي افعل علي صورة المخاطب وافعل علي صورة المتكلم
وحده ونفعل علي صورة المتكلم مع الغير وتفعل
اذا كان للمخاطب المذكر وقيد به لانه لو كان
للغايب لم يكن الاستكنان لازما نحو تضرب هند
فهذه الافعال كلها مستندة الي ما استكن فيها من انت
وانا ونحن اقول قوله للمذكر مستدرك لان قوله
للمخاطب يغني عن ذكره وغير اللازم اي الاستكنان
الذي لا يكون لازما في الماضي المذكر نحو فعل
وفي المضارع المذكر نحو يفعل وكذا المونث اي المونث
نحو فعلت وتفعل فان الاستكنان في هذه
الافعال غير لازم نحو ضرب وليضرب زيد وضربت
هند وتضرب قدم زيد ضرب وهند ضربت الضرب
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فاذا رفعت به

اي باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اسما
ظاهرا بقيت هذه المشتقات فارغة الي حالية
عن الضمير نحو زيد ضارب غلامه او مضروب غلامه
او حسن وجهه ولذا لم يرفع بها واحد فيها الضمير نحو
زيد ضارب او مضروب او حسن والضمير المتصل كالمظهر
اي كالاسم المظهر في استقلاله وفي انه يمكن التلفظ به
ابتداء اي من غير ضمير شيء نحو هو زيد وانت حسن
او انا عالم او نحن عارفون وهو اي الضمير المنفصل
كالمتصل يكون للمرفوع نحو فعل كذا والمنصوب نحو
اياك اكرمت ولا مجرور له اي للمنفصل لان المضمر
انما يقع مظهر ومظهرة لا ينفصل عن الجار لانه
اما الحرف او مضاف ومن المعلوم عدم وقوع الفصل
بين الجار والمجرور وبين المضاف من المضاف اليه
كذلك المضمر لا ينفصل عنه بخلاف المرفوع والمنصوب
فان مظهريهما ينفصلان عن عاملهما وعدد الفاظ
المنفصل والمتصل سبعة واربعون لفظا اما
المنفصل فانها اربعة وعشرون لفظا لانها اما المر
فوع او المنصوب والمرفوعة منها اي من المنفصل
اثنا عشر انا نحن انت بالفتحة وانت بالكسرة انتما

انتم

انتم انتن هو هي هما هم هن اعلم ان انا مو
ضوع ليكون كناية عن المتكلم واصله ان بدليل
قولهم في اللغة الشايعة ان فعلت كذا بدون الالف
لفظا وقد يوقف عليه بالالف تارة وبالياء اخرى
نحو اناه   الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى
الوقف كقولهم انا سيف العشيرة فاعرفوني ولا يجوز
ان يقرا بدون الالف لانه لو قرا بدونه يلزم
ان يكون السطر غير موزون وانا نحن فانه جمع
انا من غير لفظه كالنساء للمرأة وكذا التثنية وانما
امتنع التثنية والجمع من لفظه انا لافتقار التثنية
والجمع الي انضمام بعض الي بعض من جنسه كرجلان
ورجال وههنا لا ينضم الي المتكلم بل ينضم اليه غايب
او مخاطب نحو انا وزيد وانا وانت ولا يجوز ان
يقال انا وانا فعلنا فيمتنعان من لفظه وبني
نحن لانه من المضمرات وقد قلنا انها مبنية وعلي
وعلي الحركة لالتقاء الساكنين وعلي الضم لانه اقوي
الحركات في هو بدلالته علي الاثنين وما فوقهما قد
اقوي فناسب ان يعطي اقوى الحركات واما انت
فانه الضمير ان والتاء للمخاطب ووضع ان لمشاركة

المخاطب المتكلم في كون المشاهرة والة علمهما وزيادة
التاء للفرق بينهما واختص الزيادة بالمخاطب لانه
بعد المتكلم لكونه منتهى الكلام واتصاف مافيه
زيادة بالتاء هي اولى وحركت لالتقاء الساكنين
واما اختلاف حركتي المذكر والمؤنث لرفع اللبس
واختصاص المذكر بالفتح لترجيح المذكر لان الفتحة
خير من الكسرة اما انتما وانتم فالقياس فيهما ان
ان يقال انتا انتو لان الالف علم التثنية والواو
علم الجمع في الرفع الا انهم تركوا القياس لانهم
لو قالوا انتا انتو الزمهم ان يقول هو هوا هوو
فكان يؤدي الى اجتماع حرفين معتلين ولجعلها
مستعملا وبحر المتمكن ضعيف فهي بواعن ثم
اجرو الباب على طريق واحد فقالوا انتما وانتم
وضربتما وضربتم وضم ما قبل الميم وهما وانتما لان
الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو
الضمة الشفوي اتباعا واشتركوا في التثنية بين المذكر
والمؤنث ولم يشتركوا في الجمع ضربا على طريق المظهر وقالوا
في الجمع المؤنث هن وانتن ولم يجعلوا بالالف والتاء
ليكون المخالفة واقعا بين الفرع والاصل المضمر والمظهر

وخصوا

وخصوا النون لكونها علم الجمع في ضربتنا وضربنا ~~وضربت~~
وتشددت لان اصلها انتمن وانتمن بدليل وجود
الميم في التثنية فقلبت الميم نونا كما قلبت الميم من النون
في عمر وعنبر ثم ادغم واما المنصوبة منها فاثنتا
كذلك اي كالمرفوع في كونها اثنا عشر اياي ايانا اياك
اياكِ بالفتح في الاول والكسر في الثاني اياكما اياكم اياكن
اياه اياها اياهما اياهم اياهن اعلم ان في اللواحق
بابا من الياء والكاف والهاء اشكال ولذا اكثر
اختلاف العلماء فيها واسد المذاهب واصحها ماذهب
اليه سيبويه وجمهور البصريين وهو ان ايا اسم
مضمر وما اتصل به حرف تدل على احوال المرجوع اليه
من المتكلم والمخاطب والغايب ولا محل لهن في الاعراب
والدليل على انه مضمر وليس بمظهر انه في جميع
الاحوال منصوب الموضع وليس في الاسماء المظاهر
اسم يلزم النصب الا ما كان ظرفا نحو ذات مرة او
مصدرا نحو سبحان وليس ايا واحدا منهما فلما لزم
النصب وكما لزم انت واخوته بالرفع دل على انه اسم
مثله فايا في المنصوب كانت في المرفوع واذا ثبت
انه اسم مضمر كانت الكاف اللاحقة به حرفا مجردا

من معنى الاسمية للمخاطب كاللواحق في انت وانت
وانتما فانها حروف اجماعا وانما قلنا انه حرف مجرد
للخطاب لانه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب
لكن ليس له موضع منه فلا يكون اسما اما الرفع فان
الكاف ليس من ضماير المرفوع واما النصب فلانه لا
ناصب له واما الجر فلانه بحرف الجر وليس هنا حرف
جر ليكون مجرورا به واما باضافة ايا اليه واضافته
اليه ممتنع لانه قد نام الدليل على انه اسم مضمر وهو
في الانصاف وعلم مما ذكرنا فساد قول الخليل انه
اسم مضمر مضاف الى الكاف وقول ابي اسحق الزجاج
انه اسم ظاهر مضاف الى ما بعده وقال جماعة من
الكوفيين ان المضمر ما بعد ايا دعامة له يعتمد
عليه وهذا ايضا فاسد لان الشيء لا تحمل بما هو
اكثر منه لان المعمود هو المقصود والعماد اتماله جلم
ومن المعلوم ان ما يكون مقصودا على مرتبة
مما جيء لاجله واللفظ قالت المعنى فيلزم ان لا تعمد
شيئه مما هو اكثر منه واما الجواب عن تمسك من
قال انه مضمر مضاف الى ما بعده لوقوع الظاهر موقع
هذه الحروف بالجر فيما حكي عن بعض العرب اذا

بلغ

بلغ الرجل الستين فاياه واياالسوات فهو انه
شاذ لا اعتداد به عدد الثواب الفاظ المتصلة ثلاثة
وعشرون لانها اما للمرفوع او المنصوب او المجرور ف
المرفوع منها اي من المتصلة احد عشر فعلت فعلنا
فعلت بالفتح و فعلت بالكسر فعلتما فعلتم فعلتن
تفعلين فعلا فعلوا فعلن و انما جعل ضمير المتصلة
في نحو فعلت على حرف واحد ليخالط الفعل و يصير
كاحد اجزائه ويستدل بذلك على شدة امتزاج
الفعل بفاعله وانما اختص التاء المتكلم والمخاطب
مع ان اولى ان يجاء بحرف اللين لانهم قصدوا
تحريك هذا الضمير لقوة لكونه ضمير فاعل ولكونه
اسما ولان الاصل في الاسماء الاعراب والاصل فيه
لما مر في صدر الكتاب والحركة مستثقلة على حرف
اللين والتاء يشبهه بما القرب مخرجها من مخرج
الواو والمخالفة بين حركتي المتكلم والمخاطب
للفرق وتعيين الضم للمتكلم لقوته لدلالته
على المذكر والمؤنث وجميع ما ذكرنا من زيادة
الميم وضم التاء وحذف الواو وتشديد النون
في انتما وانتم وانتن جاز في فعلتما وفعلتم وفعلتن

لينخلط المتصلات في سلك المتصلات والالف
في فعلا للتثنية والواو في فعلوا للجمع ولم يعوض عن
النون فيهما وان عوض عنهما في فعلتما وفعلتم والاصل
فعلتو ليحصل وصول الفرق بين المستكن والبارز
فالالف في فعلا لتثنية المستكن في زيد فعل والضمير
البارز في فعلتما التثنية البارز في فعلت والضمير البارز
لظهوره على خلاف من المستلزم فلا يلزم من التعويض
هنا ولم يستووا في التثنية التثنية بين المذكر والمؤنث
مع انهم يستوي منهما في الخطاب لانه قد املهم في
التثنية الفرق بالحاق التاء نحو فعلتا وامتنع ذلك
في الخطاب لانه قد زيد التاء للمخاطب فلو زاد
التاء اخرى يلزم اجتماع التائين وهو مستكره فهذه
حكم الضماير اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع
وضمير الغايب المستكره كزيد يضرب ولذا ضمير الغايب
نحو زيد يضرب وكذلك ضمير المخاطب والمتكلم الواحد
والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل [illegible]
ويتميز هذه الافعال بالزوايد التي كانت معتبرة
في صدره ويقول في الغايبة يضربان وفي الغايبين
يضربون كما قالوا ضربا ويضربوان لان المضارع

معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون وفي الغايبين
يضربان ولم يلحقوا اخره التاء في اوله عن ذلك وفي
الجمع يضربن كما قالوا ضربن فلحق التاء باخره علما
لضمير المؤنث اذ التاء في اوله علم المخاطب ولا يمكن
ان يراد تاء ضرب لاجتماع التائين المتماثلين تحاشيا
بالتاء لانها علم للمونث في هذا وفي ضربا ولم يفرق
بينهما وبين المخاطب كما لا يفرق في الماضي ضرورة
وفي جمعها يضربن كما يقول يضربن في الغايب
وفي المتكلم لاضمن الضمير لان حروف المضارع في
صدره يغني عن ابراز الضمير ويوص البال والمنصوبة
منها اي من المتصلة اثني عشر اكرهني اكرهنا اكرهك
اكرهكما اكرهكم اكرهك اكرهه اكرههما اكرههم اكرههن
ولفظ المجرور كلفظ المنصوب للاتحاد بين لفظهما
فيما سبق في صدر الكتاب الا ان ياء المتكلم في المنصوبة
يلحق له نون عماد [illegible] ونحو ضربني ضاربه للفعل
عن دخول الكسرة وفي المتصل لا يكون المجرور نون
عماد الا في مني وعني وضربن وقطعني بمعنى حسبي
الا يزول بشاوبهما على السكون بسبب اتصال ياء
المتكلم بهن وبالمتكلم اذا كان مع غيره يكون ما قبله

اي ماقبل المتكلم ساكنا في المرفوع لانه ضمير الفاعل
والفاعل والجزء من الفعل فلو لم يكن ماقبله في المرفوع
يلزم وجوده ماليس بكلامهم وهو توالي اربع حركات
متواليات في كلمة واحدة يكون ماقبله في المنصوب
باقيا على حاله ولا يسكن ماقبله لو كان متحركا لانه
ليس كالجزء من الفعل بل في حكم الانفصال بالفعل
يقول في المرفوع اكرمت اكرمنا ودعونا ورمينا اعطينا
ويقول في المنصوب اكرمني اكرمنا ودعانا واعطانا خاتمة
الكتاب وكما يضمر المعمول للايجاز عند دلالة دليل عليه
فاضمار الفاعل العامل في زيد ضرب فانك اضمرت فاعلا
لدلالة زيد المذكر قبله معمول الفعل وذلك اي اضمار
العامل في السماعية قليل منه اي اضمار العامل اي اضمار
ان واقعة بعد الحروف الستة وقد سبق ذكرها ومنه
اضمار العامل ان مع فعل الشرط اي حال كونها مقارنا
بالفعل الشرط فيما يجاب بالفاء الا ما استثني منه وكذا
قد سبق ذكرها ومنه اضمار رب بعد الواو والفاء بل
واعلم ان المص اورد اللف والنشر مرتبا لانه ذكر
انه اضمار رب بعد الواو ثم اضمارها بعد الفاء ثم
اضمارها بعد بل فاورد مثال الاول بقوله في قوله

ليضمر العامل عند دلالة دليل عليه

وبلدة

وبلدة ترام خائفة زوراء المغبرة جوانبها وعليه
اي على اضمار رب بعد الواو قوله رؤبة قاتم الاعماق
خاوي المخترق اي رب قاتم الاعماق ومثال الثاني
قوله امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب مثلك ومثال
الثالث بقوله الاخر بل بلد ذي صعد واصباب
اي رب بلد ذهب الكوفيين على ان الاسم الواقع بعدها
مجرور لكونها بمنزلة رب والبصريون انه مجرور
لرب مضمرة بعدها لكثرة الاستعمال ومن ذلك اي
من اضمار العامل اضمار كان في قولهم الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اي ان كان
عملهم خيرا فجزاؤهم خير قد نص سيبويه على جوازه اربعة
اوجه الاول رفعهما والثاني نصبهما والثالث نصب
الاول ورفع الثاني والرابع رفع الاول ونصب الثاني
الوجه الثالث اقوى لان نصب الاول في رفع الثاني
على رفع تقديرا ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار
كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا
من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها
في الاغلب جملة اسمية والوجه الرابع اضعف الوجوه

وهو رفع الاول نصب الثاني لانه لا بد في تقدير
عامل فيهما وهو كان وهو اما تام او ناقص و
تقدير التامة ضعيف لانها ناقصة الاستعمال و باقل
استعماله حذفه فتعين تقدير الناقصة فيلزم كثرة
المحذوف واما النصب الثاني فتقدير كان لكون محذوفا
بعد الفاعل غير قياس وتقدير ان كان في محل خبر مكان
جزاؤه خيرا والوجه الاول و الثاني متوسط في القوة
والضعيف لان احد الجزئين من كل واحد منهما جار
على القياس والاخر غير جار اما الاول فلان رفع الثاني
على القياس المتسابق في الوجه الثالث واما النصب الثاني
فضعيف كما مضى في الوجه الرابع والتقدير ان كان
فعله خير فجزاؤه خيرا وهذه السماعية لا تقدر الا مع
شيء اخر كما ذكر قبله لان الاضمار خلاف الاصل فلا
يصار اليه الا عند تحقق دليل يدل عليه ومما يدل
عليه الاضمار ان المصدرية وان الشرطية فيما ذكرنا
والذي يدل على اضمار رب في الامثلة المذكورة وهو
الواو والفاء بل لانهما لما اشتهر في كلامهم بقيامها
مقام رب صارت دليلا على اضمارها واما الكلم
لا فعلمن بالجر فساد واتصال الفعل اليه باحسنا والقياس

لعدم دليل على اضمار حرف الجر
وان ينصب اسم على حذف الجر
صح
لا تتغير

١٤٠

لا تتغير الا بدليل الحال او بدليل ما سبق من كلام ومن
الاول ان من اضمار القياسية بدليل الحال اقول لك
للمتهي السفر مكة للمستهلين لعدم شيء يدل
على اضمار حرف الجر وان ينصب الله على حذف الجار الهلال
واليه باضمار تريد في الاول وباضمار ابصر في الثاني
ومن الثاني اي اضمار القياسية بدليل ما سبق من الكلام
قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا ينصب ملة باضمار
نتبع لدلالة كونوا هودا او نصارى عليه لان معناه هودا
لعوا ملتنا لا ملة ابراهيم للاعراض عن ذلك وقد نصب
الاسم بعده فدل على التعدي بل نتبع ومنه اي ومن
اي ومن الثاني من فعل هذا فعلت زيد رفع
زيد باضمار فعله اي فعله زيد لدلالة ما سبق من الكلام
الكلام وهو من فعل هذا على ذلك لانه سوال عن شخص
فعله فلا يمنع بعدي من تقدير زيد في الجواب مطابقا
والاختيار في القياسية بدون ذلك اي بدون ذلك
دلالة الحال او ما سبق من الكلام ومن هذا اي لا يجوز
وقريب من الثاني الاضمار على شريطة التفسير لان الدلالة
عليه اي على الاضمار على شريطة التفسير لفظا ايضا اي كما
كان الدال على الاضمار في القسم الثاني لفظا الدالة اي الدلالة

في الاضمار في القسم الثاني لفظا الالة اي الدال على الاضمار
على شريطة التفسير بعينه اي بما خرعنه والدال على الاضمار
في القسم الاول ما سبق من الكلام ثم ان يفسد
العامل المضمر على شريطة التفسير اما بلفظ مع معناه كما
في زيد اضربه اي اضربت زيد اضربه ولا يجوز ان يكون
منصوبا بالفعل المضمر عنه لانه مشغول عنه بضم الاسم
مفعوله وليس اضربت الا مفعوله واحد واما الصفات
نحو زيد مررت به بمعنى جعلت على طريق زيدا ومرورك
شخص يدل على جعله على طريق وتمنع ان يعمل مررت
لانه لا يعمل النصب بدون واسطة لانه فعل الا بواسطة
في زيد في مثالنا او بلازم معناه نحو عمرا واضربت بمعنى اهنت
عمرا ولان الغلام مستلزم لاهانة الامير ولا يجوز ان
يفيد ضربت قبل عمروا وجمع ضربت الغلام لا يدل
على ضرب مسنده والرفع هذه الصغيرة احسن
وان كانت النصب كثير الاستعمال بعدم
الحاجة مع الرفع الاضمار الذي يحتاج
التفسير تمت الافتتاح عن يد
العبد الضعيف الفقير المحتاج
الى رحمة ربه القدير
محمد ذاعم بن حسين
كريمة بحر حره كريمه
وقت ظهر

[illegible] الغفيني [illegible]
يوم نهار [illegible] سنة
[illegible] وسبعين
[illegible]